

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم : .....

العنوان :

الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية

المجتمع الجزائري (1830-1962)

مذكرة مقدمة لتليل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبين :

- صغير بلقاسم

- بلعباس ثامر

مقدمة أمام لجنة المناقشة		
الأصغر	الجامعة	اسم وكلمة الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	عاشور قويدر
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	بن حامد سعدية
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	مقدر نور الدين

السنة الجامعية: 2017/2016



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

لك ربّي اسجد سجود الشكر داعياً إياك أن تنفع بهذا  
العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية في مماتي  
إلى من علمني الصبر والصمود، إلى من تحمل المعاناة وشجعني في رفع شعلة العلم؛

## أبي العزيز .

إلى الشمعة التي اشتعلت لتنير لي دربّي، وسهرت الليالي لأجلي؛

## أمي الحبيبة

إلى من تشاركني حلو الحياة ومرها، إلى زوجتي التي صبرت علي وتحملت  
معي مشقة إنجانر هذا البحث

## زوجتي العزيزة

إلى من شاركوني الأفراح والأحزان

## إخوتي وأخواتي الأحباء

إلى كل الأصحاب والأحباب .

## أصدقائي

إلى شموع ونريئة البيت

(أبناء إخوتي وأخواتي دون حصر وتميز)

إلى من عقدوا العزم أن تحيا الجزائر . شهداء بلادي الأحياء منهم والأموات

إلى كل الأصدقاء من قريب ومن بعيد .

أهدي ثمرة هذا العمل .

صنوبر بلقاس

# إهداء

إلى من علمني الصبر والصمود،

إلى من تحمل معاناة الزمان وشجعني في رفع شعلة العلم؛

## أبي العزيز .

إلى الشمعة التي اشتعلت لتنير لي دربي، وسهرت الليالي لأجلي؛

## أخي الحبيب

إلى من شاركوني الأفراح والأحزان

## إخوتي الإخوة وابن خالي حلي

إلى كل من كان سند وذخرا لي في طلب العلم

إلى صحي وكل الأصدقاء من قريب ومن بعيد .

إلى روح أجدادي وشهداء هذا الوطن

أهدي ثمرة هذا العمل .

بإهداء  
تامر

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

فالشكر اللامحدود لله سبحانه وتعالى الذي شق سمعنا وبصرنا، ووهبنا الصحة

والعقل والعافية، شكر الله الذي يسر أمرنا وفرح كرتنا وبدد كافة العراقيل

والصعوبات في مهمتنا . . إليك ربّي تتضرع شكراً وحمداً على واسع مرحمتك بعبادك المستضعفين،

وتتوق لمرضاةك بعملنا، وأن تجعله في خدمة ديننا، وأن توفقنا إلى ما فيه صلاحنا وصلاح أمتنا .

\* تتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الفاضلة: **د. حامد العنبري** التي كان لها الفضل

في توجيهنا إلى هذا الموضوع وضبطه بهذه الكيفية، كما نشكرها على الملاحظات والتوجيهات

القيمة التي نرودتها بها خلال مختلف مراحل البحث، فكانت خير عون لنا على تجاوز العديد من

المصاعب، والوصول بالبحث إلى المحال الذي هو عليه الآن .

شكر خاص إلى أستاذتنا الأفاضلة **لكحل / تاحي / حميدي / إيرم / الميش / الراوي / مقلاتي /**

شيرة / والأستاذة ثلجورم)، إلى من تشعب ببحر علمهم الواسع وبشاشتهم الدائمة الفضول العلمي

لكافة الطلبة والباحثين، نسأل الله أن يجازيهم خيراً ويطول في أعمارهم إن شاء الله

والى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد في سبيل انجاز هذا البحث

"والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه"

**صنبري / العنبري**

صنبري



تعتبر دراسة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من أهم المواضيع التي تتطلب أخذ فكرة واضحة عن مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، فهي من المحاور التي تقل فيها الدراسات، ولايزال فيها بعض الغموض، لأن جل الباحثين يميلون في عمومهم إلى المجالات السياسية والعسكرية، والواقع أن الشعب الجزائري ضرب في شخصيته الإقتصادية لتفكيكه ولتفكيك بنيته الاجتماعية المتراسة، وذلك بسن قوانين تدمر كل ما يربط الجزائري بأخيه الجزائري، ولعل الإستعمار الإستيطاني كان الميزة الأبرز في تحقيق هذا المسعى (إستهداف ملكية الأرض)، لكن الأمر هنا مختلف، فالجزائر ليست أرضا شاغرة لتصلح أن تكون ميدانا للتوسع والمنافسة، وإنما المسألة تتعلق بإعتداء وقع على أمة ضاربة هي جذورها في أعماق التاريخ.

فإن الخوض في مسألة شائكة كالإحتلال الذي تعرض له المجتمع الجزائري ما بين عامي (1830/1962)، يتطلب الوقوف على جوهر المصطلحات الناجمة عن إقتران الإستيطان بالاستعمار، فمنذ إحتلالها للجزائر أدركت فرنسا بأن مستقبلها الاستعماري بهذه البلاد مرتبط بمسألة الإستيطان، وأن نجاح عملية الإستيطان يتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الاراضي اللازمة للمستوطنين، وغني عن القول أن الاستيطان المدني هو رديف الإحتلال العسكري الفرنسي سنة 1830م، وبما أن الإستيطان الأوروبي على الأراضي الجزائرية لم يقع دفعة واحدة، بل حدث على موجات متلاحقة من الراغبين في الاستقرار والتمتع بخيرات البلاد، وتسخير الشعب الجزائري لخدمة المعمرين.

وانطلاقا من هذه الفكرة شرعت فرنسا في تطبيق سياسة الاستيطان بطريقة محكمة، حيث صادرت الأراضي الخصبة وطرد الفلاحين الجزائريين منها، لتمنحها لجماهيرها النازحة، كما قامت بإنشاء بعض القرى الاستيطانية لفائدتهم، ولما كانت مسألة الملكية العقارية بجوانبها المختلفة، تحتل مكانة محورية في تطور المجتمعات عبر العصور، وهذا كونها تخترق النسيج الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي معا، فقد أصبحت قضية الارض تشكل النقطة المحورية في السياسة الستطانية الفرنسية في الجزائر.

**أهمية الموضوع:** وادراكا منا لمدى أهمية دراسة الإستيطان الفرنسي بالجزائر في فهم مختلف جوانب السياسية الإستعمارية الفرنسية، فقد إرتأينا أن نتناولها كموضوع لهذا البحث الموسوم بـ الإستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري (1830/1962).

وتكمن أهمية هذا البحث، في كونه يسلط الضوء على أحد الجوانب التي ظلت غامضة حول آثار الإستعمار الإستيطاني، وهو الجانب الإقتصادي المتعلق بتفكيك بنية المجتمع الجزائري، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على ترسانة القوانين والتشريعات، والتي تستخدم في معظمها الإستيطان ومصالح الكولون، وآثارها وانعكاسات تطبيقاتها على أرض الواقع، الأمر الثاني هو التركيز على الآثار التي لحقت بالبنية الاجتماعية والاقتصادية.



**أهداف البحث:** نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

تحليل طبيعة المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، ويوضح سمات السياسة الاجتماعية الفرنسية التي طبقت بالجزائر، مع التركيز على إبراز المشاكل الجوهرية للشعب الجزائري، زيادة على شرح طبيعة العلاقات الاجتماعية، التي تحكمت في هذا المجتمع من خلال ملامح وسمات التركيبة الاجتماعية، وإبراز أثر الإستيطان في إحداث القطيعة في تطور المجتمع الجزائري.

**أسباب إختيار الموضوع:** وقد وقع إختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الأسباب، الذاتية منها والموضوعية، فالذاتية: تتمثل في رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، خلافا للمواضيع السياسية البحتة، أما الموضوعية: فتتمثل في قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول مثل هذه المواضيع، وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية، تتناول فترة أو منطقة جغرافية معينة، لذا يمكن القول بان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالفترة الاستعمارية ماتزال بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث وعليه يأتي بحثنا هذا مساهمة في تسليط الضوء على بعض هذه الجوانب التي مازالت مجهولة.

**الاشكالية:** إن موضوع " الإستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك المجتمع الجزائري (1830/1962) يطرح إشكالية طبيعة الصراع بين المستعمر والمستعمر، مدى أهمية السياسة الإستيطانية في خدمت المصالح الفرنسية(الكولون)، وإنعكاسات إجراءات تفكيك التركيبة الطبيعية للمجتمع، وتتمثل الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في: **هل كانت لرسالة التشريعات الإستيطانية التي ظهرت خلال فترة الإحتلال، دور في تفكيك البنية الإجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري خلال الفترة (1830/1962)، ولإحاطة بهذا الاشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:**

- 1- ماهية الإستيطان الفرنسي بالجزائر؟ كيف كانت طبيعته خلال فترة المدروسة؟
- 2- ماهي أهم المراحل والمحطات التاريخية التي عرفتتها السياسة الإستيطانية في الجزائر؟
- 3- كيف أثرت هذه الممارسات الإستعمارية بواسطة ترسانة التشريعات على بنية المجتمع الجزائري؟
- 4- إلى أي حد بلغت الإنعكاسات التي خلفتها تلك التشريعات على الجانب الإقتصادي والثقافي؟

**المنهج المتبع في البحث:**

أما فيما يتعلق بالمنهج المتبع في هذه الدراسة فهو في الواقع ليس منهجا واحدا وإنما مناهج متعددة، وهذا حسب طبيعة المادة العلمية الخاصة بكل فصل، ومن بين هذه المناهج:  
**المنهج التاريخي الوصفي:-** الذي يعتبر ضروريا في كل دراسة تاريخية، لأنه يسمح لنا بوصف الوقائع والأحداث التاريخية وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا، وقد استخدمناه خاصة في الفصل الأول، بغية استعراض



مراحل السياسة الإستيطانية في الجزائر من بداية الاحتلال إلى غاية الإستقلال، كما استخدمنا هذا المنهج في عرض الشكليات التي كان يتم إتباعها في تطبيق هذه السياسة، وهذا في مختلف فصول البحث تقريبا.

كما استخدمنا المنهج التحليلي: - في تحليل مضامين مختلف النصوص القانونية التي تم التطرق إليها، محاولان الوقوف على الغايات التي كانت الادارة الاستعمارية ترمي إلى تحقيقها، كما استخدمنا هذا المنهج في الفصل الأخير، وهذا بغرض إبراز الانعكاسات التي خلفها الإستيطان على المجتمع الجزائري.

ولما كان الموضوع يعتمد في بعض جوانبه على الأرقام الإحصائية، فقد وجدنا بأنه من الأنسب استخدام المنهج الإحصائي، حيث قمنا بوضع بعض الجداول الإحصائية، كان الغرض منها تقديم صورة أوضح عن مختلف التطورات التي ترتبت عن تطبيق بعض القوانين العقارية.

أما المنهج المقارن، فقد استخدمناه في بعض جوانب البحث، التي تستدعي إجراء مقارنات، مثل المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل تطبيق السياسة الإستيطانية وبعدها، وهذا لتبيان مدى تأثير السياسة الإستيطانية على المجتمع الجزائري.

**خطة البحث:** وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، فقد عاجناه وفق خطة تتألف من مقدمة وفصل تمهيدي تطرقنا فيه إلى مفهوم واسباب الإستيطان الفرنسي في الجزائر بالإضافة إلى أشكال الإستيطان (العسكري والمدني)، كما عرجنا على أهم الأهداف المسطرة للاستيطان الفرنسي في الجزائر.

وثلاثة فصول رئيسية، ففي الفصل الأول تناولنا فيه مراحل السياسة الإستيطانية في الجزائر في كل من فترة الحكم العسكري وفترة الحكم المدني، بالإضافة إلى تطور الاستيطان الفرنسي بالجزائر (الرسمي والحر).

في حين بالفصل الثاني: قمنا فيه بدراسة البنية الاجتماعية للجزائر قبل الاحتلال في كل من الريف والمدنية، مستخلصين أهم الطبقات المشكلة للمجتمع، ثم عرجنا على الإستيطان وسياسة تفكيك المجتمع مستنسخين دور السياسة الإستيطانية في إهتيار المجتمع الجزائري.

والفصل الثالث والأخير، فقد تناولنا فيه انعكاسات السياسية الإستيطانية على الجزائريين في المجالات الاقتصادية والثقافية.

وأتهيأنا البحث بخاتمة ضمناها جملة النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

### المصادر ومراجع البحث:

وقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدناها في إنجاز هذا البحث، متضمنة كتب باللغة العربية والفرنسية بالإضافة إلى ملتقيات ورسائل جامعية وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، من أهمها الصديقين:

"المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان" ألكسي دو طوكفيل والذي هو عبارة عن مجموعة تقارير لطوكفيل ترجمها وقدمها إبراهيم صحراوي اللذان يعتبران من المصادر الهامة في تاريخ الحديث، بالإضافة إلى بعض المراجع منها كتب: بن داهة عدة (الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830/1962 بجزئي الأول والثاني) وكتاب عدى الهواري: الإستعمار الفرنسي



في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1962/1830، ترجمة جوزيف عبد الله: اللذان يعدا من الذين أولوا العناية كبيرة لدراسة الإستيطان فقد كشفنا لنا خبايا الإحتلال والهدف الحقيقي من ذلك مع التحليل والنقد للحقائق، بالإضافة إلى العديد من المراجع :

- صالح عباد: المعمرون والسياسة في الجزائر 1900/1870

- بالإضافة إلى كتابات الدكتور أبو القاسم سعد الله والدكتور يحي بوعزيز.

بالإضافة إلى العديد من المراجع والدوريات والرسائل الجامعية، باللغتين العربية والفرنسية، التي ساهمت في إثراء الموضوع.

**صعوبات البحث:** إن كان لابد من الحديث عن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، فلعلم أهمها طول الفترة الزمنية المعنية بالدراسة، التي امتدت لأكثر من قرن وإثنائي ثلاثين سنة من الزمن، وكذا شموله لكل الرقعة الجغرافية للجزائر، مما حال دون التعمق في الموضوع بشكل أفضل.

- صعوبة التوفيق بين البحث العلمي وواجبات الحياة اليومية (مسؤولية الوظيفة) مع الوقت المخصص لإنجاز هذه الرسالة حالت دون تمكننا من الحصول على بعض المصادر.

- التقيد بعدد الصفحات المحددة وبالزمن المحدد لم يمكننا من إعطاء المزيد حول هذا الموضوع.

- صعوبة الفصل بين آثار السياسة الاستيطانية وآثار السياسة الاستعمارية الأخرى.

- شح ماكتب عن الموضوع، ذلك أن المادة المتوفرة لا تعدو أن تكون شتاتا في بعض المراجع الفرنسية.

- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية باعتبار دراستنا لهذا الموضوع تعتمد عليها كثيرا.

- كما أن هذا البحث أخذ أبعادا مختلفة، حيث جمع بين الجوانب التاريخية والقانونية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية، وهو ما تطلب مهارات متعددة قد لا تتوفر فينا، وهذا ما جعلنا نستنجد بين الحين والآخر بأهل الإختصاص.

رغم هذه الصعوبات إلا أننا بذلنا كل ما بإمكاننا لأن لا نبخل على بحثنا وأنفسنا بالمراجع المهمة وأن ندرس هذا الموضوع دراسة علمية تاريخية بكل صدق ونلم بجميع عناصره، وأن يكون بحثنا مقنعا إن شاء الله، وأن نصل إلى هدفنا في فضح السياسة الإستيطانية الفرنسية وإبصال معانات الجزائريين إبان الاستعمار.

\*\*\* في الختام إننا لا ندعي الاحاطة بكل الحقائق التي لها علاقة بموضوع الدراسة ولكننا حاولنا قدر الاستطاعة إضافة لبنة لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر من خلال استغلال ما توفر من الوثائق بمختلف أنواعها لإعطاء الموضوع بعدا جديدا، يمكننا من اكتشاف ما أغفلته الدراسات السابقة، ولا ندعي أيضا ان الحديث عن موضوع الإستيطان ودوره في تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال الفترة الإستعمارية برمتها قد استوفى متطلباته من حيث البحث والدراسة بل بالعكس إذ نعتقد أننا فتحنا نافذة أخرى تدفع باحثين آخرين لإثراء الموضوع من جديد\*\*\*

## الفصل التمهيدي

### الإستيطان الفرنسي في الجزائر

01 / الإستيطان الفرنسي وأسبابه:

- أ. /- مفهوم الاستيطان الفرنسي في الجزائر:
  - ب. /- أسباب الإستيطان الفرنسي في الجزائر
- 02- أشكال الاستيطان وأهدافه

أ. /- أشكال الإستيطان الفرنسي في الجزائر:

1/ - الإستيطان العسكري:

2/ - الإستيطان المدني:

ب. /- أهداف الإستيطان الفرنسي في الجزائر:

أولاً: الأهداف الاجتماعية:

ثانياً: الأهداف الاقتصادية:

ثالثاً: الأهداف الثقافية:



## 01 / الإستيطان الفرنسي وأسبابه:

### أ- مفهوم الاستيطان :

ينبغي إدراك تصور المستعمر للإستيطان حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة التواجد الفرنسي بالجزائر، وذلك من خلال ماكتبه مفكروه، فقد حاول منظرو الاستعمار وضع مفاهيم أو تحديد قواعد لمفهوم الإستيطان.

فقد عرف على أنه انتقال مجموعة بشرية من مكان إلى آخر، وهذا نتيجة لثورة صناعية اجتاحت أوروبا وهو مصطلح حديث الاستعمال، يعتبر من الأساليب الاستعمارية، يعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من الفرنسيين والأوروبيين بالجزائر لإخضاعها إلى أنواع الاستعمار الحديث. (1)

وقد وافقت حركة الاستيطان هذه المناقشات الفكرية، وظهرت نظريات متعددة حول المناطق الأصلح للإستيطان، وقد ظهرت تبريرات كثيرة للاحتلال الاستيطاني فنجد أن المدرسة الفرنسية مثلاً سعى الكثير من مفكرها لإيجاد تفسيرات ضرورية وقانونية للإستيطان بهدف إيجاد الأرضية الخصبة والملائمة للاحتلال الأجنبي. (2)

والإستيطان حسب المدرسة الفرنسية، هو امتلاك الأراض والثروات التي فوقها أو في باطنها وذلك للإهمال الذي يعانيه السطح أو لأنه يستغل بطريقة لا تحقق منفعة كبيرة، ويظهر المستوطن على أنه مستثمر يسعى لتحقيق تلك المنفعة، فقد جاء إما ليحمر تلك المناطق أو ليكون وسيط بين الأهالي المزارعين والأسواق العالمية، وتعد نشاطاته في القطاعات الاقتصادية الثلاث، لا تعطيه صفة الإستيطان، ولا يحمل صفة المعمر أو المستوطن إلا عندما يتحول إلى أداة لتحقيق السياسة الإستعمارية ويصبح شريك في إدارة المستوطنة. (3)

أما مفهوم المستعمرة تعني في المصطلح الأوروبي، ممتلكات الوطن لا جزءاً منه، وحسب المدرسة الفرنسية هي المناطق الفرنسية التي يهاجر الأوروبيون إليها، ويمارسون عليها نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة مع الإحتفاظ بصلتهم بالوطن الأم، أما الممتلكات هي المناطق التي تتعرض للاحتلال ويعيش عليها سكان غير منسجمين مع المستعمر، وفرنسا ليس لها مستعمرات ولكن لها ممتلكات حصلت عليها بالقوة.

إن الإستعمار الاستيطاني في الأصل لا يختلف عن الاستعمار القديم أو التقليدي، بل هو نموذج آخر في الإستبداد والغزو والاحتلال، كما أن هناك ارتباط وثيق بين الظاهرتين، ويتجلى ذلك في تاريخ تكوين المستعمرات الاستيطانية، حيث كان أحد دوافع الاستعمار التقليدي الذي تبنته فرنسا صراحة عكس بريطانيا التي لم تستطع أن تجاريها فيه، ويرجع ذلك إلى أن الكيانات الإستيطانية الأوروبية قد تطورت لتصبح أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الإستعماري. (4)

<sup>1</sup> محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، الطبعة 4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968، ص 80.

<sup>2</sup> عبد الوهاب بن خليفة: الوجيز في تاريخ الجزائر، طبعة 2، دار بني مرغنة، الجزائر، 2006، ص 32.

<sup>3</sup> سحنون سعيداني: الإستيطان في منطقة الونشريس والسررسو ورد فعل المقاومة الجزائرية 1830/1930، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر (غير منشورة)،

قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 54

<sup>4</sup> شوقي الجميل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص 147-150



فالاستيطان شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة مولية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه، وهو ينهب الأرض ويملكها<sup>(1)</sup>، والإستيطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوافر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين، بسبب الهجرة من البلد الأم إلى البلد المستعمر لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها<sup>(2)</sup>.

وسياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا ثقافيا ودينيا، وهو عصب الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية في الجزائر<sup>(3)</sup>، فهي تعتبر في مجالها الاقتصادي الإنسان نفسه سوفا ينبغي أن يسلب بالعمل لصالح المستعمر، لذلك كان يسخر الإنسان للعمل الشاق بالأجر الزهيد، حتى يظل الإنسان منتجا يجب أن يسلب من كل مقوماته الفكرية والإنسانية<sup>(4)</sup>.

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر تجربة خاصة وأسلوبا مميزا، في فرض الهيمنة الأوروبية بغض النظر على انه يقوم على الآلة العسكرية، ويستند إلى سياسة استيطانية، تهدف إلى تغيير المعطيات البشرية والقيم الحضارية، فان هذا الاستعمار من حيث منهجه وطرقه يشكل ظاهرة فردية بل نموذجيا خاصا، يتمثل في تعامل قوة أوروبية مع كيان آخر يتناقض معه في التوجهات ويختلف عنه في القيم الحضارية، مما يجعل المشروع الاستعماري في الجزائر بمثابة، المخبر الأول لتطبيق الأساليب والإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية<sup>(5)</sup>.

فالاستعمار الفرنسي كان أغلظ وأعنف أنواع الاستعمار فلقد قارن أحدهم بين الاستعمار الفرنسي والاستعمار الأوربي فشبه البلد المستعمر بشجرة طويلة مثمرة يأتيها الاستعمار الإنجليزي فيقطع ثمارها أما الاستعمار الفرنسي فيقطع الشجرة من جذعها، إذن فالاستعمار يكتفي بجني ثمار المستعمر والحصول على ثرواته المختلفة واستغلالها، حيث ذكر الشيخ الإبراهيمي في تعريفه للاستعمار الفرنسي: "إن الاستعمار الفرنسي يعمل على قتل المعنويات وتخدير الإحساسات الروحية وبياسر وسائله بالحقد ويشهرها معاني الانتقام"<sup>(6)</sup>.

إذن فالاستيطان جزء لا يتجزأ من الاستعمار، أي أنه ممكن لهذه الظاهرة فهو يمثل وسيلة أساسية لحل المشاكل التي تواجهها الدول جراء عدم تمكنها من إرضاء الاحتياجات للمجتمع الأوربي فهو تعبير عن قوة توسعية لشعب ما وهو قوته في التكاثر وامتداده وتصاعده في المحيط<sup>(7)</sup>، ومن هنا يمكن القول أن الاستيطان فرع من فروع الظاهرة الاستعمارية أساسا من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الاعتبارية ويندرج في إطار المحاولات التي تستهدف السيطرة العالمية للحضارة الغربية<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup>- يحي محمد نيهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص23.

<sup>2</sup>- الطيب بن براهيم: الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، صص157، 160.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص160.

<sup>4</sup>- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص114.

<sup>5</sup>- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات و آفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص19.

<sup>6</sup>- عبد القادر خليفي: سياسة التنصير بالجزائر، مجلة المصادر، العدد 9، 2004، ص145.

<sup>7</sup>- نورة بوزيدة: الاستعمار والإبادة، دار الرائد للكتاب، 2007، الجزائر، ص167.

<sup>8</sup>- عبد العزيز العشماوي: الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، مذكرة لنيل ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1989، ص26.



ب/- أسباب الإستييطان الفرنسي في الجزائر: لهذه الإعتبارات ليست هناك حاجة للحدوث عن أسباب ودوافع تفسر نشأة الإستييطان بمعزل عن تلك الأسباب و الدوافع التي تفسر نشأة الاستعمار التقليدي، وهذه الأخيرة توافرت على دراستها أبحاث عديدة متعمقة، وبمواضيع مختلفة قد سبق التفريق بين مجموعة الأسباب الاستعمارية باعتبارها تفسر نشأة نمط معين من الكيانات الاستيطانية هو الاستعمار الاستيطاني، عن ثلاث مجموعات أخرى من أسباب تفسر نشأة أنماط أخرى من الكيانات الاستيطانية غير الإستييمارية.

وعليه فالاستعمار الإستييطاني يصدر أساسا عن المصالح الاقتصادية والإعتبارات الاستراتيجية، ويندرج في إطار المحاولات التي تستهدف تحقيق السيطرة العالمية للحضارة الغربية، ولهذا لا يصح تجزئة هذه الظاهرة عن طريق تفسيرها من منظور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية التي تميز بها الواقع الأوروبي خلال القرن 19م بصفة خاصة، كما لا يصح إدراج مختلف الحجرات الإستييطانية تحت نفس المجموعة من الأسباب العامة. (1)

من بين الأسباب والدوافع التي أدت بالهجرة الأوروبية إلى الجزائر، هو إيجاد مكان واسع لفائض السكان نتيجة الانفجار الديمغرافي الذي شهدته، مما أدى إلى تضاعف الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية بصفة خاصة بداية القرن 19م، نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المواكبة للثورة الصناعية، فللهجرة علاقة بنجاح البرجوازية التي أسست أنظمة سياسية واقتصادية في أوروبا، الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للإستييطان بها، واستغلال خيرات هذه البلاد وجعل هذا البلد سوق خارجية لتصريف منتجاتها. (2)

كان شمال إفريقيا وخاصة الجزائر من أهم البلدان التي يمكن الإستييطان فيها، فتعد سنة 1830 بداية قوية للإستييطان الأوروبي في الجزائر، حيث كانت الهجرة الأوروبية متنوعة فمنها الدائمة ومنها المؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنين (LES COLONS) إلى جانب المواطنين (LES NATIONALS) .

انطلق التوسع الإستييطاني الذي كان توسع عسكري مثلما كان توسع مدني، من فكرة أن الأراضي غير أوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، بالإضافة إلى الفراغ النسبي الذي كانت تتسم به بلدان المغرب العربي، إلا أن الفرنسيين حرصوا على الاستحواذ على أفضل الأراضي التي كانت للأهالي (3)، وأن فرنسا إدعت بأن الجزائر تعتبر من ممتلكات فرنسا تحت إشراف وزارة الحرية الفرنسية، وعلى هذا الأساس بدأ تدفق المعمرين بأعداد هائلة للإستييطان بالجزائر والاستحواذ على أحصبا أراضيها، وبذلك شهدت الجزائر تزايد أعداد هائلة في كل سنة بالمستوطنين من مختلف بلدان أوروبا. (4)

وكان وراء تنفيذ هذه السياسة الإستييطانية مدارس كثيرة منها، المدرسة الألمانية التي ظهرت أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، والتي اعتمدت على مبرر المجال الحيوي والذي مفاده تزايد السكان بأوروبا عامة وألمانيا خاصة،

<sup>1</sup>- جورج جبور : الطبيعة العنصرية للإستييطان، المجلة المصرية، المجلد 27، 1971، ص181

<sup>2</sup>- بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص150.

<sup>3</sup>- عميرايو أميدة: من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.71.

<sup>4</sup>- الغالي غربي: العدوان الفرنسي على الجزائر "خلفيات وأبعاد"، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007، ص192.



والذي يفرض الزحف نحو شمال إفريقيا للعمل على إيجاد مساحات شاسعة ليستوطن بها المهاجرون الألمان، لهذا بدأ الأوروبيون في الاستيطان انطلاقاً من شعورهم كغيرهم بأن عليهم رسالة واجب القيام بها، وهي استيطان واستثمار المواطن الخالية والتمدن بها، لأنها انطلقت من مستويات الاهتمام بالتوسع قصد استيطان هذه البلاد واستغلال خيراتها<sup>(1)</sup>.

وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرص الاستثمار، اشتدت الدعوة للهجرة واستيطان الجزائر، وفتح المجال واسعاً أمام الراغبين في شراء الأراضي واستغلالها بحرية<sup>(2)</sup>، على يد جنرالات فرنسا، وبواسطة مشاريعهم التي كانت بمثابة الطريق المباشر والسهل لمضاعفة الهجرة الأوروبية وتوطيد الاستيطان في الجزائر، ومنهم بيليسي (PELISSIER)<sup>(3)</sup> الذي كان مصراً على مواصلة تطبيق مختلف المشاريع والتي تضم أيضاً المشاريع الاستيطانية في الجزائر، خاصة بعد اكتشاف جوايسيس وقناصلة فرنسا طبيعة الأرض الجزائرية والمناخ المعتدل الذي يسود فيها على الأغلب<sup>(4)</sup>.

وكذلك التيارات الفكرية التي لعبت الدور المنوط به لتشجيع الهجرة والاستيطان، وفي مقدمة هذه التيارات كل من الكاثوليكية والسان سيمونية، والتي كانت ممثلة في رئيسها الأب الروحي أنفانتان، والذي اعتبر كل من الجزائر والقاهرة البوابة للدخول إلى العالم العربي الإسلامي، واعتماداً على هذا الاعتبار لم يتوان أنفانتان في تعمير واستيطان الجزائر بحجرة أوروبية واسعة، وكانت قناعته أن تكون الهجرة أوروبية وبشكل منظم وبالأخص من ألمانيا في حين شاطره غيره في أن تكون أوروبية ومنظمة لكن فضل الأيرلنديين عن الألمان، بحكم أنهم كانوا أكثر الشعوب الأوروبية تحملاً لمشاق الهجرة.

<sup>1</sup> عمير اوي: مرجع سابق، ص.72.

<sup>2</sup> الغالي غربي: مرجع سابق، ص.203.

<sup>3</sup> جون جاك بيليسي: ولد 1794/11/06، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، قائد المجزرة التي كانت في حق قبيلة أولاد رياح (غار الفراشيش بالظهرة) في 1845/06/19، ترقى إلى رتبة جنرال على إثرها، وفي 1860/11/24 عين حاكماً عاماً ومات يوم 1864/05/22 بالجزائر. أنظر: بن داهاة عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، ج2، ط خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 ص.491.

<sup>4</sup> بوعزة بوضرساية: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.236.





## 02- أشكال الاستيطان وأهدافه

أ- / أشكال الإستيطان الفرنسي في الجزائر:

### 1- / الاستيطان العسكري:

بما أن فرنسا كانت ترى بأن الاستيطان مهمة عسكرية، فقد أخذت تشجع العسكريين على الاستمرار في الجزائر وإنشاء المستوطنات، حيث يقول بيجو (THOMAS-ROBERT BUGEAUD) (1)، "بما أن الجيش هو كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتمد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود، ومزارعون في نفس الوقت...، كما تعتمد على الجيش الذي يكاد يتعادل في حالة الحرب والسلم" (2)، وترتكز خطط بيجو في الاستيطان على ثلاث قواعد أساسية:

- 1- تشكيل لجنة من كبار القادة العسكريين الذين حاربوا في شمال إفريقيا، يكلفون بتحديد المناطق الاستراتيجية للإستيطان (من حيث جودة الأراضي وتأمين هذه المناطق)
- 2- ثم يأتي دور لجنة مدنية مؤلفة من خبراء زراعيين ومزارعين كبار، تناط إليهم مهمة تحديد أماكن تثبيت القرى الاستيطانية مع الأخذ بعين الاعتبار توفر مصادر المياه والصحة العامة.
- 3- في هذه المرحلة يأتي دور الطبوغرافين لوضع حدود القرى الاستيطانية وذلك بعد المصادرة، سواء بالقوة أو بحجة القيام بأعمال ذات مصلحة عامة..؟

وهكذا يظهر أن الجنرال بيجو كان يركز على فكرة الجندي المزارع، تبعاً لأسلوب الرومان بحيث ركز على العسكري الذي خاض المعارك وساهم في بناء المراكز الإستيطانية، (3) وكان يرى في الاستيطان جزءاً لا يتجزأ من العمل العسكري بل مرتبطة به، وأن العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة. (4)

ففي سنة 1841 شرعت في تطبيق هذه الفكرة واتخذت إجراءات في الجيش لإنشاء مراكز التعمير العسكري **CENTRE DE COLONISATION MILITAIRE** ونشرت بعض التعليمات وسط الجنود منها ما يلي: الجنود الذين أدوا سنتين أو ثلاث في الخدمة العسكرية والراغبين في أن يصبحوا معمرين يمكنهم الاستفادة من ذلك حالاً، أين تمنحهم الدولة كل الوسائل الضرورية للانطلاق في حياة جديدة. (5)

<sup>1</sup>- بيجو: ولد في 1784، أرسل إلى الجزائر 1836 في مهمة مزدوجة: محاربة الأمير وفرض السلم معه، تولى الحكم في الجزائر في 1840/12/29 إلى 1847/06/29 سلك خلال سنوات حكمه سياسة العنف والقهر والإبادة والتدمير في إطار الحرب الشاملة التي تمارسها تجاه الجزائريين للمزيد أنظر: بن داهة عدة الإستيطان والصراع ..، ج2، المرجع السابق، ص490.

<sup>2</sup>- مصطفى الأشرف: الجزائر (الأمة والمجتمع)، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصة، الجزائر، 2007، ص300

<sup>3</sup>- علي عبود: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1899/1830 "القطاع الوهراني نموذجاً"، رسالة ماجستير في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014/2013، ص53-54.

<sup>4</sup>- الغالي غربي: المرجع السابق، ص194.

<sup>5</sup>- بوعزة بوضرساية: المرجع السابق، ص217.



أما المحاولة الثانية التي شرعت الإدارة الاستعمارية في تطبيقها فكانت سنة 1842، حيث قامت بتشغيل بعض قواعد الاستيطان العسكري فأخذت بعين الاعتبار الفشل الأول وقررت إنشاء مزارع وقرى جماعية أن يعمل العسكر لمدة ثلاث سنوات، بصفة جماعية مشتركة، لكن بعد سنة من التجربة طلب البعض إنهاء العمل المشترك، ولم تنجح إلا أن هذه الأخيرة نسبيا وهكذا لم تحقق تجربة في مجال الاستيطان العسكري غايتها من البداية تقريبا. أما الشيء الذي نجحت فيه السلطات الاستعمارية فهو استخدام الجيش في بناء المستوطنات وفي استصلاح الأراضي، وبناء المساكن وشق الطرقات وحفر الآبار فتهافت ذلك عدد من المستوطنين الأوربيين الجدد، قدروا بعشرات الآلاف إلى جانب العسكريين.

### 2/- الإستيطان المدني:

بمناسبة وصول الجنرال بيجو إلى الجزائر يوم 1841/02/22 أكد في ندائه الموجه إلى سكان مدينة الجزائر أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما كما سبق أن صرح أمام مجلس النواب في 16 جانفي 1840 " .. أننا بحاجة إلى جحافل دهاء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين.."<sup>(1)</sup>، وقد شرع الجنرال بيجو في تنفيذ وتوسيع المشروع الاستيطاني، حيث دعا بقوة الفرنسيين والأوربيين للهجرة باتجاه الجزائر أين سيجدون فرصا أوفر للعيش وتحقيق النجاح حيث منح للمستوطنين حق الإقامة في مختلف مناطق الجزائر. فارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان المدني لدعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري ويكون حليفا لوجود العسكري، حيث أدركت فرنسا أن لا وجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين وفرنسيين وأوربيين يدعمون جيش الاحتلال<sup>(2)</sup>، بدأ هذا النوع من الاستيطان يأخذ شكلا أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في السبعينات من القرن 19 م حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية برفقة تشريعات فرنسية لحماية المدنيين والمستوطنين ودعمهم.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- فرحات عباس: المرجع السابق، ص 45.

<sup>2</sup>- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 189

<sup>3</sup>- عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 23.



### أ. - أهداف الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

يعد الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا للبلد الذي استعمر هذه المناطق، فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر واعتبرتها الحل الوحيد للمشاكل اللامتناهية التي كانت تتخبط فيها (فرنسا)، كان السكان الذين قدموا من أوروبا أي المستوطنين يشكلون قوة اقتصادية وبشرية في سياسة الاستيطان، التي هي هدف استراتيجي في سياسة فرنسا فقامت فرنسا بتوفير كل رغبات المستوطنين بهدف نجاح سياستها في هذا الميدان، إلا أن هذه سياسة كانت أبعد من ذلك فقد كانت تهدف إلى سلب ونهب الهوية الوطنية. (1)

يمكن تصنيف الأهداف التي أدت إلى هجرة مستوطنين من أوروبا إلى ثلاث أصناف: أهداف دينية طائفية، وأهداف اقتصادية، وأخرى تبشيرية مرتبطة بالرسالة التحضيرية، إذ يرد على هذا الاتجاه عدة تحفظات: فمن ناحية أولى، ينطوي هذا الاتجاه على الخلط بين المهجرات الاستيطانية كحقيقة اجتماعية، والمهجرات الإستيطانية كحقيقة سياسية، ومن ناحية ثانية، ينطوي هذا الاتجاه على نوع من الخلط بين العوامل التي تحرك المهجرات الاستيطانية، أي مركب الدوافع - الحوافو، والمبررات التي قد تساق لإضفاء طابع من الشرعية على عملية الإستعمار. (2)

وقد صنفنا هذه الأهداف كالتالي في مجموعة من النقاط:

#### أولاً: الأهداف الاجتماعية:

"...إننا بحاجة إلى جحافل دهاء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين ولكي نجلبهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة أيضا وخدم أراضي خصبة ومياها متدفقة أنزلوا بها المعمرين ولا يهتمكم أمر أربابها...." (3)

تحت هذا الشعار هجم المستوطنون الأوربيون على الجزائر وبتلك الأفكار انتشروا فوقها وبدأ غرس الأوربيون في كل مكان، وذلك للاستيلاء الكلي على البلاد وتغيير شعب بشعب، أيضا نرى للاستيطان أهدافا وأغراضا شتى منها:

1- اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها (4)، لتجعل من إلحاق الجزائر إدماجاً شرعياً، بنزع الأراضي واخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمرها الأوربيون وفي هذا الصدد قال الدكتور بود يشون في كتابه "خواطر عن الجزائر 1945" ((لا يهم أن تحرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها، ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء، هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية)). (5)

2- تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين قسماً من أعباء الدفاع. (6)

<sup>1</sup> - حلف التميمي: المرجع نفسه، ص 23-40

<sup>2</sup> - شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 130.

<sup>3</sup> - من كلمة الجنرال بيجو يوم 16 جانفي 1840 أمام البرلمان الفرنسي

<sup>4</sup> - الطيب بن براهيم: المرجع السابق، ص 160.

<sup>5</sup> - فرحات عباس: مرجع سابق، ص 43.

<sup>6</sup> - بسام العسلي: المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830، 1833)، دار النقايش، بيروت، 1980، ص 164.



3- تدمير الصمود المعنوي لشعب الجزائر.

4- استخدام الاستيطان كأداة لتخلص من العمال الثائرين والعاطلين والمشاغبين والمجرمين والخارجين عن القانون (تنقية) في فرنسا نفسها سنة 1848 م.

5- تعظيم الهجرة الأوربية من أجل اختلاط الأجناس البشرية. (1)

6- اتساع الهوة الاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين لخلق طبقتين مختلفتين إقطاعيين، رجال أعمال وخماسين مزارعين، الشعب الجزائري.

7- تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين.

### ثانيا : الأهداف الاقتصادية:

تبقى الجزائر في المخططات الاستعمارية بلدا فلاحية من أجل عدم مضايقة الصناعة الفرنسية فتوفر لها بذلك سوقا لتصريف منتوجاتها ومصدرا للمواد الأولية .

ويمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية من إقامة المستوطنين بالجزائر في النقاط التالية:

1- تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية، في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة، من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي، وهذا بواسطة استغلال إمكانيات وثروات البلد الجديد.

2- أن المستوطنين الأوربيين هم الذين يشرفون بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا أو أوروبا من جهة ومن جهة أخرى يلعبون دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والصناعة التقليدية واليدوية الجزائرية.

3- أن يحكم ارتباط المستوطنين بالسوق الأوربية باستطاعتهم وحدهم فهم وتغيير بنية وأهداف الزراعة الجزائرية من أجل هدم السوق الفرنسية .

4- بإمكان المستوطنين الأوربيين تحقيق التقسيم العمل اليدوي الاستعماري. (2)

5- جعل المستعمر الأوربي والفرنسي مصدرا للموارد الأولية مع حرمان الشعب الجزائري من تطوير قدراته. (3)

6- جعل الأرض القاعدة المادية والشرعية لهم. (4)

<sup>1</sup> عميرايي أميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص11

<sup>2</sup> صالح عباد: المعمرون والسياسة في الجزائر 1900/1870، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 11.

<sup>3</sup> عميرايي أميدة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ص232.

<sup>4</sup> نفسه. ص 233



### ثالثا : الأهداف الثقافية:

في ظل الاحتلال الفرنسي للجزائر عملة السلطات الاستيطانية على استهداف الجانب الثقافي وذلك بالقضاء على روافد الثقافة العربية بالجزائر فادعت في دورها على تمدين ونشر رسالتها الحضارية في التفكير والسلوك، فقد جرت في غالبية الحالات محاولة لستر أهدافها تحت راية التبشير والحضارة، بل لقد كان التبشير في حقيقته نوعا من التنشئة الاستعمارية على طريقة عالمية، سواء عن طريق نقل دين المستعمر أو لغته أو ثقافته أو قيمه وتقاليده أو نظمه ومؤسساته حتى تثبت دعائم السيطرة والاستغلال على أساس اجتماعي وطيد يتكفل بدوام الاستمرار و الاستقرار فضلا عن كونه غطاء لعملية الإستغلال<sup>(1)</sup>

كما قال جورج هاري : "إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاء وإخلاصا في خدمتنا لمشاريعنا، هو أن نغم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة وذلك ليتأثروا بعاداتنا وتقاليدنا".<sup>(2)</sup> لذا انتهجت فرنسا سياسة الاستيطان من خلال إعطاء هذا الجانب حيزا خاصا من اجل :

- 1- إيجاد مجتمع مستوطن من الأوربيين في المنطقة يكون له تأثير ثقافي.<sup>(3)</sup>
- 2- محاربة اللغة العربية وذلك بالقضاء على معاهد الثقافة التقليدية .
- 3- رفع نسبة الأمية بالجزائر وذلك عن طريق غلق المدارس ونفي العلماء وحرمانهم من المساجد والزوايا.<sup>(4)</sup>
- 4- غرق المجتمع الجزائري في دوامة الجهل والأمية مما يسهل إحكام سيطرتها وتقوية نفوذ المستعمرين.
- 5- الزيادة من اتساع حركة التبشير المسيحي ونشر الثقافات الغربية كما تذكر خديجة بقطاس تقرير قدمه الملك شارل العاشر يوم 11 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر كما يلي: "يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الأهالي ونجعلهم مسيحيين"<sup>(5)</sup>
- 6- محاولة المستوطنين الأوربيين التحقيق عن الشباب المهمش الأكثر عرضة للعذاب من ثقل الفقر والمشاكل لكشف عن سرهم والعرض عليهم المسيحية كدين مخلص من هذه المشاكل .<sup>(6)</sup>

<sup>1</sup>- عامر بن فرحات: المرجع السابق، ص12

<sup>2</sup>- أحمد طالي إبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، ترجمة: عيسى حنفي، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 16.

<sup>3</sup>- حلف التميمي: المرجع السابق، ص 25.

<sup>4</sup>- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996، ص 208.

<sup>5</sup>- نادية طرشون: الهجرة الأوربية نحو المشرق العربي، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 171.

<sup>6</sup>- خديجة بقطاس: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، جامعة دحلح، الجزائر، 1992، ص ص 17.18.

## الفصل الأول



### السياسة الإستيطانية

#### الفرنسية في الجزائر

#### تمهيد

01- مراحل السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر:

أ- السياسة الاستيطانية خلال فترة الحكم

العسكري 1830/1870

ب- السياسة الاستيطانية خلال فترة الحكم المدني

1870/1900

أولا :استقدام مهاجري الأزراس واللورين:

ثانيا : تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة:

ج- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة 1900/1962

أولا : السياسة الاستيطانية قبل الثورة التحريرية.

ثانيا : السياسة الاستيطانية خلال الثورة التحريرية

02- تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر:





## 01- مراحل السياسة الإستطانية الفرنسية في الجزائر:

### أ/- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870):

لم يلتزم الجيش الفرنسي بمعاهدة التسليم التي أبرمت بين الداي حسين<sup>(1)</sup> والمارشال دي بورمون (DE BOURMONT)<sup>(2)</sup>، يوم 5 جويلية 1830، بل ضرب بهذه المعاهدة عرض الحائط ولم يكن العسكريون الفرنسيون وحدهم الذين كانوا واء التحريض على إبادة السكان الأصليين من الجزائريين، فقاموا بالاستيلاء على كل ما وجدوه، واعتبروه غنيمة حرب وأباحوا المدينة للنهب والاعتصاب، فاستولوا على الخزينة والأملاك واغتصبوا القصور والدور، كل هذا لتمكين فرنسا من احتلال الجزائر أرضا وشعبا واحلال الأوروبيين محلهم، كأنها أرض بلا شعب، فباشروا السيطرة على أهم المدن ووطنوا فيها الأوروبيين مع تنظيمهم للهجرات المتتالية من الأوروبيين.

### أولاً: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار (1848-1830):

#### 1 - المرحلة الأولى " بداية المحاولات الإستطانية الأولى وآراء الفرنسيين فيها " (1840-1830):

فالرجوازية الفرنسية كان حلمها الوحيد أن تجعل من الجزائر إقليما فرنسيا تعممه بالفرنسيين، وقد لخص السيد بريغو بارا دول هذه الفكرة في كتابه "فرنسا الجديدة" قائلا: "لنا حظ لا مزيد عنه من حظ، له اسم أخرى أن يزداد انتشارا وتسير بذكره الركبان في فرنسا، وهذا الحظ هو الجزائر..، أضف إلى ذلك أن هذا البلد قريب من فرنسا"، فقد وضح أهمية ثروات الجزائر وبين الصعوبات التي تواجههم في هذه الأرض أولها العنصر العربي وكذلك تردداتهم المتوالية في اختيار نظام حكم واقترح لذلك حلين ألا وهما "هناك خطتان: خطة منافية للإنسانية وللرشد السياسي وهي إبادة العرب أو إقصاءهم من بلادهم، وخطة أخرى منافية للأولى وهي أن نضحى بمصالح المعمرين الشرعية... " (3)

ونتيجة المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها فرنسا، اقترح استعماري آخر بأن تسوى المشاكل الاجتماعية القائمة في فرنسا باستعمار الجزائر، فقال: "إن نزع الملكية من يد الأهالي هو الشرط الأساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين"، وهذه الفكرة خامرت عقل اجتماعي آخر هو شارل فوريي، يجب أن نبعث هناك جحافل من الأوروبيين، إن في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو ترهق نفسها أربعة ملايين نسمة، ثم تبعث أوروبا ما تبقى" (4)

<sup>1</sup> الداي حسين: هو الداي حسين بن حسين (1765. 1838م) حكم الجزائر فيما بين 1818. 1830م وهو آخر داياتها، بعد توقيعه على وثيقة التسليم هجر وعائلته إلى الإسكندرية بمصر. أنظر: بسام العسلي: المرجع السابق، ص 67.

<sup>2</sup> دي بورمون: comte louis de Bourmont وهو الكونت لويس دي بورمون (1743م. 1846م) مارشال فرنسي، قائد في الجيش النابوليوني، في 1815 تخلى عن بونايرت، والتحق بلويس 18، صار وزيرا للحرية سنة 1829، وهو من قاد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، خاض معركة ستوالي (19 و 24/06/1830)، وقع معاهدة الإستسلام مع الداي حسين (1830/07/05) في الجزائر العاصمة. أنظر: المرجع نفسه ص 67.

<sup>3</sup> فرحات عباس: المرجع السابق، ص 41-42.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 44.



كما شجعت الكثير من الشخصيات العسكرية والمدنية هذه السياسة، وريطوا الاحتلال بالاستيطان، فالاستيطان بلا احتلال سيكون عمل غير مكتمل في نظر المفكر الفرنسي توكفيل (TOCQUEVILLE)<sup>(1)</sup> ويظهر هذا في قوله: "إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقاً لمبادرتنا في إفريقيا"، ووضح قائلاً: "...السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي أعتقد القيام بها، إلى أن تظهر استحالة بلوغها"

أما من بين الشخصيات العسكرية، نجد الجنرال كلوزيل برتران (CLAUZEL BERTRAND)<sup>(2)</sup> فهو من بين المتحمسين لسياسة الاستيطان لأنه كان متشعباً بأفكار القرن 18 وعاش في أمريكا وشهد هناك تجارب ناجحة وتوهم أن تلك التجارب ستجح في الجزائر<sup>(3)</sup>، فلم يكن يتصور في هذا البلد نظاماً آخر غير النظام الشمولي، وكان واثقاً أن الإيالة ستحل محل سان دومينغ بمنتجاتها الاستوائية، فأصدر مرسوماً في 8 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة كل أملاك العثمانيين والكراغلة وضمها إلى أملاك الدولة تحت اسم الدومين<sup>(4)</sup>

لم تقف الأطماع عند هذا الحد بل توجهت إلى الأوقاف التي هي بمثابة خط أحمر عند الأهالي الجزائريين، باعتبار الشريعة الإسلامية تحرم بيع أراضي الحبوب<sup>(5)(6)</sup>، هذا ما جعل الجنرال كلوزيل يتراجع عن قرار الاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة، لكن هذا القرار ليس بصفة نهائية بل بصفة مؤقتة، لكن الإدارة الاستعمارية وضعت نصب عينها هذه الأملاك لضمها إلى أراضي الدومين، فبعد ثلاثة أشهر من إصدار القرار أصدر كلوزيل قراراً آخر يوم 7 ديسمبر 1830، استهدف به الأملاك الدينية إلى مصلحة أملاك الدولة<sup>(7)</sup>، فسياسة فرنسا تجاه الجزائر اتجهت إلى فرنسة السكان، عن طريق جلب أعداد كبيرة من الأوروبيين، فاتخذت فرنسا أرض الجزائر ميداناً لتجارها الاستعمارية وهذا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية<sup>(8)</sup>.

1- **طوكفيل**: هو ألكسي دو طوكفيل وهو أحد كبار المنظرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسي معروف ولد سنة 1805 وتوفي سنة 1859، انتخب عضواً في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849 ووزيراً للخارجية فرنسا فيما بعد، وكان من الموافقين على غزو الجزائر ومن دعاة الاستيطان فيما بعد، قام بزيارة للجزائر سنة 1841 وكلف بدراسة استعمار الجزائر، من أهم نصوصه: عن الاستعمار في الجزائر، رسالة عن الجزائر، عمل عن الجزائر والنص الأخير يوميات رحلته إلى الجزائر وهي ملاحظات عن رحلة سنة 1841. انظر: الكسي دو طوكفيل: **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، ترجمة وتقديم: إبراهيم صحراوي، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، 2008م، ص 38.

2- **كلوزيل**: ولد يوم 12 ديسمبر 1772 بفرنسا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك حكم عليه بالموت عسكرياً سنة 1816 ثم أعفى عنه بعد أربع سنوات، تولى القيادة بدل بورمون سنة 1830، أصبح مارشال فرنسا سنة 1831 ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835 وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة. انظر: أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 36.

3- يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 7.

4- **الدومين**: ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة، التي تتكون من أراضي البايك، الوقف والمصادرات. ينظر: محمد الصغير بعللي، يسرى أبو علاء: **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 54.

5- إبراهيم مياسي: "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، ع 5، الجزائر، 2001م، ص 115.

6- **أراضي الحبوب**: هي ممتلكات دينية ذات منفعة جماعية ومنها الحبوب العام التابع للهيئات الدينية (الزوايا، المساجد...) وعائداتها محتفظ بها لخدمة الطائفة الدينية، والحبوب الخاص هو التابع لعائلة ما وبعد زوال هذه العائلة ينتقل إلى مؤسسة الاحباس العامة.

7- حديجة بقطاش: المرجع السابق، ص 23.

8- إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 121.



وفي عهد الجنرال بيرترين (TOCQUEVILLE)<sup>(1)</sup> الذي خلف كلوزيل، شجع الاستعمار الفرنسي للجزائر خاصة في ضواحي مدينة الجزائر، إضافة أنه لم يرد تعمير المتيجة إلا بعد القيام بتحفيف المنطقة، لكنهم استمروا في التدفق حتى وصل عددهم في مارس 1831م إلى 529 مدنيا كانوا يضاربون في الأرض، ثم خلفه الدوق دي روفيقو (DUC DE ROVIGO)<sup>(2)</sup>، الذي أرى من الضرورة بقاء المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وتوزيع أراضي الأهالي عليهم ولتسهيل عملية الاستعمار عن طريق الاستيطان، أصدرت سلطات الاحتلال قرارات تعجيزية فنص أحد قرارات سولت<sup>(3)</sup> وأهم ما جاء فيه إلزام الأهالي الذين يمتلكون أراضي، بتقديم سندا تم يوم 24 و25 سبتمبر على الساعة 07:30 صباحا، واعتبار المتأخر عن هذا الموعد ليس بصاحب الملك وسحب الملك منه.

ونتيجة هذه القوانين التعسفية المشجعة على الهجرة الأوروبية وخاصة الهجرة الفرنسية نحو أرض الجزائر، ونظرا لتماشي سياسة الاستيطان والاحتلال فقد شهدت الجزائر هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا، لا ذمة ولا ضمير لهم وقد بلغ عددهم عام 1832م نحو 25 ألف معمر<sup>(4)</sup> وفي مدينة الجزائر لوحدها وصل العدد إلى 5341 نسمة من مختلف الأجناس الأوروبية<sup>(5)</sup>.

ففي الوقت التي كانت فيه الحكومة والرأي العام الفرنسي يعارضان فكرة الاستيطان الرسمي<sup>(6)</sup>، نزلت بمدينة الجزائر سنة 1831م عائلات ألمانية وسويسرية<sup>(7)</sup> ولإقحام الدولة الفرنسية في تدعيم عملية الاستيطان قام الجنرال كلوزيل بمحاولة مع التجار والفلاحين الفرنسيين بإقناعهم بالقدوم إلى الجزائر، وزرع العنب والاستيلاء على الأرض واستثمارها، وبهذا تجددت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة لاحتلال الجزائر وتقديم المساعدة المالية للمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين، لهذا قام بإصدار قرارات في الأشهر الأولى من الاحتلال تنص على تسليم الأراضي للمعمرين ومنه تكون فرنسا نجحت في استعمار الجزائر كليا<sup>(8)</sup>.

<sup>1</sup> بيرترين: ولد بفاندرك بفرنسا يوم 24 ماي 1778، شارك في معركة واترلو، جاء إلى الجزائر يوم 20 فيفري 1831 لتولي منصب حاكم عام خلفا للجنرال كلوزيل إلا أنه عزل من منصبه في منتصف ديسمبر من نفس السنة. انظر: بن داها عدة: الإستيطان والصراع، ج2، المرجع السابق، ص490.

<sup>2</sup> دي روفيقو: duc de Rovigo ولد سنة 1774 بفرنسا، اكتسب خبرة عسكرية في الحروب النابليونية، ترقى إلى رتبة جنرال وعين قائدا عاما في الجزائر في 28 ديسمبر 1831، اتسم عهده بالقمع وارتكب عدة جرائم في حق الشعب، إلا أنه عزل يوم 8 مارس 1833 بسبب مرض أصابه، وتوفي يوم 20 جوان 1847 بباريس. انظر: بن داها عدة: الإستيطان والصراع، ج2، المرجع نفسه، ص492.

<sup>3</sup> سولت: مارشال فرنسا من مواليد (1769.1851) كان له دور حاسم في معركة أوستليرتز، واكتسب شهرة في اسبانيا وفي يوم معركة تولوز 1814 واصبح وزيرا للحربية ووزيرا للخارجية في عهد لويس فيليب وقد عرف بنزعائه الاستعمارية، وكان له دور كبير في الاستعمار الفرنسي ضد الجزائر. انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص37.

<sup>4</sup> صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل الاحتلال إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص330.

<sup>5</sup> سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص69.

<sup>6</sup> الإستيطان الرسمي: ونعني به إشراف الدولة على عمليات الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي وتقديمها مجاناً للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من أجل القدوم إلى الجزائر. انظر: محياوي رحيم: دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطن الاستعماري الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص22.

<sup>7</sup> عدة بن داها: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، ط. خاصة اائزة المجاهدين، 2008م، ص108.

<sup>8</sup> عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1997م، ص103.



ومن هنا انتقلت المهمة إلى وسائل الإعلام الفرنسية الرسمية فقاموا بتوزيع المنشير والكتيبات والإعلانات في الصحف، وعلى لسان الأدباء في الترويج أن الجزائر قريبة من فرنسا، ومناخها شبيه بمناخ فرنسا<sup>(1)</sup>، وبعد نجاح هذه الدعاية وتسابق الطامعين على الهجرة نحو هذه البلاد الغنية بخيراتها، أنشأت أول مستوطنة أوروبية في منطقة بوفاريك سنة 1835م<sup>(2)</sup> وشرشال، وكذلك على بعد ثمانين كيلومترا من الحراش حيث توجد أراضي البايلك<sup>(3)</sup>. وهكذا ساهمت الدولة كثيرا في تشجيع الاستيطان، فأولى محاولات الاستيطان الرسمي تعود إلى سنة 1834، وبصدور مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا وشجع الهجرة، وأرسى قواعد التنظيم السياسي والإداري لممتلكاتها في الجزائر، فهذا القانون يؤكد رغبة فرنسا في استيطان الجزائر واعتمدت نواتها الأولى على بناء القرى والمراكز واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين، الذين لعبوا الدور الكبير في تجهيز الأراضي للمدنيين وهذا لخلق مجتمع محارب ومزارع في آن واحد، من خلال جمع العمل العسكري إلى العمل الزراعي<sup>(4)</sup>.

2- المرحلة الثانية "التجارب الإستطانية خلال العشرية الثانية من الإحتلال" (1840-1848):

لقد شهدت هذه الفترة زيادة في نسبة المهاجرين خاصة في مقاطعة الجزائر، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

السنوات	1844	1845	1846
عدد السكان في مقاطعة الجزائر	53140	66945	75075

وترجع أسباب تطور عدد المعمرين إلى الجنرال بيجو (BUGEAUD)، فإن فترة حكمه على صعيد الإستيطان الرسمي الأكثر إشعاعا، وقد صرح أمام البرلمان الفرنسي في نفس السنة، قائلا: "أينما وجدت المياه الصالحة والأراضي الخصبة، يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأراضي هذه...؟".<sup>(5)</sup> وشرح نيته الاستيطانية قائلا: "...إني لم أجد وسيلة أفضل من مصادرة الأراضي الزراعية...".<sup>(6)</sup> وكذلك إلى مجموعة المراسيم الصادرة منذ عهده إلى غاية 1848، فقد صمم بيجو على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث حسب أريه، حيث قام بتحويل الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين وأقام حوالي 07 قرى نموذجية للاستيطان، لكن سياسته لم تنجح، لأن من بين 800 جندي لم يستقر منهم سوى 60 شخصا، لكنه نجح في جلب مهاجرين آخرين من ألمانيا، وإيطاليا، وإسبانيا... بفضل التسهيلات التي كان يقدمها لهم.

ومن بين القرارات التي أصدرها بيجو لتشجيع الهجرة قرار 18 أفريل 1841، الذي ينص على أن كل فرنسي يملك مبلغا ماليا قدره 15 ألف فرنك يستطيع شراء قطعة أرض بالإضافة إلى مسكن، وبين 1842-

<sup>1</sup> سعد الله: الحركة الوطنية...، ج1، مرجع سابق، ص131.

<sup>2</sup> رابح لونيبي: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص71.

<sup>3</sup> أراضي البايلك: هي الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن حيث توجد حاميات الجند، وكانت عبارة عن أملاك الدولة تحت حكم الأتراك وقد تحولت أراضي بايلك الأتراك إلى أراضي بايلك الفرنسيين.

<sup>4</sup> جوليان شارل أندري: تاريخ الجزائر "الغزو وبدايات الاستعمار 1827/1871"، تر: المعهد العالي للترجمة، م1، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص182.

<sup>5</sup> سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص22.

<sup>6</sup> عمار بوحوش: "الأرض والهجرة"، الأصالة، السنة 02، ع11، الجزائر، 1992م، ص121.



1845 أنشأ حوالي 35 قرية استيطانية وارتفع عدد الأوروبيين إلى 46180 شخص، وبذلك سهلت الاستيلاء على 132.000 هكتار وإنشاء عليها 27 قرية استيطانية بمتيجة والساحل، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الأخرى التي سهّلت لهم الطريق للاستيلاء على الأراضي، منها قانون أكتوبر 1844 المتضمن مصادرة كل الأراضي غير مزروعة أو غير موثقة في الإدارة الفرنسية، وقانون آخر في 10 أكتوبر 1844 الذي ينص على نزع صفة المناعة عن الأوقاف الجزائرية والأندلسية وإخضاعها للمعاملات التجارية<sup>(1)</sup>.

وقانون 21 جويلية 1846 والذي أباح إمكانية الاستيلاء على الأراضي غير مستغلة وكذا أرض العرش في حال ثبوت مشاركتهم في المقاومة<sup>(2)</sup>، وهكذا ظهرت أسطورة الأراضي الشاغرة، كذلك لجأت إلى طرق أخرى لنهب المزيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري (الشكلي) وفي خلال كامل مرحلة الجنرال بيجو بين 1841-1847 نلاحظ إنشاء 61 مركزا إستيطانيا منها 02 في عمالة الجزائر و16 في قسنطينة و13 في وهران، ومعظم هذه المراكز ستثبت مستقبلا مقدار الجهود التي قام بها المارشال<sup>(3)</sup>، عند رحيل بيجو من الجزائر في سبتمبر 1847م، كان مجموع المستوطنين الأوروبيين بالجزائر حوالي 190400 مستوطن أوروبي، بينهم أكثر من 15 ألف شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية وحوالي 50 ألف فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا، كما ينص على ذلك قانون أبريل 1845م والقوانين السابقة له<sup>(4)</sup>.

ثانيا: السياسة الاستيطانية خلال حكم الجمهورية الثانية 1848-1852:

بسقوط ملكية لويس فليب<sup>(5)</sup> سنة 1848 وقيام الجمهورية الفرنسية، تم إعطاء الحق للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين لهم بالجزائر، لكي يسيروا لهم أمور حياتهم، فاهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي حيث قامت بوضع خطة لتهجير 200.000 أوروبي إلى الجزائر، خاصة المشاغبين<sup>(6)</sup> وذوي السوابق وهذا لتسوية المشاكل الاجتماعية في باريس كان بيير لورو أول من ربط مسألة الاستيطان بالمسألة الاجتماعية<sup>(7)</sup>، واعتمد مجلس النواب الفرنسي على مبلغ قيمته 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من التهجير والاستيطان، وإسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم وكذلك عدم تجسيد وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان على أرض الواقع حول الإكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب أكبر عدد منهم، فشرعت في

<sup>1</sup> يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص.10.

<sup>2</sup> سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية..... المرجع السابق، ص.131.

<sup>3</sup> بن يوسف محمد الأمين: ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر 1870/1830، ماجستير تاريخ، جامعة وهران، 2014/2013، ص.190.

<sup>4</sup> يحي جلال: تاريخ المغرب الكبير، ج3، دار النهضة العربية، لبنان، 1981، ص.220

<sup>5</sup> لويس فليب: Louis Philippe ملك فرنسا من 1830-1848، ولد في باريس، وهو من الطبقة الأرستقراطية وانضم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789، ويعد من القادة البيرويين الذين عارضوا الحكم الملكي بفرنسا بعد أحداث ثورة 1830 وبقرار من فرنسا عين في 07 أوت 1830 ملكا على فرنسا...انظر: بسام العسلي: جهاد الشعب الجزائري، ج1، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2009م، ص.253.

<sup>6</sup> عماد لبيد: الإستيطان والتوطين (الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين "دراسة مقارنة")، دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص.38.

<sup>7</sup> جوليان شارل أندري: المرجع السابق، ص.614.



عملية التهجير، فقامت بتهجير من باريس وحدها حوالي 15 ألف شخص ووطنتهم في 42 قرية استيطانية من بينهم 12 قرية استيطانية في الجزائر العاصمة<sup>(1)</sup>، وحاولوا الإستيلاء على أكبر عدد من الأراضي الجزائرية، وبذلك صدرت عدة مراسيم مماثلة في عهد الجمهورية الثانية استهدفت واهتمت بشكل كبير بالاستيلاء على الأراضي الجزائرية، وكانت النتيجة واحدة وهي استيطان الأرض على حساب سكانها ومن بين هذه المراسيم التي صدرت<sup>(2)</sup>:

- المرسوم الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 20 سبتمبر 1848، والذي ينص على تأسيس التعاونيات الزراعية في الجزائر الخاصة بالمستوطنين.

- البيان العام الصادر عن الإدارة الإستعمارية في باريس بتاريخ 23 سبتمبر 1848، الذي ينص بدعوة كل المواطنين الفرنسيين الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12000 مهاجر إلى الجزائر تسجيل أنفسهم، فوصل عدد المسجلين في القائمة إلى 100000 راغب في الهجرة.

- اللجنة الخاصة التي تأسست في 24 سبتمبر 1848، هدفها دراسة عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي.<sup>(3)</sup>

- أما في مجال الامتياز فقد تخلت الدولة عن أهم الضمانات التي سنتها القوانين الصادرة سنوات 1845 و1847، وصدر قرار 26 أبريل 1851 ليعوض العقد المؤقت الذي لم يكن يسمح إلا بحق الانتفاع بعقد نهائي يسمح برهن العقار والتصرف فيه، وبحلول تاريخ 31 ديسمبر 1851 كانت مساحة أراضي الامتياز الموزعة قد بلغت 19813 هكتار، ثلثها في مقاطعة الجزائر 13388 هـ.<sup>(4)</sup>

فبين عامي 1848 و1851 واصلت فرنسا منح الأراضي للمستوطنين مجاناً، ونظراً للتحفيزات التي كانت تعرضها الإدارة الاستعمارية شجعت المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين على العموم إلى الانتقال للعيش في الجزائر والاستقرار فيها، ويمكن تقديم هذه المرحلة بالأرقام التالية:

- وصل إلى الجزائر ما بين 1848 و1850 حوالي 20000 مستوطن، منهم 10000 استقروا بالجزائر، و3000 توفوا، و7000 رجعوا إلى فرنسا، ومن بين 10000 الذين استقروا بالجزائر هناك 3071 مستفيد من الأرض، منهم 1851 مزارع، ومن بين 26000 هكتار التي كانت موزعة على المستوطنين في 1848 تم بذلك استصلاح 1500 هكتار.

<sup>1</sup>- بوعزيز يحي : سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص 13.

<sup>2</sup>- عبد الملك خلف التميمي: المرجع السابق، ص 22.

<sup>3</sup>- بوضرساية: المرجع السابق، ص 233.

<sup>4</sup>- جوليان شارل أندري: المرجع السابق، ص 633-634.



- ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب 80000 من ضمن 131000 مستوطن أوروبي عام 1851 مات من بينهم 66000 من أصل فرنسي فعاد منهم حوالي 7000 إلى فرنسا بسبب عدم نجاحهم وفشل مشاريعهم، أما الفلاحين والمزارعين لم يزيدوا عن 30000 وذلك بسبب:

- 1- أنهم عمالا وتجارا لا يفهمون أمور الفلاحة.
- 2- صعوبة حياة الريف والعمل الفلاحي، أدى إلى عدم تأقلمهم.
- 3- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الاشتراكية<sup>(1)</sup>.

ثالثا: السياسة الاستيطانية خلال حكم الإمبراطورية الثانية 1852-1870

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث<sup>(2)</sup> أوائل 1852م، ولقد عرفت حركة الإستيطان نشاطا كبيرا خاصة في عهد جاك لويس راندون (JACQUES LOUIS RANDON)<sup>(3)</sup> الذي بنى حوالي 556 قرية استيطانية خلال (1853-1858) واستعمل أسلوب مصادرة الأراضي وتفتيت أراضي الأعراس<sup>(4)</sup>، غير ان الإمبراطورية وبصفة عامة أدركت فشل السياسات السابقة في المجال الإقتصادي والإجتماعي، ومحاولة منها تصحيح الأخطاء قلصت عدد المهاجرين، واتبعت النمط البريطاني، وأعطت صكوك الملكية دون أن تشترط زراعتها أو تقدم المساعدة لهم، وهكذا أخذت فكرة الإستغلال الرأسمالي تحل محل فكرة تهجير الأوربيين ومساعدتهم على النمط الإشتراكي<sup>(5)</sup>

وفي تاريخ 26 أفريل 1851 صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تملك الأراضي للأوربيين، فإن نزع الملكية من أيدي الجزائريين، وكان ذلك حتى بداية العشرية الثانية من الإمبراطورية الثانية 1852-1870 فزادت من حدتها، وتم بذلك طرد الفلاحين والاستيلاء على الأراضي ونزعت أراضي الفلاحين من الملكية الفردية وبذلك ظهر الضغط الجبائي على الفلاحين الجزائريين<sup>(6)</sup>، ففي عام 1854 صار عدد المهاجرين الأوربيين في الجزائر 520 أوروبي وبنسبة زيادة تقدر بـ 14.107، وفي هذا العهد أنشأت مؤسسات زراعية كبرى، كانت تتعهد بإنشاء القرى الاستيطانية وجلب العديد من الأسرى الأوروبية، فحصلت شركة جينيف السويسرية على 25 ألف هكتار وشركة "الإنجوانز" على 20 ألف هكتار مقابل توطين 500 عائلة سويسرية بالجزائر<sup>(7)</sup>، وبناء 10

<sup>1</sup>- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص14

<sup>2</sup>- نابليون الثالث: هو شارل لويس نابليون بونابرت، ولد في 20/04/1808 ثالث أبناء لويس بونبرت، أنتخب رئيسا للجمهورية الثانية في ديسمبر 1848 لمدة 04 سنوات، دبر إنقلابا ضد الجمهورية 1952 وأعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسه الإمبراطور نابليون الثالث، توفي في 09/01/1873 عن عمر يناهز 75 سنة. الموقع الإلكتروني لوزارة المجاهدين، 14:15، 2013/03/11، <http://www.m-moudjahine.dz/Histoire/biographie>.

<sup>3</sup>- جاك لويس راندون: قيصر ألكسندر راندون ولد 27/03/1795، عينه لويس نابليون كخليفة للجنرال هوتبول ليصبح لاحقا حاكما عاما للجزائر (1857)، ارتقى إلى رتبة مارشال في 1856، مات بجنيف سنة 1871. بن داهة عدة: الإستيطان والصراع....، ج1، المرجع السابق، ص495.

<sup>4</sup>- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص19

<sup>5</sup>- يحي جلال: المغرب الكبير، المرجع السابق، ص226

<sup>6</sup>- أحمد حسين السليماني: نزع الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، المصادر، ع6، الجزائر، 2002م، ص118.

<sup>7</sup>- عبد الرحمن الجليلي بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص9.



مستوطنات كما تعهدت الشركة العامة الجزائرية بتنفيذ ما قيمته 100 مليون فرنك من الأشغال، كما وزعت الحكومة الفرنسية 50 ألف هكتار على 50 شخصية إقطاعية سنة 1860.<sup>(1)</sup>

وقد تمكن الماريشال راندون (RANDON) من توطين حوالي 1500 شخص، وبمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 4 جوان 1855 نشأت مستوطنات زارعية جديدة اصطحبها الإستيلاء على أراضي زارعية تقدر بآلاف الهكتارات، كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية، وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية، مع ذلك لم يترح المستوطنون الأوروبيون لسياسة المكاتب العربية، ولهذا السبب قام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر والمستعمرات، ومنصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية بالجزائر، وكان كل ذلك نتيجة المراسيم التي أصدرها نابليون الثالث، منها مرسوم 24 جوان 1858 والذي نص على إنشاء وزارة المستعمرات، وذلك لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى ليضمن استقرارهم في الجزائر.<sup>(2)</sup>

حيث تم خلال عهد هذه الوزارة من 1858-1860 إنشاء 17 قرية استيطانية وزعت 4600 قطعة زارعية مجاناً على المهاجرين الأوروبيين مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلى غاية عام 1860 حيث زار نابليون الجزائر وقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860، وإعادة نظام الحكم العسكري السابق،<sup>(3)</sup> كما جمعت في يده كل السلطات تقريباً، ثم اخذ نابليون يفكر في تطبيق سياسة جديدة تجاه الأهالي الجزائريين، كما شغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرها منهم، واستقر رأيه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها، ورغم تأييد ضباط المكاتب العربية لهذه السياسة الجديدة وإلحاح نابليون على تطبيقها، فإن السلطات الاستعمارية في الجزائر عارضتها وقامت بمسح أراضي للقبائل المشاعة وتحديدها، وتباطأت في تطبيق قرار 22 ابريل 1863

كما بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر في عهد الإمبراطورية مستمرة، ففي سنة 1866 أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة على أنه كان يبلغ سنة 1866 نحو 160 ألف<sup>(4)</sup>، ولقد اعتمدت فرنسا في تدعيم مشروع الإستطاني في ظل الحكم العسكري بالجزائر (1830-1870) على العديد من الوسائل والأساليب في جانب السياسة العسكرية، سياسة قانونية تأرجحت بين الإرتجالية، التردد والجور، قائمة أساساً على مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين مع منح مختلف الإمتيازات والمساعدات لهؤلاء وهذا بهدف تحويل الجزائر إلى مستعمرة أوروبية يسري فيها الدم الفرنسي.

<sup>1</sup> شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، م2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص67.

<sup>2</sup> بوضرساية: المرجع السابق، ص234.

<sup>3</sup> يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري، المرجع السابق، ص19

<sup>4</sup> جوليان شارل أندري: المرجع السابق، ص634.



ب/- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني (1870/1900):

لقد اعتبر العديد من كتب حول الفترة الإستعمارية ان فترة الحكم المدني من أهم وأحرج فترات عمليات الاستيطان، لعدة اعتبارات منها الإنتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، ألغى نظام الإمبراطورية وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة بعد هزيمة فرنسا في معركتي سيدان ومينز واستسلام الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث، وقد تم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 04 سبتمبر 1870 بحماس كبير من طرف أوروبيو الجزائر، لتخلصهم من نفوذ العسكريين، هذا التحول جاء نتيجة تراكم عوامل في مقدمتها الصراع بين الكولون والجيش حول أساليب الإستيطان وطرق الحصول هلى الأراضي لسد نهم الوافدين، ومع تشجيع الهجرة الفرنسية خاصة هجرة أهالي مقاطعتي الألزاس واللورين وتغليب العنصر الفرنسي، من خلال إصدار عدة مراسيم لدمج الجزائريين واليهود وعناصر أوروبية أخرى ومنحهم الجنسية الفرنسية والسلطة المطلقة في جميع الميادين، وقبل التطرق لهذه النقطة يجب أولا الحديث عن الهجرة الأوروبية خاصة هجرة أهل الألزاس واللورين.

أولا: استخدام مهاجري الألزاس واللورين:

من تداعيات الثورة البروسية الفرنسية، مشكلة مهاجري الالزاس واللورين، حيث صدرت عدة مراسيم وقوانين تنظم عملية استقبال هؤلاء النازحين من شمال شرق فرنسا بسبب الحرب، إثرى الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا عام 1870، وبعد سلسلة من المراسيم المتعلقة بانتقال السلطة من يد العسكريين إلى المستوطنين، فكل هذه المراسيم وضعت السلطة في يد المعمرين الذين شجعوا الهجرة لدعم تواجدهم، فقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لامبير يوم 05 مارس 1871 قائلاً أن "الألزاسيين سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن.."<sup>(1)</sup> وقد تكفلت لهم الحكومة بمنحهم 100.000 هكتار من خيرة الأراضي،<sup>(2)</sup> وقد تم التصويت على القانون بتاريخ 21 جوان 1871، غير أن قانونا صدر يوم 15 من نفس السنة حدد التزامات الدولة ونظم لجان الهجرة وخصص قرضا قدره 400.000 فرنك<sup>(3)</sup>، ففي الدفعة الأولى استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر، هذا ما شجع الزيادة في عدد المهاجري.

تعد فترة 1871-1881 ذروة الموجات المهاجرة، نظرا للمجهودات المبذولة للتسهيل على أهل الألزاس واللورين العيش الهني والحياة الكريمة<sup>(4)</sup>، فيتضح من كل هذا أن إدارة الاحتلال شجعت النشاط الاستيطاني وهو ما يميز الحكم المدني، حيث مثلت مرحلة النظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هاجر آلاف

<sup>1</sup> شارل روبير آجيرون : تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 114.

<sup>2</sup> شارل روبير آجيرون: تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930، ترجمة: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999، ص 187.

<sup>3</sup> شارل روبير آجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 115

<sup>4</sup> بوضر ساية: الجرائم الفرنسية، المرجع السابق، ص 227.



من فرنسيي الألزاس واللورين ومن جنوب فرنسا، وكانت الأولوية في إمتلاك هذه الأراضي لمهاجري الألزاس واللورين<sup>(1)</sup>.

ثانيا : تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة: لقد كان سن القوانين الجائرة والتشريعات الماكرة تجري مع عمليات التوسع الاستعماري في البلاد، وهكذا بدأت السلطة تقوم بلعبة التشريع وتمطيط القوانين ليتسنى لها المزيد من نهب الأراضي والاملاك، هذه القوانين صدرت في مجال الأرض التي صاغتها مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم في فرنسا بمختلف مشاربها الفكرية وتوجهاتها الإيديولوجية، وسنكتفي بذكر بعضها في هذا الجزء من البحث ولأن معظمها سبق ذكرها في سيرورة تتبع مراحل الاستيطان مع التركيز على ثلاث قوانين :

### 1 - قانون سيناتوس كونسيلت (LESENATUS CONSULTE) 22 أبريل 1863:

القرار المشيخي الهادف إلى تحطيم الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعيا، وهو قانون امبراطوري في عهد نابليون الثالث الذي مكن الاوروبيين من السيطرة على الاراضي والقاضي بتوزيع أراضي العرش الجزائرية على المستوطنين،<sup>(2)</sup> حيث استبدل فيه حق استفادة الجزائري من أراضي العروش بتمليكها لهم، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير وعلى الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض " تحقيق الترقية الثقافية للجزائر...؟ " حيث نص على " ان كل العقود وجميع قرارات التقسيم، وكل عمليات مصادرة الأراضي والتي أبرمت بين الحكومة الفرنسية والأهالي بخصوص ملكية الأرض، تبقى سارية المفعول كما تبقى حقوق الدولة مضمونة في ما يتعلق بأملاك البايك، حيث كان يهدف هذا القانون الامبراطوري، إلى تثبيت الحدود الترابية لأراضي القبائل، وهو مجرد وسيلة لتحقيق الهدف الأساسي المنشود ألا وهو توزيع الأراضي بين الدواوير وانشاء الملكية الفردية.<sup>(3)</sup>

2 - قانون 62 جويلية 1873 قانون وارنيي (WARNIER)<sup>(4)</sup> : بناء على تقرير قدمه وارنيي يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك الأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك وإنما ملاك عقاريون لا غير ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي بـ 22 أبريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين وعن طريق هذا

القانون سيوقع الفلاحون الجزائريون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين عن ذلك<sup>(5)</sup>الهدف إلى تحقيق غايتين هما:

<sup>1</sup>- حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص86.

<sup>2</sup>- مصطفى الأشرف: الجزائر (الأمة والمجتمع)، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصة، الجزائر، 2007، ص17.

<sup>3</sup>- ساعد جهاد: السياسة الاستطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري(1830/1900)، ماستر في التاريخ المعاصر، جامعة بسكرة، 13/12، ص43

<sup>4</sup>- وارنيي warnier: ممثل الجزائر في الجمعية العامة نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، وهو الذي بناء على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة

<sup>5</sup>- بن داهاة عدة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي "1873/1830"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص148، 149.



- 1- تمكين الجزائر من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية.
- 2- وضع حد لحالة اللامعادلة لتوزيع الأرض بين سكانها الحاليين والوافدين (المهجرة الفرنسية أو الأوروبية) (1)
- 3- قانون 22 أبريل 1887 (التفكك النهائي لآخر الوراطب الأسرية):  
وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873 وتعديله وذلك خدمة لصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش وأهم إجراءات هذا القانونما يلي:
  - 1- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير.
  - 2- التقييد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أبريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث.
  - 3- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873 وكذلك وضع معالم حدودية تمنح الممتلك الأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين.
  - 4- السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية. (2)

## ب- الإضافة إلى قانون 16 فيفري 1897

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات تحول دون تحقيق قانون 1887 بسبب العقبات التقنية، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت إلى سن قانون جديد في 16 فيفري 1897 وكانت ملاحظه تتمثل فيما يلي: أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدالها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ومهما كان أصلهم وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء، وهكذا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873، 1887. (3)

إذن نجد أن هذا القانون حل محل قانون 1887 ولم يعطي الاستعمار الأراضي الزراعية بشكل مباشر لأنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين ببيع قطعهم الأرضية لاعتباره اقتراح تطبيق إجراءات قانون 1887 فقط على الراغبين في بيع حقوقهم الأرضية الواقعة ضمن أراضي العرش أو الملك وعلى هذا الأساس أصبح من حق الفلاح الجزائري المالك لقطعة أرض ملك أو له حق في أراضي العرش أن يطالب بتطبيق إجراءات قانون 1863 الذي يمكنه من بيع أرضه لأحد الأوروبيين أو لأحد الجزائريين أو الحصول على سند ملكية من الإدارة الاستعمارية.

<sup>1</sup> Charles Robert Ageron, les Algériens musulmans et la France 1871-1919, tome premeiere , presses universitaires de France, Paris, 1968, p78

<sup>2</sup> بن داهاة عدة: الاستيطان والصراع، حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830/1962، ج1، المرجع السابق، ص 376.

<sup>3</sup> ساعد جهاد: المرجع السابق، ص43



## ج -/ السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر ما بين (1900/1962):

مع مطلع القرن 20م، فقد إنتقلت من زرع المعمرين إلى إعداد نصوص قانونية تعززهم وتدعمهم، فبلغوا عنفوان نفوذهم وتأثيرهم على الحياة الاقتصادية والسياسية في الجزائر، فقد أعطاهم قانون 19 ديسمبر 1900، الذي نص على منح الحكم الذاتي للجزائر، حرية إدارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائر، وبفضل هذا النفوذ صار في مقدورهم استصدار قوانين خاصة بالجزائر تتماشى ورغباتهم، التي لم تعد لها حدود، ولاشك بأن ظاهرة تفتيت الملكية الأهلية تعود في أسبابها إلى قانون 1897م، الذي قضى على حصانة أراضي العرش، وجعلها قابلة للبيع بعد تأسيس الملكية الفردية فيها.<sup>(1)</sup>

### أولا: السياسة الإستيطانية قبل الثورة التحريرية :

**01/- الإستيطان بين جشع المعمرين ومعاونة الأهالي:** لقد مر على احتلال الجزائر 70 عاما، قضتها في العمل على تجريد الجزائريين من أراضيهم، وبالمقابل ظلت تقدم المساعدات والتنازلات للمعمرين، الذين جعلت منهم أسيادا في هذه البلاد، والسؤال المطروح: هل كانت تنوي إجراء إصلاحات عقارية لفائدة الأهالي، ومن جهة أخرى هل باستطاعتها كبح جماح المعمرين، بعدما أصبحوا أكثر قوة ونفوذا من أي وقت مضى؟.

**أ -/ قانون 13 سبتمبر 1904:** تعلق بتظيم حيازة أراضي الدومين الموجهة للإستيطان، والإبقاء على الإمتياز المجاني للكولون بشرط الإقامة في الجزائر لمدة 10 سنوات على الأقل،<sup>(2)</sup> وقد وافق على الطرق الأربعة لحيازة الأراضي: البيع بسعر ثابت، البيع بالمزاد العلني، البيع بالتراضي، بالإضافة إلى الإمتياز المجاني، ولعل من أخطر ما جاء في مرسوم 1904 هي المادة 32 التي نصت على أنه يمكن للأهالي الاستفادة من امتيازات مجانية، وهذا كمكافأة عن الخدمات الإستثنائية التي يقدمونها، والأكد أن هذه المادة لم تكن سوى مجرد خدعة، الغرض منها بث روح الخيانة بين الجزائريين، من خلال إغرائهم بالأراضي التي كانوا في أمس الحاجة إليها.<sup>(3)</sup>

وبهذا يمكن القول بأن قانون 13 سبتمبر 1904 قد جاء ليضع العراقيل التي تحول دون إنتقال الأراضي إلى الجزائريين، ثم العمل على تسهيل انتقالها إلى المعمرين بمختلف الوسائل والأساليب.

**ب -/ المحاولات الفرنسية لحماية الملكية الأهلية:** رغم صدور منشور 06 جويلية 1910م عن الحاكم العام،<sup>(4)</sup> الذي نص على أنه لا يمكن للإدارة أن تسمح بإستفحال ظاهرة تجريد الجزائريين من أراضي، وتبعاً لذلك أعطت أوامر للإداريين، تقضي بإعطاء الأولوية للفلاحين المحرومين في عملية تأجير الأراضي البلدية، لكن استمرار انتقال الأراضي من الفلاحين إلى أيدي الأوروبيين، يثبت فشل كل المحاولات الرامية لوضع حد لهذه الظاهرة.

<sup>1</sup>- يحي بوعزيز: سياسة التسلط ..... المرجع السابق، ص 230

<sup>2</sup>- بن داهة عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج 2، المرجع السابق، ص 113

<sup>3</sup>- بن داهة عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض.....، ج 1، المرجع السابق، ص 396.

<sup>4</sup>- شارل رويبر آجران: الجزائريون المسلمون.....، ج 2، المرجع السابق، ص 228.



فقد تصدى المعمرون بكل قوة لمشروع تكوين الملكية الأهلية، وبدلا من النظر إلى الأمور بأكثر واقعية، راح المعمرون يقترحون على الإدارة حلولاً لمشاكل الأهالي، لا يمكن في الواقع إلا أن تزيد في تعاستهم، ومن بين هذه الإقتراحات: فكرة الحصر المحدود<sup>(1)</sup>، وهكذا كاد المعمرون أن يحولوه إلى مشروع جديد لحصر الأهالي وطردهم نحو مناطق الجنوب، وبهذا يمكن القول بأن لجنة حماية الملكية الأهلية قد فشلت في مهمتها فشلا ذريعا. بالإضافة إلى ظاهرة الإستلاء على أراضي الغائبين من أجل أداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو المشاركة في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى (1918/1914) مقصورة على القياد فقط، وإنما شملت كذلك موظفي أملاك الدولة والفلاحين الجزائريين<sup>(2)</sup>، كما شهدت هذه الفترة المحاولات الأولى لإستعادة (شراء) الجزائريين لأراضيهم المعتصبة، التي إشتملت على تلك الأراضي التي تخلى عنها الكولون لأسباب جغرافية أو أمنية، حيث اتخذت شكلا واسعا ومفاجئا ينذر بالخطر ضد مستقبل الكولون ووجودهم في الجزائر.

## 02 / - مؤسسات في ظاهرها خدمة الفلاح الجزائري:

أمام حالة البؤس التي دفعت إليها غالبية الفلاحين الجزائريين نتيجة تجريدتهم من أراضيهم، وأمام تخوف الإدارة الإستعمارية من عواقب هذا البؤس، راحت هذه الأخيرة تبحث على إيجاد نوع من الإستقرار داخل الريف الجزائري، من خلال إنشاء مؤسسات مالية وتعاونيات من شأنها تحسين الظروف، والسؤال المطروح: هل كانت هذه المؤسسات فعلا في خدمة الفلاح الجزائري أم أنها مجرد عملية ذر الرماد في العيون؟

- **القرض الفلاحي:** في ظل الآثار السلبية التي رافقت الإستعمار، وانتشار ظاهرة الربا<sup>(3)</sup>، ظهرت مؤسسة القرض الفلاحي، كمنظمة الغرض منها حماية الفلاحين والمعمريين من ابتزاز المرابين، والتي ترجع جذورها إلى مطلع القرن العشرين، إثر صدور قانون 08 جويلية 1901م، الذي نص على إنشاء شبكة من الصناديق الجهوية والمحلية، وقد أعيد تنظيمها بموجب قانون 20 ديسمبر 1924 الذي أتبعت بمرسوم 26 نوفمبر 1926، الذي نص على تنظيم القرض الفلاحي في الجزائر وفق إجراءات جديدة<sup>(4)</sup>، من أجل إعطاء دفع جديد لمؤسسات القرض الفلاحي، صوت البرلمان الفرنسي سنة 1927 على قانون يقضي بتأسيس الصندوق العقاري الفلاحي للجزائر، الغرض منها تدعيم الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي، وقد دخلت هذه المؤسسة الجديدة في الخدمة ابتداء من سنة 1929.<sup>(5)</sup>

لكن رغم هذه الإجراءات الجديدة، إلا أن الفلاح الجزائري بقي محروما من الإستفادة من هذه المؤسسات، سواء الشركات الأهلية للإحتياط<sup>(6)</sup>، أو صناديق القرض الفلاحي - والتي أنشأت في الظاهر لتحسين ظروف

<sup>1</sup> شارل روبر آجرون: الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، ص232

<sup>2</sup> بن داها عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، ج2، المرجع السابق، ص137-165

<sup>3</sup> مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص59.

<sup>4</sup> رحمن دليلة: المرجع السابق، ص66.

<sup>5</sup> حيمر صالح: المرجع السابق، ص235.

<sup>6</sup> عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص234.



الفلاحين- هي التي تدفع بنا إلى القول بأن إقدام الإدارة الاستعمارية على إنشاء هذه المؤسسات لم تكن سوى عملية "ذر الرماد في العيون"، حاولت من خلالها امتصاص غضب الريف الجزائري، الذي وصل إلى حد من الحرمان، قد يدفعه إلى القيام برد فعل غير متوقع.

**3/- مرسوم 04 أوت 1926:** لقد أثرت الحرب العالمية الأولى بشكل مباشر على عملية تبادل العقاري بين الجزائريين والأوروبيين، والتي كانت لصالح الجزائريين بسبب "حالة لا أمن" وهذا ما أثار مخاوف "الكولون" الذين حاولوا الضغط على الحكومة للحد من هذه العملية التي ستؤدي في النهاية إلى خسارة فرنسا للجزائر، ومن هنا كان لازما على المشرع الفرنسي إصدار قوانين عقارية أخرى تتماشى والفترة التاريخية الجديدة.<sup>(1)</sup>

حيث لم يكن يهدف فيه إلى إدخال تغييرات جذرية على التشريع العقاري القائم، و يمكن حصر أهم ماجاء فيه في نقطتين أساسيتين: العودة إلى تنظيم التحقيقات الشاملة في أراضي العرش، وإدخال بعض التعديلات على قانون 1897، منها أنه قابلا للتطبيق في المناطق الشمالية وفي المناطق الجنوبية، ومهما يكن من أمر، فإن عمليات فرنسة الأراضي الجزائرية من جهة، وانتقالها من أيدي الجزائريين إلى أيدي المعمرين، من جهة أخرى، قد ظلت مستمرة وبشكل أسرع من أي وقت مضى، فلقد أدى تطبيق قانوني 16 فيفري 1897 و 04 أوت 1926، إلى فرنسة أكثر من مليون هكتار (1.015.733 هكتار)، وهذا إلى غاية 1930 فقط، كما أن تطبيق القانونين بالتوازي يعني أن التحقيقات الجزئية، والتحقيقات الشاملة، سيتم إجراؤها جنبا إلى جنب.<sup>(2)</sup>

من خلال ماسبق نخلص إلى نتيجة، وهي أن قانون 04 أوت 1926، لم يكن ليخرج عن الإطار العام للسياسة الإستيطانية في الجزائر، وإنما كان مجرد خطوة جديدة ضمن الخطوات التي قطعتها هذه السياسة، وبالتالي لم يؤد تطبيقه إلى تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين، بل زاد في تعاستهم، بحيث أنه في ظرف سبع سنوات "1928-1936" تمكن الكولون من الإستحواذ على 69% من أراضي العرش.

#### 4/- قانون 07 فيفري 1939:

وبعد إستقرار وضع الكولون وتمكنوا من مصادرة الأراضي التي بيعت للجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى، والتي فقد خلالها الأوروبيون العديد من الأراضي الزراعية، وهذا ما أعاق سياسة الإستيطان فتقرر إصدار قانون 1937م الذي نص على إنشاء مصلحة خاصة بالتنظيم العقاري،<sup>(3)</sup> والذي تلاه في 07 فيفري 1939 مرسوم ينظم الإشهار العقاري الخاص بمنطقة القبائل، كل الأراضي ملك غير مفرنسة تودع لدى محافظة الرهون، وبهذه الإجراءات يلبت آلاف من الهكتارات (أراضي العرش)، وتحت ضغوطات وظروف الإحتلال والإحتياج كانت آلاف من الهكتارات تنقل من الجزائريين إلى المعمرين، كما تواصلت هذه العملية إلى غاية إندلاع الثورة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup>- بختاوي خديجة : المرجع السابق، ص41.

<sup>2</sup>- حيمر صالح: المرجع السابق، ص236.

<sup>3</sup>- بختاوي خديجة : المرجع السابق، ص42.

<sup>4</sup>- الطاهر ملاحسو: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1962/1830، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال

الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص43.



ثانيا: السياسة الإستيطانية خلال الثورة التحريرية:

إن فكرة المحافظة على الثروة العقارية، وتوفير الأراضي الفلاحية الضرورية لإجراء إصلاح زراعي جذري قد تجلت مع بداية الثورة التحريرية، وتأكدت في مؤتمر الصومام وازدادت ترسيخا وعمقا قبيل الإعلان الرسمي عن الإستقلال الوطني، وذلك في مؤتمر طرابلس جوان 1962،<sup>(1)</sup> فخلال فترة الثورة التحريرية، بادر الإستعمار إلى سن قوانين وتنظيمات تمس النظام العقاري، والذي يمكن إيجازه فيما يلي:

التشريعات الإستيطانية غداة اندلاع الثورة التحريرية:

كان نداء أول نوفمبر لمقاطعة العدو الفرنسي صدى إيجابي حيث امتنع الجزائريون في التعامل مع المعمرين، وباندلاع الثورة أقدمت الإدارة الإستيطانية على اصطلاح الإصلاح العقاري في 1956/03/26، المتعلق بالتهيئة العقارية، والذي كان يهدف من ورائه مواصلة العمل للوقوف على طبيعة أراضي الملك الخاصة، وكذلك أراضي العرش لتأسيس الملكية الفردية<sup>(2)</sup>، وتشجيع المبادلات العقارية الودية بهدف وضع حد لتجزئة تفتيت وتبعثر الملكيات العقارية، ثم سعي إلى تأسيس نظام عقاري جديد في 1959/01/03 حول عصرنه العقار بإجباره مرة أخرى كل الجزائريين للتعامل في المعاملات العقارية في شكل رسمي أي أمام الموثق<sup>(3)</sup>، والذي قوبل بالرفض .

الهدف من هذه التشريعات:

فقانون 1959/01/03 كان في نفس السنة التي بدأت فيها المفاوضات الأولية بشأن تقرير المصير، فالسؤال المطروح : هل أن المقصود فعلا هو إصلاح منظومة التشريع العقاري؟ أم القصد منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين في حال إستقلال الجزائر.

من المفروض أن يطبق هذا لاقانون على كامل الأراضي الجزائرية دون الإقتصار في تطبيقه على بعض المحيطات العقارية في العمالات الجزائرية، والغريب أن فرنسا أدخلت نظام السجل العيني في تونس سنة 1885م وفي الكثير من مستعمراتها دون الجزائر، لأنها كانت تعتبر الجزائر جزء منها، ومنه فالقصد الفعلي هو حماية الملكيات العقارية للمعمرين بإدخال نظام السجل العيني<sup>(4)</sup>.

لكن كما أسلفنا فيما سبق فإن هاته النصوص بقيت حبرا على ورق ولم تطبق ميدانيا نتيجة الظروف أثناء الثورة التحريرية خصوصا قرارات جبهة التحرير الوطني والتي أمرت الجزائريين بمقاطعة الإدارة والقضاء الإستعماريين.

<sup>1</sup> - بن داها عدة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض....، ج2، المرجع السابق، ص429.

<sup>2</sup> - الطاهر ملاحسو : المرجع السابق، ص44.

<sup>3</sup> - رشيد فارح: التشريعات العقارية الإستعمارية أثناء الثورة التحريرية" إصلاح أم حماية وضعيات"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص256.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص257.





02- تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر:

لقد انتهجت الجمهورية الثالثة، سياسة مغايرة في ميدان الاستيطان، تختلف اختلافا جذريا في النوعية والهدف عن سياسة الإمبراطورية الثانية، فالأولى فقد لبت مطلب المستوطنين في جلب أكبر عدد ممكن من الفرنسيين لمواجهة الجزائريين بشريا، أما الثانية اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي قصد التخلص من التكاليف<sup>(1)</sup>. فقد عملت الأولى على إسكان الجزائر بالفرنسيين على الخصوص، ويرجع هذا الخيار إلى طبيعة الفترة التاريخية التي كانت تعيشها فرنسا آنذاك، ومحاولة تحسيس المستوطنين بأنهم يعيشون في إحدى المقاطعات الفرنسية رغم بعدهم الجغرافي عن وطنهم الأم، فقد تيقنت أن دعائم بقائها في الجزائر تعتمد على تشجيع الإستيطان الفرنسي. أ/ التطور الديمغرافي للإستيطان الرسمي: شكل ربح المعركة الديمغرافية الأساس الثاني لتكريس الإستيطان في الجزائر، وذلك إلى جانب المعركة العقارية، فاستقرار الكولون وعلائقهم بالمراكز الإستيطانية المنشأة، والتحول من ديمغرافية الهجرة إلى ديمغرافية ذاتية، كان الشغل الشاغل للإدارة الإستعمارية، وهنا نلاحظ بشكل عام وجود تزايد متواصل في تعداد الأوروبيين، بسبب المحفزات المعطاة للهجرة إلى الجزائر، كما يورده الجدول التالي<sup>(2)</sup>.

تطور المستوطنين الاوروبيين في الجزائر بين 1831/1872

السنوات	1831	1836	1841	1846	1851	1857	1861	1866	1872
عدد المستوطنين	3.228	14.561	57.374	109.400	131.283	188.872	205.888	235.225	245.117

من خلال الجدول يتبين لنا أن أكثر وتيرة للهجرة تم تسجيلها بين 1841/1846 وبين 1851/1851، وهما فترتا حكم كل من المارشال بيجو-راندون على التوالي، والذان كان لهما جهود إستيطانية كبيرة، برزت من خلال توفير عقود الامتياز المجانية للكولون وإنشاء عدد كبير من المراكز الاستيطانية. هذه الهجرة لم تكن بالمستوى المأمول حسب البعض، وذلك بالمقارنة مع المستوطنات الإنجليزية، وذلك يرجع أساسا إلى التدخل والتوجيه الرسمي للعملية من قبل الإدارة الإستعمارية، عكس الإدارة الإنجليزية التي لا تزيد عن الدعاية للهجرة.

ب/ التطور الديمغرافي للإستيطان الحر: إلى جانب الإستيطان الرسمي، نشطت حركة الإستيطان الحر، بفضل قانون واراناي الصادر عام 1873م الذي عرف بقانون المستوطنين، واستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، وبفضل قانون عام 1887م المكمل للقانون السابق والذي كان أكثر مكرما وخبثا وخداعا<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- صالح عباد : الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2005م، ص104

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص197

<sup>3</sup>- شارل روبير آجبرون : تنمية الإستيطان في الجزائر 1870/1930، ترجمة: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في

الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1999، ص189



تشير إحصائيات السكان باستثناء الجنود واليهود أن عدد الأوربيين عرفت تزايدا ديمغرافيا ملحوظا على مر السنوات، والجدول التالي يوضح ذلك: (1)

السنوات	عدد المستوطنين
1871	119.000
1876	247.749
1881	376.000
1886	467.000
1891	583.465
1896	529.717
1901	583.844
1926	833.000
1931	881.600
1954	984.000

ومهما تكن من حقيقة هذه الأرقام فإن الانخفاض الطفيف لوتيرة نمو السكان الأوربيين حقيقة لا يتنبأها أدنى شك، كما أن تناقص العدد السنوي للمهاجرين الوافدين إلى الجزائر عرف انخفاضا بحيث لوصل إلى 51.000 مهاجرا (2)، والجدول التالي يوضح معدل الزيادة في عدد المستوطنين.

- وضعية الأوربيين على الصعيد الديمغرافي :

السنوات	عدد المستوطنين	معدل الزيادة
1876 - 1886	467.000	36%
1891 - 1901	583.844	20%
1926 - 1954 (3)	984.000	01%

كما لوحظ أن نمو عدد السكان بفضل الولادات بعد 1896، كان أعلى من النمو المرتبط بالهجرة، فمنذ تلك السنة أصبح عدد الأوربيين المولودين بالجزائر يفوق عدد المهاجرين الجدد الوافدين من فرنسا وغيرها لذا أصبح الشعب الأوروبي في الجزائر قادرا على مواصلة النمو الديمغرافي حتى في انفصاله عن مستوطنة البلد الأم. (4)

أظهر تعداد السكان سنة 1891 في الجزائر 215.793 مستوطنا أوربيا و 267.672 مستوطنا فرنسيا حيث ظلت نسبة الولادات بين الأوربيين أكثر ارتفاعا من ولادة المسلمين بنسبة 30.01 % ما بين 1886/1890 ثم 37.37 % في المرحلة ما بين 1891/1895 ثم 37.37 % في مرحلة 1896/1900. ومهما كان من تفاوت في نسبة الزيادات بين شتى الأجناس فالخلاصة أن الفرنسيين كانوا أقل نسبة بين الأوربيين في الجزائر .

<sup>1</sup>- بوضرعية: المرجع السابق، ص 230.

<sup>2</sup>- شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1870-1919، دار الرائد للكتاب، ج1، ترجمة، حاج مسعود، الجزائر، 2007، ص 858.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص 960.

<sup>4</sup>- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830/1954، المرجع السابق، ص 47.

## الفصل الثاني

### المجتمع الجزائري في ظل سياسة الإستيطان

#### تمهيد

01- البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري قبل 1830:

أ/ البنية الاجتماعية للمجتمع المدني:

ب/ البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

ج/ التصنيف الطبقي للمجتمع الجزائري:

02- الإستيطان وسياسة تفكيك المجتمع الجزائري:

أ- الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

ب- سياسة تفكيك المجتمع الجزائري

03- إنهاء المجتمع الجزائري جراء السياسة الاستيطانية:

أ- إفقار المجتمع الجزائري:

ب- هدم البنية الاجتماعية والإقتصادية للشعب الجزائري:



### البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل 1830:

لقد أدى الواقع الاجتماعي الذي فرضه الوجود العثماني بالمجتمع الجزائري ان يكون مجتمعا ريفيا في معظم الجهات، يزدوج فيه نمط الحياة الحضري في الجبال والبدوي في السهول، كانت الحياة الحضرية ريفية بشكل كبير إلا أنها توفرت على بعض التجمعات السكنية المدينية أكبر من التي كانت في الريف، فلقد توزع العدد الأكبر من سكانها حوالي 95% بالريف فيما توزعت الـ 05% الباقية على المدن. (1)

أ/ البنية الاجتماعية للمجتمع المدني: لقد تضاربت آراء المؤرخين الفرنسيين حول فكرة وجود المدن في الجزائر بين المعترفين بوجودها قبل الإحتلال والمنكرين لها، فكان من الصعب جدا إعطاء تعريف واضح ومحدد للمدينة، ومنه فإذا نظرنا إلى الشروط العامة للمدينة وقارناها بالجزائر فإننا نجد أنها متوفرة منذ الفترة القديمة من تاريخها، والأكد أنها استمرت وتطورت في العهد العثماني وباتجاهات جديدة تناسب طبيعتها، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يؤكدون فكرة وجود التجمعات المدنية، ولا يعود الفضل في إقامتها إلى الإحتلال. (2)

فالمدن عرفت توزيعا جغرافيا غير متكافئ للسكان إذ يتركز العدد الأكبر من السكان بالجهات الغربية على عكس الناحية الشرقية، كما ضمت -من بين ماضمت- عائلات حضرية عرفت بالعائلات البلدية (3)

### أ- الفئات المشكلة للمجتمع في المدينة:

الأتراك العثمانيون: يحتلون قمة الهرم الاجتماعي، إذ بيدهم سلطة البلاد، كانوا يقيمون في الحصون وثكنات المدينة، (4) وكان عددهم لا يزيد عن أكثر من 20 ألف/ن سنة 1830م، (5) ورغم ذلك فقط كانوا الفئة المسيطرة على الحكم في البلاد (6)، وقد كان نشاطهم عاملا من عوامل ازدهار الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

فئة الكراغلة: احتلت المرتبة الثانية وهم نتيجة تزواج أفراد من الجند الإنكشاري ورياس البحر بالنساء الجزائريات، وكانت هذه الفئة تطمح بالميلاد واللغة والإتناء العائلي للإرتقاء إلى المرتبة الأولى في المجتمع، وتمثل هذه الفئة طبقة وسطى، (7) وقد بلغ عددهم مع نهاية القرن 18م بمدينة الجزائر حوالي 6 آلاف كرغلي.

فئة الحضر - البلدية: يحتلون المرتبة الثالثة في الهرم الاجتماعي، وتضم هذه الفئة كل من العلماء والتجار، (1) وأصحاب الحرف، والصناع، والكتاب والإداريين، فهي تتألف أساسا من المجموعات السكانية،

1- ليلي تينة: تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال ق 19 م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، 2014، جامعة "باتنة"، ص138

2- عبد الفتاح محمد وهيب: في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص34

3- ترجمة كلمة البلدية بكلمة citadin التي تحمل معنى الحضري، وتفسير معناها بأنه يراد بها الإستهزاء بمن تطلق عليه، يكون بذلك قد أفرغ مصطلح البلدية من معناه الأصلي. أنظر خديجة كريمة: أثر الاستعمار الإستيطاني على المجتمع الجزائري...، ماجستير تاريخ الحديث و م، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص17.

4- ناصر الدين سعيدوني والشيخ البوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ. العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، د ط، الجزائر، 1984، ص92

5- مؤيد محمود حمد المشهداني: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1830/1518، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع16، جامعة تكريت، 2013، ص425.

6- ناصر الدين سعيدوني: وراثة جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص202.

7- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص43.



القاطنة بالمدينة بشكل دائم،<sup>(2)</sup> وقد مارس أفرادها العديد من الحرف والمهن كما كان منهم أصحاب المحلات التجارية، ومن أهم العناصر المشكلة لهذه الفئة نجد طبقة الأشراف والجالية الأندلسية.<sup>(3)</sup>

**فئة البراني<sup>(4)</sup>:** سكان المدينة المؤقتين، أي العناصر المحلية الوافدة إليها من مختلف الأقاليم، وهم بذلك عبارة عن بدو يسكنون الخيام ويعرفون بإسم القبيلة، وينسبون إلى موطنهم الأصلي،<sup>(5)</sup> وإختصت كل جماعة بالقيام بأعمال معينة،<sup>(6)</sup> نجد جماعة البساكرة، جماعة بني مزاب، جماعة الجيحية، جماعة الأغواطين، جماعة القبائل.<sup>(7)</sup>

**فئة اليهود:** تشكل العنصر المهم بين الفئات الأخرى، ويتفرعون حسب أصولهم إلى ثلاثة أقسام: اليهود الأهالي التوشايم<sup>(8)</sup>، يهود الميغورشم<sup>(9)</sup>، يهود ليفورن<sup>(10)</sup> وإستوطنوا الجزائر كعائلي بكري وبوشناق، وكان يتولى تسيير شؤونهم مقدم اليهود، ولقد مارسوا الكثير من الحرف أهمها التجارة، والبقالة والخياطة، وصناعة الزجاج،<sup>11</sup> وقد لعبوا دورا كبيرا في الحياة السياسية للجزائر من خلال التجارة.

**فئة المسيحيين:** عرفوا بالدخلاء أي العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري الإسلامي، كانت هذه الفئة تضم التجار الأجانب والقناصل ورجال البعثات الدينية والتبشيرية، وقد عمل بعضهم في النشاط البحري على السواحل الجزائرية، أما البقية الأخرى فإشتغلت في المزارع وشق الطرق، وبهذا إستفاد الجزائريون من الأجانب الأوروبيين.<sup>(12)</sup>

**فئة الزنوج:** تتكون هذه الفئة من الأحرار والعبيد السود استقدموا من الواحات الصحراوية<sup>1</sup>، وكان أغلبهم من السينغال والسودان،<sup>(2)</sup> إذ إشتغل هؤلاء العبيد في الأعمال المنزلية، أما الأحرار فكانوا في شكل جماعات منظمة يرأسها أمين يدعى قائد الوصفان.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - نجاة العجال: الطقوس الإحتفالية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، ماستر تاريخ، جامعة الوادي، 2013/2014، ص 12

<sup>2</sup> - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، المرجع السابق، ص 149. - أنظر أيضا: سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 97.

<sup>3</sup> - عمار بوحوش: تاريخ الجزائر السياسي من بداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 57.

<sup>4</sup> - البراني: هو الشخص الغريب، وهي عناصر غير قارة نزحت من مناطق مختلفة إلى المدينة للعمل فيها مؤقتا، وكانت هذه الفئة السكانية تنقسم وفق الأصول الجهوية وعلى كل جماعة أمين وهو المسؤول عن شؤونها، للمزيد أنظر: أمين محرز: الجزائر في عهد الأغوات (1671/1659)، دار البصائر، دط، ص 152.

<sup>5</sup> - محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، ط 1، الجزائر، 2000، ص 26.

<sup>6</sup> - شوفاليه كورين: الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر (1510-1540)، تر: جمال حمانة، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007، ص 17.

<sup>7</sup> - للتفصيل أكثر أنظر: أمين محرز: المرجع السابق، ص ص 153-157

<sup>8</sup> - التوشايم: وهي طائفة من اليهود التي استقرت بالجزائر منذ العهد الروماني. أنظر: فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، شركة الأمة للطباعة والنشر، د ط، الجزائر، 1996، ص 120.

<sup>9</sup> - الميغورشم: قدموا من الجزائر عندما بدأت دويلات والإمارات الأندلسية تتساقط تحت ضربات الإسبان المسيحيين وسما بذلك يهود الأندلس أو يهود الإسبان. أنظر: فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص 120-121.

<sup>10</sup> - الليفورنيون أو اليهود النصرارة: ينتمون عرقيا إلى أوروبا، قدموا من مدينة ليفورنا الإيطالية في القرن 17م، كانوا يلقبون باليهود النصراري أو القرانا، واعتبروا أحانب من طرف العائلات اليهودية الأخرى. أنظر: عيسى شنوف: يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، د ط، 2008، ص 30.

<sup>11</sup> - كوثر هاشم: الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال مجلة الشهاب الجزائرية "1927/1939"، ماستر تاريخ، جامعة الوادي، 2013/2014، ص 33.

<sup>12</sup> - صالح عباد: المرجع السابق، ص 263.



### ب/ البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

**ب-1- طبيعة المجتمع الريفي:** كان مجتمعا قريبا كبقية الشعوب العربية، وكانت القبيلة<sup>(4)</sup> هي النواة الأساسية التي تكون المجتمع، فإذا نظرنا إلى تاريخ الجزائر ندرك مدى أهمية القبيلة أو العشيرة في حياته السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وما يميز النظام القبلي هو أن القبيلة قد مثلت كيانا اجتماعيا وسياسيا مستقبلا، وهذا ما أعاق مهمة تشكيل كيان سياسي خاص بالدولة والذي تطلب تجاوز هذه التباينات<sup>(5)</sup>، ويعتمد النظام القبلي على مجموعة من المؤثرات منها ما هو مرتبط بالعرف، ومنها ماله علاقة بطبيعة النظام الاجتماعي، فنجد قبائل مستقرة تقطن السواحل والهضاب والجبال، ومنها القبائل المتنقلة التي تشكل البدو والتي نجدها في السهول والصحاري .

ضم سكان الريف فئات من العائلات انقسمت هذه العائلات، وفق تعاملها مع السلطة التركية القائمة إلى قبائل جندتها السلطة التركية لفرض سلطتها على الأرياف، مقابل تمتعهم ببعض الإمتيازات، مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل **المخزن**<sup>(6)</sup>، قبائل خاضعة لسلطة البايك تخضع لرقابة قبائل المخزن والحاميات التركية عرفت بقبائل الرعية، وقبائل أخرى متحالفة تعاملت مع البايك عن طريق زعمائها المحليين الذين توارثوا الحكم معتمدين في ذلك على كفاءتهم الحربية أو الدينية أو أصالة نسبهم منهم من عرف بالأجواد أو النبلاء، وقد اضطرت السلطة للتعاون معهم مقابل إخضاع عائلاتهم، وقد كان هؤلاء الأجواد سادة في مناطق نفوذهم.<sup>(7)</sup>

كما نجد المرابطين الذين تقربت منهم السلطة التركية للتوسط بينهم وبين السكان، أما النوع الأخير من القبائل فهي القبائل الممتنعة والتي كانت تعيش في المناطق الجبلية، وقد حاولت السلطة التركية أن تنصب حاميات عليهم وتقر عشائر المخزن فوقهم لجمع الضرائب، وتنصيب قياد من الأتراك عليها.

<sup>1</sup> سعيدوني والبوعبدلي: الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 100.

<sup>2</sup> مؤيد محمود حمد المشهداني: المرجع السابق، ص 426.

<sup>3</sup> عبد القادر نور الدين: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، ط2، قسنطينة، 1965م، ص 138.

<sup>4</sup> تعددت مفاهيم **مصطلح القبيلة** فمن قائل إلى أنها جماعة من الناس يقدر عددهم من ثلاثة فما فوق، إلى من عرفها على أنها جماعة من الناس ينتمون إلى أب واحد، ومنهم من يقول أنها مجموعة من الناس يتكلمون لغة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا، يعتبرونه ملكا خاصا بهم: ويأخذ التجمع القبلي ثلاثة أبعاد مختلفة: الأول هو التنسيق في التنظيم الاجتماعي الذي ينطوي تحته عدة جماعات محلية، وعادة ما تعطى للقبيلة إقليم معين يكتنفها شعورا بالتضامن والوحدة، الثاني هو تجمع كبير أو صغير يتكلمون لغة واحدة ويعيشون في إقليم معين تجمعهم علاقات اجتماعية واتفاقية موحدة، والثالث هي وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بالإقليم يتمتع أعضائها بالاستقلالية. أنظر: بختاوي خديجة: التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870/1939)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012، ص 276.

<sup>5</sup> جيلالي كويسو معاشو: الممارسات السياسية في الجزائر والتشكيلات الاجتماعية المحلية، مجلة الأدب، العدد6، الجزائر، ص 236.

<sup>6</sup> **المخزن:** مكان خزن البضائع والمؤن، ثم أصبحت تطلق للدلالة على القوة التي يستعملها الداى لفرض سلطانه، وتتألف من القوة العسكرية التركية، وعدد من قبائل العرب والبربر المتعاونون معه. أنظر: مصطفى الأشرف: المرجع السابق، ص 81

<sup>7</sup> ليلي تيتة: المرجع السابق، ص 138



الجهات/ القبائل	مدينة الجزائر	تيتري	وهران	قسنطينة	المجموع
المخزن	19	14	46	47	126
القبائل الخاضعة	11	23	56	14	104
الزعامات نصف المستقلة	20	12	29	25	86
القبائل المستقلة	23	13	26	138	200

(1)

## ب-2- أنماط معيشة السكان في المجتمع الريفي:

تختلف أنماط المعيشة من منطقة لأخرى، تصب غالبيتها في النمط العربي البربري الإسلامي، ولهذا فقد كانت بحاجة إلى مساكن مناسبة، فتم اختيار القرى المتغيرة والمساكن الدائمة والخيام، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على هذا النمط بفعل التعاقب الحضاري، فنتج عن هذا ثلاثة أنماط معيشة للسكان وهي (2):

- **المستقرون:** هم مجموعات سكانية تجمعت بشكل دائم في رقعة جغرافية محددة نجدهم في غالب الأحيان في المناطق الشمالية، سكنوا منازل بسيطة مبنية بالحجارة والطين والقش.

- **الشبه المستقرين:** هم المزارعون والرعاة في نفس الوقت، أقاموا مجموعات سكانية تمتاز بإزدواجية النشاط المعيشي، فهم مرتبطون بالأرض والنشاط الزراعي، وفي نفس الوقت يمارسون الرعي.

- **البدو الرحل:** يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على رعي الأغنام والجمال، وهذا يعني التنقل الدائم والمستمر، وتطلب هذا النمط اتخاذ سكنا خاصا ذو طابع مميز للإستقرار فكانت الخيمة.

ومهما اختلفت الأنماط المعيشية للجزائريين فإنهم يجتمعون في النهاية في إطار العرش أو القبيلة والتي كانت تشكل وحدة عائلية أو اشتراك مجموعة سكانية في مصالح وحقوق مشتركة.

ب-3- **النظم الاجتماعية في الريف:** اشرف على هذا التنظيم الإجتماعي فئة أطلق عليها تسمية الثرية المحلية المتكونة من ثلاثة عناصر (الأشراف/الأجواد/المرابطين) الذين وضعوا لأنفسهم نظام حكم خاص سمي بالمشيخة.

**نظام المشيخة:** هو نظام كان سائدا في دول شمال إفريقيا منذ القدم، وهو ناجم عن التغيرات التي أفرزتها الحركة الاجتماعية لهذا الفضاء واعتبرت إحدى القنوات الرئيسية في تحديد علاقة المجتمعات البدوية بالفضاء الحضري. (3)

لم تكن المشيخة حكرا على منطقة دون أخرى بل إمتدت في كل المناطق، غير انها تغيرت من حيث الشكل والخصوصية، فلكل منطقة طريقة عيش، أما من حيث المفهوم فالمشيخة هو مصطلح اشتق من كلمة شيخ وشاخ بمعنى أسن، وتستخدم الكلمة لعدة دلالات كالتعبير عن المكانة والسلطة، وتعني جميع الكبار والأعيان

<sup>1</sup> مؤيد محمود حمد المشهداني: المرجع السابق، ص 428

<sup>2</sup> بختاوي خديجة: المرجع السابق، ص 285.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 295.



الذين يمارسون تأثيرا سياسيا هاما داخل المجتمعات السكانية، فكلمة المشيخة لها جذور تاريخية قديمة، وقد عرفت لدى المجتمعات البربرية في شمال إفريقيا، فكلمة كل قبيلة أو فرع منها خاضعة لسلطة شيخ تختاره من بين أفرادها وتعينه بنفسها، وتختاره من بين الأسر المتميزة بالرئاسة، وقد حافظت المشيخة على تواصلها وانتشارها. (1)

ولكنها عرفت تحولات كبيرة خلال العهد العثماني، حيث شملت تغيرات خاصة في مهام الشيخ وعلاقة المؤسسة بالتسلسل الإداري المركزي (2).

### التصنيف الطبقي للمجتمع الجزائري:

أول ما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر في مرحلة ما قبل الرأسمالية (قبل الإحتلال)، لم تكن تظهر إنفصالا قاطعا بين المدينة والريف فهي لم تكن إقطاعية ولا مشاعية ولا بدوية، حيث يمكن أن نقسم المجتمع إلى مايلي:

#### 01- الطبقة الأرستقراطية:

تضم الطائفة والتي تتكون من الأتراك، فقد كان لهذه الفئة بعض المزايا المادية والقانونية التي أمنوها لأنفسهم ( إمتياز ملكية الأرض)، وبذلك تشكلت أرستقراطية جديدة كانت لها في الحقيقة نظرة مغلقة مبنية على أصول عنصرية أهم شروطها أن يكون العضو تركيا، (3) وكانت الأرستقراطية العسكرية والبحرية مفتوحة في شريحتها الدنيا على المنحدرين من آباء أتراك وأمهات جزائريات (الخرجلي). (4)

#### 02- الطبقة البرجوازية التجارية:

كان الجزائريون الفارون من التفتيش الإسباني يشكلون بورجوازية منظمة في هيئات تحتكر الصناعة المحلية، (5) وكانوا ممنوعين من الإشتراك في النشاط العسكري، وكان الأكثر ثراء منهم يستثمرون في سفن القراصنة ويشاركون أرباحهم، إضافة إلى اليهود المهاجرون من إسبانيا، الذين كانت مهنتهم الأساسية التجارة، ولم يكن لها إمتيازات رغم نشاطها الذي تقوم عليه الدولة، وكانت تحت سيطرة الحكومة التركية وهي نسبة ضئيلة في هذا المجتمع تقدر ب(12.3%). (6)

#### 03- طبقة الفلاحين أو الخماسين:

هناك فئة أخرى تتمثل في الذين كان يفلحون الأراضي التي تملكها الأرستقراطية وكانوا يسمون بالفلاحين الأجراء، الذين كانوا يشار إليهم باسم الخماس والذين كانوا يعيشون من خمس محصول الأرض الذي كانوا يحتفظون به، والعاملين حيث كان العمال ينقسمون إلى ثلاثة شرائح، عمال موسميين، وعمال دائمون، وعمال شبه دائمون، كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية صعبة للغاية. (7)

<sup>1</sup> - الهادي غيلوني: المشيخة بين فكرة الهوية والمشروعية، منشورات المجلة الثقافية، 2004م، ص185.

<sup>2</sup> - مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص293.

<sup>3</sup> - نجاة العجال: المرجع السابق، ص12

<sup>4</sup> - ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ص43.

<sup>5</sup> - مؤيد محمود حمد المشهداني: المرجع السابق، ص426.

<sup>6</sup> - أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص149

<sup>7</sup> - بن عيسى محمد المهدي: المرجع السابق، ص4.



أما التصنيف الطبقي في الريف هو نفسه في المدن مع وجود إختلاف بسيط في الطبقة الأرستقراطية، وهذا ما أدى إلى بروز ما يمكن أن نسميه بـ "الأرستقراطية القبلية"، ويمكن أن نميز نوعين هما، الأرستقراطية الدينية، وأرستقراطية محلية (المخزن)، بالإضافة إلى طبقة الفلاحين والعاملين حيث كان العمال ينقسمون إلى ثلاثة شرائح، عمال موسمين، وعمال دائمون، وعمال شبه دائمون، كانت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية صعبة للغاية، ووجدت تحت هذه الطبقة، طبقة جديدة عرفت بالبيروليتاريا الريفية نتيجة إدخال التكنولوجيا في الزراعة، وكانت حالتها في تدهور مستمر.

هذه أهم الفئات الاجتماعية التي تمثل البناء الطبقي للمجتمع الجزائري في فترة السيطرة التركية وهي تعكس في عمومها نموذج طبقي يتكون من ثلاثة طبقات هي الطبقة الارستقراطية، الطبقة البورجوازية ( الطبقة المتوسطة)، والطبقة الدنيا.

### 02/- الإستيطان وسياسة تفكيك المجتمع الجزائري:

#### أ/ الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

الاستيطان الفرنسي في الجزائر بني على فرضية التغيير الراديكالي لبنية المجتمع الجزائري وخصوصياته في جميع المجالات قصد تغريبه ماديا ومعنويا، لذلك فقط قامت الادارة الاستعمارية بالتخطيط الجيد للاستيطان حيث هيئت له كل الظروف وسخرت له كل الامكانيات والطاقات من اجل انجاحه وبلوغ الاهداف المسطرة على الصعيدين التفكيكي والبنائي معا وذلك من خلال:

#### 01/- بث عناصر أجنبية دخيلة على المجتمع الجزائري:

لقد تطلب المشروع الإستيطاني تهجير قوة بشرية، من داخل فرنسا وكامل أوروبا إلى الجزائر، وإتاحة الفرصة لها في الحصول على إمتيازات في هذا البلد، فعملية الإستيطان كانت مشروعا أوروبيا أكثر منه فرنسيا حيث قامت على شعار "ليكن الإحتلال فرنسيا، لكن الإستيطان يجب أن يكون أوروبيا"<sup>(1)</sup>، لذا فقد عمل الإستعمار الفرنسي من خلال تشجيعه على الهجرة، ولذلك أصبح متشردوا أوروبا وصعاليكها يتمتعون بحق المواطنة في الجزائر، وذلك لتحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة خلق شعب تنصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة.<sup>(2)</sup>

إن تجارب التاريخ تبين أن كثيرا من الشعوب والدول والإمبراطوريات، تغيرت بنيتها وشخصيتها وثقافتها جراء الهجرة، فالإستيطان يمر بثلاث مراحل هي الهجرة الإستيطانية، والإستعمار الإستيطاني ثم الدولة الإستيطانية، فهناك تأثير كبير للمهاجرين الأجانب، وذلك لما يحملونه من عقائد وأفكار والبلدان التي أتوا منها<sup>(3)</sup>، وكذا مدى تفاعلهم وإندماجهم في المجتمع المستوطن الذي هاجروا إليه وما مدى قبول ذلك المجتمع لهم<sup>(4)</sup>، ففي الجزائر نجد مجموعة من الطوائف الأجنبية الأوروبية التي كانت فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة إجتماعية متجانسة في مواجهة

<sup>1</sup> - عدة بن داهة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، المرجع السابق، ص34.

<sup>2</sup> - كوثر هاشم: المرجع السابق، ص 31.

<sup>3</sup> - مجدي حاد: النظام السياسي الإستيطاني دراسة مقارنة " إسرائيل جنوب إفريقيا"، بيروت، 1981م، ص28-29.

<sup>4</sup> - قد يرى البعض إمكانية إندماج المستوطنين في المجتمع الجديد، لكن ذلك لا يتم إلا في حالات محدودة أين تنتهي موجات الهجرة بالدوبان في المجتمع الأصلي في حالة الهجرة السلمية، أما الهجرة الإستيطانية الإستعمارية فكثيرا وغالبا ما يستحيل الإندماج لأنها في الأصل مبنية على القوة والتفرقة والطبقية والعنصرية.



الجزائريين، حيث عمدت إلى إستقدام عدة أجناس كالأسبان واليهود، المالطيون...، مما ولد مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي من الطوائف الأجنبية التي إستقدمتهم فرنسا إلى الجزائر إذ نجد:

### الفئات المشكلة للمجتمع الدخيل:

1 - الإسبان: تعد الفئة الاسبانية من أكبر الفئات الأوروبية عددا، إذ كانت تمثل ثلثي سكان الأوربيين<sup>(1)</sup>، ولقد كان قدمومهم وتواجدهم في الجزائر منذ عهد الدولة الزيانية، والذين كان أغلبهم قادمين من مناطق المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، خاصة من مقاطعات فرنسية (MURCIE) و أليكانت، الميرية، بلنسية، قرطبة... وإستقروا في الشرق والغرب كفلاحين ومزارعين ومصالحين للأرض، أين قدر عددهم سنة (1896م) حوالي 160.000، كما أن ثلثي الإسبان كانوا يستقرون في غرب البلاد.

2- الإيطاليين: وهم الفئة الثانية من الناحية العددية، وأغلبهم ينحدرون من صقلية ومناطق نابولي وبيلام **PILAME TRAPANI**، ولقد اشتغلت هذه الفئة بالصيد البحري وبالمناجم والبناء والأشغال الكبرى، كما كانت وجهتهم إلى شرق البلاد نظرا لقربها الجغرافي، ففي سنة (1896م) إرتفع عددهم إلى 35268 مستوطن، و37000 مستوطن في سنة 1911<sup>(2)</sup>، ولقد كان الإيطاليين أكثر قدرة على العمل لكنهم لم يكونوا بنفس مكانة الإسبان.

3-الألمانيين: ولأن ألمانيا كانت رائدة لفكرة الاستيطان وكان لها مدارس لتلك، فكان من ضروري قدوم هؤلاء المغامرين والطلبة والمثقفين والقساوسة، حيث توجهت الكثير من العائلات الألمانية لتعمير الجزائر، وكان معظم هؤلاء ينحدرون من مناطق **RHENANIE, BAVIER, LE PUCLÉ DE BADE**، ولقد استقروا منذ قدومهم سنة 1832 كانوا يشتغلون في استغلال الأراضي والممارسة الحرة، وكتلك و بسبب ظروف الصعبة التحقوا بالجيش فرنسي ولقد قدر عددهم في سنة 1846 بـ 1140 فرد يعملون كعمال وبستانيين وفي صناعة الذمور وأعمال الحفر.<sup>(3)</sup>

4- السويسريين: وهم بين أهم الفئات التي قطنت القطر الجزائري، وكانت قد اشتغلت في نشاطات الفلاحية خصوصا في مزارع الكروم وتبغ، ولقد جاء معظمهم عن طريق شركة السويسرية جنيفية وشركة لاجينيفوز خلال سياسة الاستيطان المنتهجة.<sup>(4)</sup>

5- اليهود: لقد كان لليهود مكان بارز في حركة الاستيطان الفرنسية في الجزائر وخاصة بعد إقرار تجنسهم، فحتى سنة (1886م) كان هناك حوالي 43 ألف، وكان أغلبهم من التجار والحرفيين، وقد كان اليهود أشد تعاوننا مع الإستعمار الإستيطني الذي كان دليلا كافيا على ضعف إنتمائهم إلى المجتمع الجزائري<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في حركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق، ديوان المطبوعات جامعية، د.ط، م، 7، 2010، ص310.

<sup>2</sup> شارل روبر أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص198.

<sup>3</sup> عبد الرحمان الجيلاني: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط6، ج 4، 1983، ص29.

<sup>4</sup> خشعي نصيرة: النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية 1830-1914، ماستر تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، بسكرة"، 2015/2014، ص62



6-المالطيون: حيث كانوا من المهاجرين الأوائل الذين حطوا بالجزائر، وقدر عددهم بالعاصمة وقسنطينة سنة (1833م) بـ 1213 مستوطن، وكان أغلبهم يشتغلون في التجارة والأعمال الحرة والخدمات العامة فيما كانت القلة منهم يشتغلون في الميدان الزراعي.

7-البلوروسيون: تحول في بداية (1831م) حوالي 700 مهاجر بلوروسي وبينهم مهاجرون من سويسرا والألزاس إلى الجزائر بعدما كانوا في طرقهم إلى البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تحت تأثير الدعاية الفرنسية ووعودها بالحصول على الأرض.

## 02- تجريد الأهالي من أراضيهم و تفقيدهم:

حيث تم إغتصاب الأراضي الخصبة، بدعوى أن ملكيتها غير معروفة، ومصادرة الممتلكات إثر الإنتفاضات المتتالية، وهذا وفقا لسياسة الجنرال "بيجو" بنظريته "المدفع يفتح الطريق للمحراث"، حيث تتم مصادرة الأراضي بالقوة وبأساليب متعددة، فقد تم إصدار جملة من القرارات والمراسيم التي تهدف إلى نقل الأرض من الأهالي إلى المستوطنين فيما بين (1871/1917م) تم الإستيلاء على 897000 هـ، وحتى (1954م) تم الإستيلاء على 2726000 هكتار، أي حوالي 5/2 من مجموع الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة<sup>(2)</sup>.

لقد أدت السياسة الإستيطانية إلى إنتشار الفقر والمجاعات والأوبئة، فالظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس، فهناك حوالي مليون عاطل عن العمل من بينهم 800.000 في الأرياف و100.000 مكرسين في الأحياء القصديرية، وأكثر من نصف السكان يعيشون في أكواخ مبنية بالطين والقش وأغصان الأشجار. وإذا كان المستعمر يرد أسباب فقر الجزائريين إلى نقص خصوبة أرضهم، وإستخدام الوسائل التقليدية في موازاة زيادة المواليد، فإن الواقع يثبت أن السياسة الإستيطانية والتمادي في الهيمنة على الأراضي الخصبة، كانت السبب الأساسي في تفجير الأهالي وتجويعهم مما ترتب عليه مشكلات جمة، إذ كان الفلاحون مقسمون بين مزارعين "خماسة" وعمال زراعيين مأجورين، وكانت سياسة الإستيطان تقضي بالإستفادة من الطاقة البشرية المحلية وطرد الشعب الذي لا يحتاجه، مما أدى إلى تخلف القبائل التي كانت تشكل غالبية السكان.

## ب/- سياسة تفكيك المجتمع الجزائري

### 01 - تفكيك القبائل وتحويلها إلى دواوير:

عرفنا فيما سبق بأن تفتيت القبيلة كان ضمن الأهداف التي سعى مشروع قانون سيناتوس كونسيلت 1863 إلى تحقيقها، واستدلنا على ذلك بتصريح الجنرال آلار (ALLAR) في معرض حديثه عن دوافع صدور هذا القانون، والذي جاء فيه: "لن تغفل الحكومة عن حقيقة أن سياستها يجب أن تنشأ على العموم التخفيف

<sup>1</sup> عبد الملك خلف التميمي: المرجع السابق، ص 24.

<sup>2</sup> محمد العربي ولد خليفة: الإحتلال الإستيطاني للجزائر "مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي"، دار تالة، الجزائر، 2005م، ص 59-60.



من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن تفتيت القبيلة عملية مقصودة، استهدفت تحطيم أو اصر التضامن والتكافل بين أفراد القبيلة،<sup>(2)</sup> وأدى إلى أن تحل العائلة محل القبيلة في صون الوحدة الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع،<sup>(3)</sup> كسر شوكة هذه الأخيرة بما يسمح بتغلغل الاستيطان الفرنسي داخل أراضي القبائل وإضعافها، لأجل هذا سنجد بأن القبائل ذات الشوكة والتي رفعت لواء المقاومة هي من ستسلط عليها عقوبات صارمة بتشتيت شملها ومصادرة أراضيها.

لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس - والذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تليه - إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة هي الدواوير، وقد أطلق على هذا الكيان الإداري المصطنع اسم مركب هو الدوار - كومين (DOUAR-COMMUNE)، وهو يتكون في الغالب من مجموعة سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المفتتة، ولا شك بأن إنشاء هذه الدواوير، يؤدي من الناحية العملية إلى حصر الأهالي في مساحات محددة المعالم<sup>(4)</sup>، كما أن هذا الإجراء يعطي للإدارة الإستعمارية حرية التصرف في أراضي الدوار، وفق ما تمليه مصالح الاستيطان.

إن عملية تفتيت القبائل وتحويلها إلى دواوير، ماهي إلا خطوة هامة نحو تفتيت المجتمع الجزائري برمته، لذلك نجد بأن الإدارة الاستعمارية قد أنجزت هذه العملية وفق ما يخدم المصالح العليا للاستعمار الفرنسي، فأحيانا نجدها تقوم بتقسيم القبيلة الواحدة إلى مجموعة من الدواوير، وأحيانا تقوم بجمع أقسام من قبائل مختلفة ودمجها في دوار واحد، بينما تلجأ في حالات أخرى إلى إلحاق بعض القبائل بالمراكز الإستيطانية مباشرة، دون أن تقوم بتقسيمها إلى دواوير، وبهذا الشكل تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية متماسكة.<sup>(5)</sup>

وللإشارة فإن عملية تفتيت المجتمع الجزائري، لم تتم بموجب تطبيق التشريعات العقارية فقط، بل حتى عمليات الحجز والمصادرات التي سلطتها الإدارة الاستعمارية على القبائل الثائرة، فضلا عن سياسة التفجير والتهجير، قد أدت بدورها إلى هذه النتيجة وخير مثال على ذلك ما حدث لقبيلة الحشم التي قادت انتفاضة المقراني سنة 1871م، والتي تم تهجيرها جماعيا من موطنها الأصلي بمنطقة "بجانة" ونواحيها إلى منطقة "الحضنة"،

<sup>1</sup> صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1930/1830، دكتوراه ت ح وم، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2014/2013، ص 276

<sup>2</sup> بن عيسى محمد المهدي: المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 1، ديسمبر 2010، جامعة ورقلة، ص 4، 5

<sup>3</sup> عبد الحميد بوقصاص: تطور السكان في المجتمع الجزائري وثقافة "الريف - الحضري"، مجلة الأسرى والمجتمع، د. ت، ص 293.

<sup>4</sup> جمال وري: تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19م، سوق أهراس نموذج (1843-1900)، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010، ص 603.

<sup>5</sup> عدى الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر "سياسة التفكيك الاقتصادي والإجتماعي 1962/1830"، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط 1، دار الحدائق، لبنان، 1983، ص 86.



وهذا بداية من سنة 1876م<sup>(1)</sup> هذا ما أدى إلى تشتيت قبائل الحشم وأدخلها في صراعات مع سكان الحضنة، وبهذا تكون الإدارة الاستعمارية قد زرعت الفتنة والنزاعات بين أبناء الوطن الواحد.

من خلال ماسبق، يمكن القول بأن التشريعات العقارية الفرنسية، التي استهدفت تفتيت المجتمع الجزائري، من خلال تفتيت القبيلة قد أدت إلى خلخلة البنية الاجتماعية للريف الجزائري، ومن جهة أخرى فإن تأسيس الملكية الفردية قد أحدث هزة عنيفة داخل المجتمع الجزائري، حيث وجد الفرد الجزائري نفسه وحيدا في مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية لا طاقة له بها، ذلك لأن كل الأجهزة التي كانت توفر له الحماية قبل ذلك قد تم تكسيها تباعا، بالعنف أولا والقانون ثانيا وبمفعول الإقتصاد ثالثا<sup>(2)</sup> (3).

### 02/- تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

لقد أحدثت السياسة العقارية الفرنسية تغييرات جذرية على الملكية العقارية في الجزائر، أدت إلى تحطيم البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع، وهذا ما أثر بدوره في مختلف مستويات التصنيف الاجتماعي داخل المجتمع، ويمكن إرجاع التغيرات التي عرفتتها التركيبة الاجتماعية للمجتمع إلى عاملين هما: **العامل الأول:** أن التركيبة الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الإحتلال مرتبطة بالأرض، وبالتالي فإن تغيير هذه التركيبة كان إفرازا منطقيا للتغيرات التي أدخلت على الملكية العقارية، أما **العامل الثاني:** فيتمثل في ظهور فئة جديدة قوية ودخيلة على المجتمع- تتمثل في فئة المعمرين- تركز على قوة اقتصادية وسياسية هامة، وبالتالي خلخلة البنية الاجتماعية القائمة، وإعادة فرزها وفق نمط جديد، ويمكن إبراز أهم التطورات التي عرفتتها التركيبة الاجتماعية في النقاط التالية:

أ/- **تلاشي الأرسقراطية التقليدية:** كان المجتمع الجزائري قبل الإحتلال يركز على التنظيم القبلي، وهذا ما أدى إلى بروز ما يمكن أن نسميه بـ"الأرسقراطية القبيلة" الحربية والإدارية والسياسية والدينية، وهي الأرسقراطية التي أطرت القبائل والعروش والعائلات<sup>(4)</sup>، ويمكن أن نميز بين نوعين هما:

**الأرسقراطية الدينية:** التي وقفت إلى جانب المقاومة، فقد سلطت عليها عقوبات عقب فشل المقاومة، والتي تمثلت في الحجز والمصادرات الجماعية والفردية التي سلطت على هذه القبائل والغرامات المرهقة التي حطمت قواها المادية، كما منعت القبائل من الانتفاع من الغابات، مع زيادة الضرائب التي فرضت على الفلاحين والتي وصلت إلى 15 ضريبة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup>- كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006، ص 70.

<sup>2</sup>- عبد الله العروي: **مجموع تاريخ المغرب**، ج 3، ط 1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999، ص 132.

<sup>3</sup>- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 280

<sup>4</sup>- إبراهيم مهدي: الأرسقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 16م والرأسمالية الإستعمارية، مجلة إنسانيات، ع 4، جانفي/أفريل 1998، ص 83.

<sup>5</sup>- عدة بن داهة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال**.....، ج 2، المرجع السابق، ص 23.



الارستقراطية المخزنية: فرغم وقوفها إلى جانب الاستعمار، وتفانيها في خدمته إلا أن ذلك لم يشفع لها، فقد حاولت فرنسا في البداية أن تحذو حذو الأتراك، من خلال احتفاظها بالألقاب وتأمين المزايا المادية لها، لكن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما عملت على الحد من سلطة هذه القبائل، وتحويل وظائفها إلى مجرد ألقاب شرف<sup>(1)</sup>، وبهذا تكون الادارة الاستعمارية قد حطمت العائلات الجزائرية الكبيرة التي كانت تتولى قيادة المجتمع الجزائري روحيا وماديا، بل "وحتى إداريا واجتماعيا وسياسيا"<sup>(2)</sup>، وكان من نتائج ذلك زوال سلطة الأجواد كهيئة تتمتع بمكانة اجتماعية ودينية متميزة، كثيرا ما كانت تشكل الإطار الامثل لحل النزاعات بالطرق السلمية.

ب/- بروز ارستقراطية استعمارية جديدة: تتكون هذه الفئة من كبار الملاك العقاريين، من المعمرين الأوروبيين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار، الذي استفادوا من عملية تركيز الملكية العقارية، وتمتع هذه الفئة بقوة اقتصادية وسياسية هامة، اكتسبتها بفضل الدعم المادي والعنوي<sup>(3)</sup>، الذي ظلت تحظى به من جانب الإدارة الاستعمارية، ويمكن أن نضيف إلى هذه الفئة تلك الأقلية المحظوظة من الجزائريين، والتي تتألف في الأساس من العائلات المنتفذة والمتحالفة مع الرأسمالية الاستعمارية، وأبدت تفانيها في خدمة الاستعمار، وإذا كانت هذه الفئة لم تحصل على الدعم المالي والسياسي من جانب الإدارة الاستعمارية، إلا أن ذلك لم يمنع من حصولها على بعض الامتيازات العقارية والمكانة الاجتماعية<sup>(4)</sup>.

ج/- تحول الفلاحين إلى خماسين ومزارعين وعمال أجراء:

في ظل الانفتاح الذي عرفته السوق والتي شملت حتى الملكيات التي كانت غير قابلة أصلا للمعاملات العقارية، هذا أدى إلى إحداث تغييرات عميقة على الوسط الفلاحي، ولعل أكبر المتضررين من هذا التحول، هو الفلاح الجزائري الذي تحول من مالك إلى مجرد خماس، غير أن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما اكتشف المعمرين بأن نظام الخماسة يكلفهم كثيرا، خاصة إذا كانت الأرض المزروعة خصبة وذات مردود وفير، لذلك لجؤا إلى إدخال تصنيفات جديدة على الوسط الفلاحي الجزائري، تمثلت في فئتي المزارعين<sup>(5)</sup> والعمال الأجراء.

أما المزارعون فكانوا يؤجرون من طرف المعمرين، حيث يتم التعاقد معهم سنويا، وقد كانوا يشكلون نسبة 3.12% من مجموع اليد العاملة الريفية<sup>(6)</sup>، أما عن فئة العمال الأجراء فتتألف من عمال موسمين ودائمين وشبه دائمين، وقد كانوا في القرن 20م يمثلون نسبة 12%، لترتفع نسبتهم سنة 1930 إلى 18% من مجموع اليد

<sup>1</sup>- إبراهيم مهدي : المرجع السابق، ص84.

<sup>2</sup>- يحي بوعزيز : سياسة التسلط .....، المرجع السابق، ص35

<sup>3</sup>- عبد السلام فيلاي: هيكلية المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، مجلة التواصل، عدد24، جامعة عنابة، جوان2009، ص152.

<sup>4</sup>- يسين وادفلي: التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863/1900، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2010/2011، ص92.

<sup>5</sup>- يقصد بالمزارعين- حسب آجرون- تلك الفئة التي يربطها تعاقد بمالك الأرض، خارج الخماسة، شبيهة بالعقود الأوروبية التي تحدد شروط تقاسم الغلة بين المستأجرين وصاحب الأرض. أنظر: آجرون: الجزائريون المسلمون.....، ج2، المرجع السابق، ص353.

<sup>6</sup>- مغنية الأزرق: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص53-54.



العاملة الريفية<sup>(1)</sup>، وكان معظم هؤلاء العمل الأجراء، في البداية من الخماسين وصغار الفلاحين، لتتحول هذه الفئة فيما بعد إلى بروليتاريا حقيقية، تتألف من الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم وصاروا يشتغلون بالأجر اليومي.<sup>(2)</sup> إن الحركة السريعة التي عرفتها السوق العقارية، منذ الشروع في تطبيق قانون فيفري 1897م، قد أدت إلى تجريد الفلاحين بشكل ملفت للإنتباه، وهذا ما أدى بدوره إلى تحويل عدد كبير منهم إلى مزارعين وعمال أجراء، وقد تم هذا التحول بسرعة أدى إلى دق ناقوس الخطر بإفقار المجتمع الجزائري وتحويله إلى بروليتاريا يائسة تعاني من الاستغلال والعنصرية، هو الذي سيقوي لديه الشعور بالظلم ومن ثمة تترسخ لديه القناعة بشأن ضرورة التحرر والانتعاق، وهذا الذي حدث فعلا.<sup>(3)</sup>

### د/- تغيير نمط الحياة بالريف الجزائري "من الخيمة إلى الكوخ":

لم يقتصر تأثير القوانين العقارية على تحطيم البنية الاقتصادية التقليدية، وتغيير تركيبته الاجتماعية فحسب، بل تعدى ذلك إلى التأثير على الثقافة المادية لهذا المجتمع، والتي تبرز بوضوح في نمط السكن، الذي يشكل حصيلا للتطور الاقتصادي داخل المجتمع وعلاقتها بالحياة الاجتماعية والثقافية.

فقد حدث تحول هام في نمط السكن لدى سكان الريف الجزائري، وتمثل هذا التحول في بروز ظاهرة تمدن سكان البدو الرحل، أو بعبارة أخرى ظاهرة الانتقال من الحياة المتنقلة في الخيام إلى الحياة المستقرة في الأكواخ، وهذه الظاهرة هي نتيجة حتمية لحالة الإفقار التي دفع إليها المجتمع الجزائري، فعملية الانتقال من الخيمة إلى الكوخ (القربي)، هو دليل على تلاشي البنية الاقتصادية التقليدية<sup>(4)</sup>، وقد أخذت عملية التخلي عن الخيمة والتحول إلى الكوخ، منحى خطيرا منذ مطلع القرن 20م، ويمكن إبراز هذا التحول من خلال المثال التالي:

في منطقة الحضنة مثلا، بدأت ملامح هذا التحول منذ إنشاء الإدارة المدنية بالمسيلة في 1885، لكن العملية عرفت تطورا متسارعا منذ 1911، ففي هذه السنة تم إحصاء 9192 مسكن مقابل 5797 خيمة، في حيث لم تعد تمثل سنة 1936 سوى 19.5% من مجموع المساكن<sup>(5)</sup>، فإذا أخذنا بعين الاعتبار بأن الخيمة بالنسبة لهذه المنطقة، لم تكن مجرد مسكن فحسب بل كانت أيضا مظهر شرف وقيمة اجتماعية وثقافية<sup>(6)</sup>، وهي مرتبطة إلى حد بعيد بالتحويلات الهامة التي طرأت على الملكية العقارية، والتي يمكن إثباتها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> شارل روبر آجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 101-102.

<sup>2</sup> عبد السلام فيلاي: هيكلية المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، المرجع السابق، ص 52-53.

<sup>3</sup> صالح حيمر: المرجع السابق، ص 290-291.

<sup>4</sup> صالح حيمر: المرجع السابق، ص 293.

<sup>5</sup> كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية "فترة الإحتلال 1954/1840"، دكتوراه تاريخ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص 113.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 293.



- الطريقة التي تم بها تطبيق سيناتوس كونسيل، الذي كان سببا لتخلي الفلاحين عن حرفة الرعي لم يعد هناك ما يجبرها على السكن المتنقل - الخيمة-، ومن جهة أخرى فإن هذا القانون قد أدى إلى تفكيك القبيلة<sup>(1)</sup>.
- تطبيق قانون 16 فيفري 1897: الذي كان ضربة قاضية لأراضي العرش، كانت لها عواقب وخيمة على الفلاحين، ودفعها إلى بناء الأكواخ، التي لا تتطلب تكاليف كبيرة مقارنة بتكلفة الخيمة وصيانتها. وبالتالي يمكن القول بأن هذا التحول هو نتيجة لحالة الفقر التي دفع إليها المجتمع، ولا يمكن أن تكون مظهرا من مظاهر تقدمه، كما أن هذا التحول قد أثر بدوره على الحياة الاجتماعية التقليدية لسكان الريف الجزائري، حيث ساهم في ظهور العائلة المصغرة، التي حلت محل العائلة الكبيرة<sup>(2)</sup>، التي لم تعد تجتمع إلا في مناسبات محدودة، فضلا عن فقدان المجتمع لواحدة من موروثاته الثقافية، التي كانت تمثلها الخيمة بما تحمله من دلالات اجتماعية وثقافية

<sup>1</sup> لم يكن قانون سيناتوس كونسيلت 1863، قانونا عقاريا فحسب بل كان قانونا إداريا. أنظر: أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 91.

<sup>2</sup> بن عيسى محمد المهدي: المرجع السابق، ص 5.





### 03/- إنهيار المجتمع الجزائري جراء السياسة الاستيطانية:

أ/- إفقار المجتمع الجزائري:

لقد تفننت الكتابات الفرنسية الرسمية منها والحرّة، في وصف حالة البؤس التي آل إليها المجتمع الجزائري، منذ النصف الثاني من القرن 19م، فهذا لافيغري (LAVIGERIE) <sup>(1)</sup> يصف لنا الحالة المروعة التي كان عليها الجزائريون سنة 1867 فيقول: " منذ عدة أشهر والعرب لا يجدون ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان، والآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعاً، ... والأفطع في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كل صباح دون حركة حياة " <sup>(2)</sup>.

فهذا النص وإن وفق صاحبه في وصف بشاعة الوضع الذي آل إليه الجزائريون، وهذا مادفع لافيغري إلى تشبيه الجزائري بالحيوان، ولكن الذي يعنينا هنا هي تلك النقطة الحساسة ونعني بها أسباب هذا البؤس الذي دفع إليه الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري، وإن البحث في أسباب انتشار الفقر وسط المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، يدفع بنا إلى طرح التساؤل التالي: كيف أصبح الشعب الجزائري لا يجد ما يسد به رمقه، وهو الذي يقطن بلداً كان يدعى بـ"مطامير روما" في العهد الروماني <sup>(3)</sup>، كما كان يوصف بـ" بلد الأغنام"؟.

لقد دأبت الكتابات الفرنسية على إرجاع الكوارث التي حلت بالمجتمع للمجاعة التي عرفتها الجزائر خلال سنتي 1867 و1868 والتي فتكت بأكثر من 500.000 نسمة، متناسية في ذلك دور العوامل البشرية في هذه الكارثة، حيث يجب أن لا نموضع الجفاف المشاهد ابتداء من سنة 1866، وما يتبعه فعليا من غزو للجراد، بل يجب أن نوسع تحقيقاتنا على الميادين الأخرى ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية قبل وأثناء وبعد الكارثة <sup>(4)</sup>، وهذا الذي لم تقم به السلطات الاستعمارية.

وفي تقديرنا، فإن العوامل الطبيعية قد ساهمت في الكارثة، ولكن لا يمكن اعتبارها المتسبب الرئيسي فيها، وإلا بماذا نفسر اقتصار آثار هذه المأسات على الجزائريين دون المعمرين، إن المسؤول الرئيسي عن حالة التردّي التي عرفها المجتمع الجزائري، هي السلطات الاستعمارية التي مارست سياسة تسلطية استغلالية، أدت إلى تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للريف الجزائري، أفقدته توازيه وجعلته عرضة للأزمات والكوارث.

<sup>1</sup> - لافيغري (1825-1892) رئيس أساقفة الجزائر العاصمة 1866، في سنة 1868 أنشأ مؤسسة الأباء البيض كما أنشأ معهد الأخوات بالتعاون مع ماري سالومي، عينه الببا ليون (LEON) كاردينالا، توفي بالجزائر العاصمة في 1892. أنظر: عدة بن داهاة: الاستيطان والصراع، ج2، المرجع السابق، ص500.

<sup>2</sup> - أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص341.

<sup>3</sup> - عدة بن داهاة: الاستيطان والصراع، ج2، المرجع السابق، ص17.

<sup>4</sup> - الجيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ: المقاومة السياسية 1954/1900، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،



## الفصل الثاني - المجتمع الجزائري في ظل سياسة الإستيطان

إنهيار المجتمع الجزائري جراء السياسة الإستيطانية

لقد لعبت التشريعات العقارية الفرنسية دورا حاسما في خلخلة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، وهذا من خلال تفتيت أراضي العرش، فضلا عن تشجيع المبادلات النقدية، وهو الشيء الذي ترتبت عنه انعكاسات وخيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر المستعمرة، ويمكن إبراز دور السياسة العقارية الفرنسية في إفقار المجتمع الجزائري في النقاط التالية:

- عمليات الحجز والمصادرات التي فرضتها السلطات الاستعمارية على القبائل الجزائرية، والتي أدت إلى تجريد هذا القبائل من أحصص ما تملك من الأراضي، فقبيلة بني عامر قد فقدت أكثر من ثلث أراضيها، جراء دعمها للأمير عبد القادر، أما بالشرق الجزائري فإن العائلات التي تقطن هناك قد فقدت ما بين 40 إلى 85% من أراضيها<sup>(1)</sup>.

- أدى تطبيق القوانين العقارية إلى تجريد الجزائريين من أراضيهم، ووضعها في خدمة الإستيطان الأوروبي، سواء من خلال المساحات الهامة التي آلت إلى مصلحة أملاك الدولة، وللإشارة فإنه في منطقة الأوراس أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863، وقانون 1887م، إلى نزع حوالي 1.797.402 هكتار من أراضي العرش من المساحة الإجمالية المقدرة بـ 3.156.893 هكتار، يعني أن سكان المنطقة قد فقدوا حوالي 60% من أراضيهم<sup>(2)</sup>.

- حرمان الجزائريين من الانتفاع بالغابة، حيث لعبت القوانين الغابية، وخاصة منها قانون 17 جويلية 1874، وقانون 9 ديسمبر 1885، دورا هاما في التضيق على سكان المناطق المجاورة للغابات، التي كانوا يعتمدون في سد حاجياتهم اليومية على ما توفره لهم الغابات، وقد اتخذت الإدارة الاستعمارية من مصلحة الغابات (Forestier Service) أداة لإغتصاب أملاك الجزائريين واضطهادهم<sup>(3)</sup>.

وفي ظل هذه السياسة التسلطية، التي استهدفت تجريد الجزائريين من أراضيهم وحرمانهم من وسائل العيش الكريم، إلى درجة أن الفلاح الجزائري لم يعد يملك قطعة أرض توفر له الحاجيات الغذائية الضرورية لأسرته فحسب، بل لم يعد يملك حتى أمتارا قليلة تسمح له ببناء مسكن يأوي عائلته المشردة، ومنه يمكن القول بأن التشريعات العقارية الفرنسية لم تكن تهدف إلى تنظيم المسألة العقارية، وإنما كانت مجرد أداة قانونية استخدمت لتقنين عمليات نزع الملكية العقارية، التي كانت تمارسها الإدارة الاستعمارية، فهذه الأخيرة هي التي تتحمل مسؤولية الفقر والحرمان الذي أصبح يعيشه المجتمع الجزائري.

<sup>1</sup>- عمار بوطبة: المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغربي الحديث والمعصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010، ص 204.

<sup>2</sup>- يسين وادفلي: المرجع السابق، ص 80.

<sup>3</sup>- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 284-285.



ب/- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري:

ومسؤولية الإدارة هنا - حسب رأينا - مسؤولية مزدوجة، وهذا لسببين إثنين:

- **الأول:** أن التشريعات العقارية الفرنسية قد نجحت في تحطيم البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري، عن طريق إيجاد أحسن السبل التي تمكنه من تفكيك اللحمة التي تجمع بين الجزائريين، كما تولد عن تحطيم الوحدة القبلية والعشائرية حرمان السكان من المساعدات التي كانوا يتلقونها مجاناً من أرصدة العشائر الإحتياطية في حالة حدوث مجاعات، فكل القوانين التي سنّها الإحتلال الفرنسي، سيما قوانين (1830، 1848، 1865، 1871، 1873، 1874، 1881، 1887، 1890، 1919، 1945، 1954م) كانت ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري<sup>(1)</sup>، لأنها عمدت إلى التكريس المباشر لعملية تمزيق الروح المميزة للمجتمع الجزائري خاصة بعد أن كانت تتغذى بالروح الإسلامية في إطار النظام العشائري القبلي، أما في الجانب الحضري فالبرجوازية التقليدية لم يعد لها دور في الوضع الإقتصادي الجديد بعدما كان لها مكان الصدارة إجتماعيا وإقتصاديا في السابق، حيث أصبح دورها هامشيا.

- **الثاني:** أن التشريعات قد وضعت لخدمة المصالح العليا للإستيطان الأوروبي في الجزائر، دون الأخذ في الحسبان مصالح الأهالي، وهذا ما ترتبت عنه نتائج خطيرة على مستقبل الجزائر المستعمرة، بل صار باستطاعتهم عرقلة كل سياسة من شأنها أن تهدف إلى حماية الملكية الأهلية، والأدهى من ذلك أن الإدارة الإستعمارية لم تعد ترغب أو تقدر على حماية الأهالي من بطش المعمرين وابتزازهم<sup>(2)</sup>.

لقد أدى الإستيطان إلى التأثير بشدة على البنية الاجتماعية الجزائرية من خلال تشتيت القبيلة وتكوينها الإجتماعي الذي كان يفرض نمطا من النظام الإجتماعي يرتبط بهيئات لا معنى لها سوى داخل منهجية المنظومة الجماعية القبلية ومنطقها الجماعي، معنى هذا أن القبيلة التي كانت تمثل الإطار الجماعي أو السياسي للشعب الجزائري وجدت توازنها ضمن منظومة يجمعها العامل الديني والأراضي الزراعية المشتركة وليس الروابط البيولوجية والاجتماعية، كما أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الملكيات الخاصة لم يكن لها وجود، فالإستعمار الإستيطاني الفرنسي هو الذي نفى وجودها ودليل وجودها هي أنها كانت المورد الأساسي للمؤسسات الدينية والوقفية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> ABDELLATIF Benachenhou , régimes des terre et structues agraires au Maghreb, algerie

:édition populaire de l'armée , avril 1970,p55.

<sup>2</sup> صالح حيمر: المرجع السابق، ص286

<sup>3</sup> عدة بن داهة: الإستيطان والصراع.....، ج2، المرجع السابق، ص28.

## الفصل الثالث

### انعكاسات السياسة الاستيطانية في الجزائر

- 1- الإنعكاسات الاقتصادية لسياسة الإستيطان:
  - أ. انهيار النظام العقاري المحلي:
  - ب. تغير البنية الاقتصادية التقليدية:
  - ت. تأثر القطاعات الاقتصادية الثلاث:
- 2- الإنعكاسات الثقافية لسياسة الإستيطان:
  - أ- تهديد اللغة العربية:
  - ب- محاربة التعليم العربي:
  - ج- تحريف وتزييف وإهمال التاريخ الجزائري:
  - د- محاللة الدين الإسلامي:



## انعكاسات سياسة الإستيطان الفرنسي في الجزائر

### 1- انعكاسات الإقتصادية لسياسة الإستيطان:

لم تكن انعكاسات سياسة الإستيطان وخيمة على الأهالي الجزائريين في المجال السياسي فقط، لأن انعكاساتها مست حتى الجانب الاقتصادي، حيث لعبت التشريعات العقارية الإستعمارية دورا حاسما في هدم التوازن الإقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الإحتلال والتي يمكن إختصارها في التالي:

أ . انهيار النظام العقاري المحلي: وتبدوا مظاهر هذا الانهيار في النقاط التالية:

#### أ-1- فرنسة الأراضي وخضوعها لأحكام القانون الفرنسي:

إن الهدف الأساسي من السياسية الإستيطانية الفرنسية المتعاقبة هي فرنسة الأراضي أي إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية، وإذا كانت هناك قيود فهي قيود قانونية ضيقة، وإن ذلك يعني ببساطة استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية، ونتيجة عن ذلك إباحة التصرف في أملاك الأوقاف واستيلاء الدولة الفرنسية على الأوقاف لاسيما المخصصة للأراضي المقدسة وأيضا استبعاد حق الشفعة في الأراضي لأنه لا يتوافق مع القانون الفرنسي، ويشكل عائقا أمام البيوع العقارية لفائدة المعمرين<sup>(1)</sup>.

#### أ-2- تقليص أراضي الملكية الجماعية المعروفة باسم العرش أو السبيقة:

كان الهدف ضمن هذا الإطار هو تحديد ملكية القبائل والاعراش، وفي البداية ابتدعت نظرية الدولة مالكة الرقبة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الإستلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال، ثم إيراد استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرش وذلك بالسماح بالوعد بالبيع فيها تحت شرط استكمال التحقيق فيها، وهو مامكن من بيع أراضي العرش لفائدة المعمرين وحتى بين الأهالي، فقد كانت المعاملات العقارية لفائدة الملاك أصحاب الإمكانات الهامة، أما صغار الفلاحين فقد كانوا مرغمين على بيع أراضيهم للأوروبيين حتى ولو بأسعار أقل من تلك التي كانوا يدفعونها للأوروبيين مقابل شراء الأراضي منهم.

وبهذا تكون القوانين العقارية قد نجحت في تحقيق هدفها الأساسي، وهو توفير الأراضي اللازمة للإستيطان وتلبية رغبات المعمرين، وتجريد الفلاحين من أراضي آبائهم وأجدادهم، وتحويلهم من مالكين للأراض إلى مجرد خماسين أو عمال أجراء لدى الملاك الجدد<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005،

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص 119.

<sup>2</sup>- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 261.



### أ-3- تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية:

لقد شكلت مصادرة الأراضي عقوبة طبقت ضد الأهالي إما فرديا أو جماعيا الذين انتفضوا ضد السلطة الإستعمارية حتى قبل صدور أمر 31 أكتوبر 1845، الذي يمثل بحق مدونة المصادرة الذي نلخص أحكامه على عجلة في النقاط التالية:

بالنسبة للمصادرات السابقة للأمر فإنه تم تثبيت قرارات المصادرة الصادرة عن السلطات المدنية والعسكرية المتضمنة مصادرة الأراضي أو رفض التظلم بشأن المصادرة، وكذا قرارات رفع المصادرة مع وضع الأراضي المصادرة بين يدي إدارة الدومين في انتظار الفصل النهائي بشأنها، وفتح طلبات الاسترجاع للأراضي المصادرة منذ 1830 إلى تاريخ صدور الأمر، وحددت مدة سنة لذلك كما بين الأمر الإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن بالنسبة للأراضي المصادرة بعد صدور الأمر<sup>(1)</sup>.

### أ. تغيير البنية الاقتصادية التقليدية:

لقد أدت السياسة الاستيطانية فضلا عن القوانين العقارية، بما فيها عمليات المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين عقب الانتفاضات، أدت إلى تقلص القاعدة المادية التي كان يرتكز عليها المجتمع الجزائري، والأدهى من ذلك أنهم وجدوا أنفسهم ملزمين بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الدولة، ثم جاء تأسيس الملكية الفردية، الذي يعد شرطا أساسيا في الاقتصاد النقدي، الذي سيقضي على الإقتصاد التقليدي، وأهم إنعكاساتها تكمن في :

### ب-1- دخول الجزائر في الإقتصاد النقدي:

كان الإقتصاد في إطار القبيلة إقتصاد الإستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات تتم بالمقايضة، فلم يكن هناك حاجة إلى النقد لأن الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج، ومن خلال احتكاك الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الاستعماري، الذي يعتمد على الليبرالية الرأسمالية، تغيرت الأمور رأسا على عقب ضد الفلاح الجزائري، الذي وجد نفسه مرغما بالدخول في دائرة الإنتاج الموجه للتبادل، بدلا من دائرة الإنتاج الموجه للإستهلاك الذاتي.

وقد حدث هذا التحول بشكل قسري، حيث وجدت القبائل نفسها ملزمة بدفع الضرائب نقدا، مما أجبرها على السعي للحصول على القطع النقدية، ولم يكن أمامها من سبيل سوى بيع مخزونها من القمح، فدخول الجزائر في نطاق الإقتصاد النقدي، قد ترتبت عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين، منها :

أولاً: - زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، والتي لعبت دورا هاما في إنقاذ الجزائريين من الهلال، حيث كانت تشكل احتياطا إستراتيجيا.

ثانياً: - أن حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية، بأسعار زهيدة بل أن منهم من اضطروا إلى " بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافهم قبل جزها"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، .....، المرجع السابق، ص121.

<sup>2</sup>- مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص59



### ب. تأثير القطاعات الاقتصادية الثلاث:

لقد لعبت السياسة الاستيطانية دورا كبيرا في تأثيرها على القطاعات الاقتصادية، كما أدت إلى مايلي :

#### ت-1- الزراعة:

حيث اهتم هؤلاء الأوروبيين بزراعة الأراضي وإنتاج العديد من المحاصيل ذات قابلية للإستيراد والتصدير<sup>(1)</sup>، إذ انتهجوا سياسة مختلفة عن سياسة الأهالي الفلاحية، إلا أن هذه العوائق لم تمنعهم من القيام بمحاولة إقناع الجزائريين، وحشهم على تبني هذه المزروعات الصناعية الاستعمارية على حساب تقاليدهم الفلاحية السابقة، فرغم أن هذه الأراضي والأيدي ليست ملكه، إلا أنه يبقى المستفيد الوحيد<sup>(2)</sup>، منها وذلك من خلال:

#### ت-1-1: إخضاع الزراعة للرأسمال الاستعماري:

لقد أدت القوانين الاقتصادية التي فرضت من قبل السلطات الاستعمارية على المجتمع الجزائري إلى تفتيت النمط الزراعي الجماعي، من خلال تكوين الملكية الفردية والقضاء على الملكيات الجماعية، التي كانت سببا مباشرا في تفتيت النمط الزراعي الجماعي، فبموجب قانون 1873 أصبح الإقتصاد الزراعي جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية، وهذا بطبيعة الحال لصالح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الناشئ بالجزائر، فلقد عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح وهكذا فقد منح هذا القانون مكانة هامة للاستعمار<sup>(3)</sup>.

وبهذه السياسة كانت الفوائد جد مرتفعة للفلاح الأوروبي في البداية، لكن سرعان ما تراجعت أرباحهم وذلك راجع لأسباب منها انخفاض أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، ما جعلهم يقومون بزيادة مردودهم الفلاحي وتحسينه، ومن هنا حاولت السلطات الفرنسية تغيير في الإنتاج الزراعي للجزائر وذلك من خلال تشجيعها إنتاج المحاصيل المدارية، لتعويض الانتاج الذي خسرت من هذه المحاصيل في مستعمراتها بآسيا وأمريكا<sup>(4)</sup>.

#### ت-1-2: تراجع نشاط تربية الحيوان:

لم يكن نشاط تربية الحيوان مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للإقتصاد الجزائر قبل الإحتلال، بل كان نشاطا أساسيا إلى جانب الحبوب، وقد كانت نسبة ممارسة كلا منهما تختلف باختلاف الظروف المناخية والنباتية بين الشمال والجنوب، فإذا كان النشاطان متلازمان ومكملان لبعضهما البعض، بالنسبة لسكان السهول الداخلية المرتفعة، فإن تربية الحيوان يصبح النشاط الوحيد بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء والتخوم الصحراوية.

<sup>1</sup>- عدي الموراي: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك .....، المرجع السابق، ص156.

<sup>2</sup>- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر "من ع الفينيقيين إلى خرو الفرنسيين 814م/1962م"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص343.

<sup>3</sup>- أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي .....، المرجع السابق، ص 115.

<sup>4</sup>- صالح فركوس: المرجع السابق، ص343.



وتكمن أهمية هذا النشاط في كونه يوفر الحاجيات الغذائية الاساسية للسكان من حليب ولحوم، أما الأصواف والأشعار والأوبار والجلود، فكانت تمثل مادة أولية لصناعة العديد من مستلزمات الحياة مثل الألبسة والخيام والأفرشة وغيرها، كما كانت الثروة الحيوانية تشكل بالنسبة لبعض السكان، وخاصة بالجنوب الجزائري مادة تجارية تتم مبادلتها بمنتجات نباتية، فكل هذا يثبت مدى أهمية هذا النشاط في حياة المجتمع الجزائري<sup>(1)</sup>.

إن تراجع حرفة الرعي في الجزائر، هو نتيجة حتمية لمختلف الأساليب القانونية وغير القانونية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، والتي كانت ترمي إلى إنجاح الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ولاشك بان هذه الممارسات من جانب الادارة الإستعمارية، قد أدت إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ظلوا يستغلونها منذ عهود، وهذا ما أدى إلى نقص أغذية الحيوانات من جهة، وارتفاع أسعار كراء الأراضي الرعوية من جهة أخرى، وكانت النتيجة المباشرة لكل هذا هي تراجع الثروة الجيوانية في الجزائر.

### ت- 1-3: توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تسخير الامكانيات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الأغراض الاستيطان الفرنسي، دون مراعاة مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والدينية، وخير مثال على ذلك، تحويل الارض الجزائرية من أرض منتجة للحبوب إلى أرض منتجة للخمور، التي صارت تدر أرباحا طائلة على الاقتصاد الفرنسي.

هكذا صار إنتاج الخمور في الجزائر موردا ماليا هاما للإقتصاد الاستيطاني، مكنه من سد حاجياته من الواردات الغذائية والتجهيزية، وبذلك تحسنت وضعية الميزان التجاري للجزائر(الاستيطان)، بفضل ضخامة قيمة الصادرات من الخمور التي تطورت بشكل ملحوظ، ولاشك بأن هذا التطور قد حدث على حساب الزراعة المعيشية، وهذا بالنظر إلى ضخامة الأرباح التي توفرها زراعة الكروم للمعمرين مقارنة بزراعة الحبوب، والزيادة الكبيرة التي عرفتها مساحة الكروم، والتي وصلت إلى 400 ألف هكتار، اما تراجع أهمية الحبوب والمنتجات الحيوانية، التي لم تعد تمثل خلال العشرية بين 1920-1930 سوى 30% من القيمة الإجمالية للمنتوجات المصدرة<sup>(2)</sup>.

ومن الآثار السلبية لزراعة الكروم في الجزائر، تراجع زراعة الحبوب التي توفر الغذاء الرئيسي للجزائريين، فقد قدر إنتاج القمح (صلب+ لين) في الجزائر سنة 1867 بـ : 06 ملايين قنطار، ليصل إلى 10 ملايين و700 ألف قنطار سنة 1911م، في حين انخفض الإنتاج إلى 08 ملايين و200 ألف قنطار سنة 1929، وللإشارة فإن هذا التراجع قد حصل أثناء نفس الفترة التي تطورت فيها الكروم في الجزائر بشكل كبير، ولاشك بأن هذا التراجع في إنتاج الحبوب ستترب عنه عواقب وخيمة على حياة الجزائريين<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> عدة بن داهاة : الإستيطان الصراة ..... ج 2، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup> صالح حيمر: المرجع السابق، ص 273.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 274.



### ت-2- الصناعة:

لم تشهد الجزائر تطورا في هذا الميدان، لأن الاستيطان حارب تصنيع البلاد بكل قوة، حتى تبقى مفتوحة في وجه الصناعة الفرنسية، بدون قيود ولا حدود<sup>(1)</sup>، فلم تقم في الجزائر في عهد الاحتلال صناعة ذات أهمية، أما ما وجد فيتمثل في بعض معامل الزيت، والصابون، والتبغ، والصناعات التقليدية النسيجية، وصناعة الخمر، فمن الامثلة الحقيقية الموضحة لسياسة محاربة تصنيع الجزائر، أن بلغت الأموال المستثمرة في الجزائر سنة 1940، ما قيمته 149 مليار فرنك كان نصيب الصناعة منها مليار واحد و14 مليون فرنك<sup>(2)</sup>، وهو مبلغ ضئيل جدا. وللحديث أكثر عن هذه الصناعات والوضع الصناعي، الذي كان يسود في الجزائر نستهل الذكر، أنها صناعة مبنية على الرأس المال وعلى الصناعة الإستغلالية والتحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج<sup>(3)</sup>، أما فيما يخص تكون هذه الصناعة فهي حديثة، إذ لم تكن تقريبا قائمة أو بارزة بشكل واضح إلا في سنة 1914، حيث شجعت الإدارة الفرنسية الإنتاج الصناعي في الجزائر وذلك من أجل دعم المجهود الحربي<sup>(4)</sup>.

### ت-2-1: الصناعة الإستخراجية:

لقد تركزت معظم هذه النشاطات الصناعية في الجزائر المستعمرة على الاستخراج الموارد المنجمية التي يجري نقلها نحو الموانئ القريبة من مراكز استخراجها، وتتركز النشاطات هذه الأخيرة بالقرب من المناجم التي تقدم بعض الوظائف للسكان، والتي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا<sup>(5)</sup>. وعلى هذا الاساس بادر المستوطنون بهذا الاستغلال من السنوات الأولى من الإحتلال إذ قاموا بالتنقيب والبحث عن هذه المناجم، وبعد الإنتهاء من عملية التنقيب والتعرف على هذه المناجم من طرف الجيولوجيين والمنقبين، بدأت فترة الأولى من الاستغلال في ما بين (1863-1845) وبعدها تأتي المرحلة الثانية من هذا الاستغلال وهي فيما بين (1903-1890)، وترتبط هذه الصناعة بشكل وثيق وقوي بالمرافئ القريبة منها من خلال سكك الحديد التي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا<sup>(6)</sup>. أما عن الإنتاج المعدني فهو يقوم أساسا على الإستخراج مادتين رئيسيتين هما الفوسفات والحديد، ولقد استطاع انتاج الفوسفات ان يعرف تطورا ملحوظا نسبيا، إذ ارتفع إنتاجه عما كان عليه بـ 6000 طن سنة 1893، واستطاع المرور والقفز بهذه الكمية في السنوات التي تليها.

<sup>1</sup> - قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، ج1، الجزائر، 2011، ص338.

<sup>2</sup> - بلقاسم ميسوم: سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930/1954، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جامعة بسكرة، جوان 2013، ص61

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص126.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زوزو: محطات تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في ح و ط على ضوء وثائق، المرجع السابق، ص320.

<sup>5</sup> - عدي الهوارى: المرجع السابق، ص159.

<sup>6</sup> - سعدي دهماني: المرجع السابق، ص217.



#### ت-2-2 : الصناعة التحويلية:

يرتكز هذا النشاط الصناعي بالإنتاج الزراعي (مطاحن، الزيت، التبغ) والتي تنشأ على قاعدة ريع النقل والشحن، بالإضافة إلى هذه الصناعة كانت هناك بعض الصناعات البسيطة التي مارسها الأوروبيون بالجزائر، ومنها الصناعة التحويلية الخفيفة، وكانت معظمها تتركز في كبريات المراكز المدنية، وكانت هذه المصانع خاصة بالمواد الغذائية ومواد البناء تحظى بأهمية نسبية وملفتة للإنتباه، وكذا مصانع لتصنيع مرطبات المشمش والبرتقال، ومصانع توضيب الزيتون ومعاصر الزيت ومؤسسات أسماك المقددة، وكذا مطاحن مملحات<sup>(1)</sup>.

وخلاصة مادكرناه هو أن الصناعة الكولونيالية هي صناعة استغلالية استخراجية بحتة، ترمي إلى الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر لصالح الشركات الإستثمارية الأوروبية، بالإضافة إلى صالح المستوطنين الأجانب، والتي كانت هذه الصناعة هي لصالحهم وحدهم، فهم المستفيدون من خيرات البلاد الباطنية والسطحية، وأن هذه الصناعات التي أنشأت ماكان لها وجود لولا ظروف الحرب وما نتج عنها من متغيرات.

#### ت-3- التجارة:

تعد التجارة بالنسبة للأهالي بمثابة العامل المهدم والمخرب، الذي يقوم بتحطيم كيان الجزائريين، ويحكم على الشعب الجزائري حكما جديدا بالإفلاس، وذلك لأن الفرنسيين هم الذين يتحكمون بالتجارة في الجزائر، فلم يمارس الجزائريين التجارة إلا في الأسواق المحلية فقط، ولم يباشروا عملية التصدير والاستيراد إلا بنسب أقل، ولم يشاركوا في هذه العملية سوى من خلال بيع فائض إنتاجهم إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجون لحياتهم اليومية<sup>(2)</sup>، لذا كانت الأسواق المحلية للأهالي مراقبة من طرف المكاتب العربية.

ولم تكن الإدارة بسلب الأراضي، بل قامت باحتكار التجارة، بحيث كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الجانب، ورغم تصرفهم الكلي إلا أن الميزان التجاري الجزائري شهد عجزا جراء الصفقات الخاسرة، ففي عام 1954 بلغت الواردات 218 مليار فرنك، بينما الصادرات لم تتجاوز 140 مليار فرنك فقط، وهذا العجز في الميزان التجاري ناتج عن احتكار فرنسا لمنتجات الجزائر واحتكارها لهذه الأخيرة كسوق، ولا تجد ما يعوض النقص من سياحة وليس للأهالي سفن خاصة بهم حتى أن مقدرتهم على الشراء والإنتاج ضعيفة<sup>(3)</sup>.

كان القانون الفرنسي يفرض على الجزائر عدم مباشرتها أي عملية نقل بحري للأشخاص أو للبضاعة إلا على السفن الفرنسية، احتكارا لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، والرسوم الجمركية مرفوعة في حالة نقل السلع بين الجزائر وفرنسا ذهابا وإيابا، أما إذا دخلت البضائع الجزائرية إلى إنجلترا أو غيرها فتعتبر بضائع فرنسية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> يحي بوعزيز: السياسة الإستعمارية من خلال المطبوعات "حزب الشعب الجزائري 1830-1954"، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2009، ص79.

<sup>2</sup> أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص123.

<sup>3</sup> فيليب رفة: الجزائر، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ط2، (د. ت)، ص114.

<sup>4</sup> بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930/1954، المرجع السابق، ص63.



- ومما تقدم يمكن القول أن الظروف الاقتصادية كانت في مجملها تحت المستوى المطلوب نظرا للسياسة الاستيطانية التي طبقت على هذا الميدان، وبهذا الشكل يكون للاستيطان إنعكاسات في المجال الاقتصادي أهمها:
- 1- عند تحليل الأرقام السابقة الذكر في مصادرة الأراضي والقوانين التي تنص على البيع والشراء والمضاربة نجد أن صدور هذه المراسيم وتطبيقها أدى إلى هبوط في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة الرعي، وتأثر بشكل مباشر هذا الوضع التقليدي للنشاط الاقتصادي للقبائل وتعطلت في أغلب الأحيان حركة قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال، إضافة إلى الآثار المترتبة على غذاء المواطنين حيث أن اعتمادهم الأساسي كان اللحوم .
  - 2- بقاء الفلاح مجرد خماسا تدريجيا أو أجيروا في مزارع المستوطنين بعد أن كان مالكا لتلك الأراضي، وذلك بسبب التحول لوسائل الإنتاج وتقسيم الملكية<sup>(1)</sup>.
  - 3- كان للاستيطان الرسمي نتائج خطيرة على مستقبل الجزائر فقد كانت الحصيدلة ما بين 1830 إلى غاية 1900، إنشاء 928 قرية فلاحية ومجموع مساحتها 44.983323 مليون هكتار يقيم عليها حوالي 657.641 فرنسي<sup>(2)</sup>.
  - 4- ساعدت عملية الاستيطان على حل مشكلة البطالة التي كانت ضاربة أطنابها آنذاك في المعامل الباريسية.
  - 5- ظهور اليهود على مسرح الأحداث الاقتصادية وخاصة على الميدان التجاري.
  - 6- اختفاء المؤسسات القبلية التقليدية التي كانت تساعد الفلاحين حين يكون المحصول سيئا، مثل الزوايا التي تعتبر بصفاتها إقطاعية تقدم للفلاحين الإعانات للاحتفاظ بسلطتها<sup>(3)</sup>.
  - 7- انتزاع الأرض الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين مما أدى إلى اضطراب الكثير من الجزائريين إلى الهجرة نحو المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء.
  - 8- تفكير الشعب مع فرض الغرامات الباهضة عليهم عقابا لهم على مقاوماتهم وتأثرهم لسياسة الإدارة الاستعمارية، كما ان بقية الإقطاعيين الذين لم تمس أموالهم فضلوا إما على الحياض أو انحازوا للمعمرين بل صاروا يتقاسمون مع الملاك الأوربيين الأراضي التي انتزعت من الفلاحين.

<sup>1</sup>- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص 25.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 26.

<sup>3</sup>- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق تاريخية في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 - 1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 123 .



### 2- / الانعكاسات الثقافية لسياسة الإستيطان:

بما أن الوضع الثقافي لأي مجتمع انعكاسا لواقعه السياسي، وبنائه الإقتصادي، وتركيبه الاجتماعي، فلا شك أن حالة الجزائريين الثقافية خلال مرحلة الدراسة كانت سيئة للغاية<sup>(1)</sup>، فأثار السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر لم تنحصر في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فحسب، بل تعدتها إلى جانب آخر، ونعني بذلك الجانب الثقافي، فقد كانت تهدف إلى ضرب الانسان الجزائري في كيانه الروحي والثقافي، بهدم الأسس الفكرية التي كان يقوم عليها المجتمع بما يسمح بإخضاعه بشكل نهائي<sup>(2)</sup>.

#### أ- تهديد اللغة العربية:

نظرا لكون اللغة العربية وعاء الثقافة فقد استهدفت، لأن القضاء على هذه اللغة يعتبر دمارا للشخصية الجزائرية، ولذلك أبعدت عن الادارة وخلفتها الفرنسية، ولم يبق العمل بالعربية جاريا إلا بمحاكم الأحوال الشخصية الاسلامية، وفي مناطق الجنوب، وأصبحت مع ثقافتها غريبتين وانفردت الفرنسية وثقلتها حتى خشي على اللهجة العامية<sup>(3)</sup>، ولغاية 1930، كان قد تم القضاء على معظم مراكز الثقافة العربية من مدارس وجوامع وزوايا، فحول بعضها إلى معاهد ثقافية فرنسية، وبعضها سلم للهيئات التبشيرية من أتباع لافيغري، وما عثر عليه في المكتبات من مخطوطات ووثائق وكتب تم نهبه.

#### ب- محاربة التعليم العربي:

حتى تنفذ سياسة السيطرة والإحكام على الثقافة العربية، صدرت قرارات ضد التعليم، من ذلك ما صدر في 24 ديسمبر 1904م واستمر العمل به لغاية 1945، ويقضي بمنع كل جزائري من فتح مدرسة بدون رخصة، وفي حال تقديم الرخصة يشترط عدم تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، ويكتفي بتحفيظ القرآن كما يمكن للإدارة سحب هذه الرخصة عند ارتكاب أدنى مخالفة، ومن القرارات الأخرى القرار الذي صدر في 08 مارس 1938م، من طرف (شوطان "Chaudain") الذي يعتبر اللغة العربية أجنبية في عقر دارها<sup>(4)</sup>، ولا يجوز تعليمها إلا بترخيص، واعتبر تعليمها ونشرها محاولة عدائية، ولتطبيق خطة القضاء على العربية تم القيام بفرنسة التعليم في جميع مراحلها، في البرامج والكتب، والنظم ولغة التدريس، وفرنسة الادارة كما سبق ذكره. ولم يتم التوقف عن القرارات المضادة للغة العربية إلا في سنة 1947م، حيث اعتبرت رسمية بجانب الفرنسية، ولم يبدأ إدخال العربية بصفة جدية إلى المدارس إلا في عام 1957م بعد استفحال الثورة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup>- عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص77

<sup>2</sup>- صالح حيمر: المرجع السابق، ص296.

<sup>3</sup>- أبو العباس أحمد الهاشمي: (بعد غربة اللغة العربية أصبحنا نخشى على اللغة الدارجة)، البصائر، س1، ع08، 21 فيفري 1936، ص01

<sup>4</sup>- محمد الحسن فضلاء: المسيرة الرائدة للتعليم العربي بالجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1999، ج1، القطاع القسنطيني، ص19.

<sup>5</sup>- بلقاسم ميسوم: المرجع السابق، ص68. وللمزيد ينظر: محمد جلال: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر الاصلاحات 1944-1956 (الدوافع-الأهداف-النتائج)، المصادر، عدد06، جويلية2005، ص ص213-225.



وبالرغم من أن البرامج كانت بهذا الشكل العنصري، إلا أن السواد الأعظم من الأطفال الجزائريين لم يكن لم الحظ في التعليم، وكان التمييز واضحا بين أطفال فرنسا والجزائر، ويكفي إلقاء نظرة على التعليم الابتدائي خلال بعض السنوات لنندرك حقيقة الوضع، والجدول التالي يوضح ذلك:

أطفال في سن الدراسة	العدد الذي أتاحت له فرصة التعليم	
1936	أكثر من مليون طفل	100.000
1944	1.250.000	11.000
1954	2.070.000	307.100

"حظ الجزائريين في التعليم الابتدائي"

من خلال هذا الجدول يتضح لنا الاجحاف الحاصل، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الأمية، ففي سنة 1948 كان 09% فقط من الجزائريين و02% من الجزائريات يعرفون القراءة والكتابة، ووصلت نسبة الأمية سنة 1954 إلى أكثر من 90%، وتجاوز عدد السكان الجزائريين ثمانية ملايين، وفيما يخص التعليم الجامعي فلم يزد عدد السكان على 500 إلى 600 طالب من مجموع السكان، وكان طالب أوربي لكل 227 شخصا، وطالب جزائري لكل 15324 شخصا<sup>(1)</sup>.

من خلال ما تقدم ندرک جيدا أن الشعب الجزائري وجه صوب الجهل والامية، وكادت فرنسا أن تقضي على مقومات الأمة الجزائرية من تاريخ، ولغة ودين، لولا أن قيض الله لها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حملت رسالة عظيمة.

فما هو فضلها على التعليم؟ وإلى أي مدى تمكنت من الدفاع عن الشخصية الجزائرية والحفاظ عليها؟ وهل اقتصر دورها على هذا الميدان؟... إن الجواب عن ذلك يستدعي عملا آخر، ولكن يمكن أن نتلمس دورها من خلال ما قاله فقيه الحضارة مالك بن نبي في خضم حديثه عن تلك الجمعية: "لولا جمعية العلماء لما تكلم بعد الإقتلال أحد".

### ج - تحريف وتزيف وإهمال التاريخ الجزائري:

عملت الادارة الاستيطانية على تشويه تاريخ الجزائر، ومنع دراسته، حيث كان يدرس في أقل من شهر خلال الستة سنوات الأولى من التعليم، بينما تاريخ فرنسا وجغرافيتها يدرست طوال سنوات الدراسة، بصفة مركزة في حين أغفل العهد الإسلامي، لترسيخ أسطورة رومانية المنطقة في الماضي وفرنستها في الحاضر والمستقبل، والحكم على العهد الإسلامي بأنه دخيل على المجتمع الجزائري، وذلك تمهيدا لتقبل فكرة إدماج الجزائر في فرنسا<sup>(2)</sup>.

لقد كانت هذه السياسة التعليمية تمهيدا للقضاء على الثقافة العربية الإسلامية، فكيف تعاملت الادارة مع الدين الإسلامي.

<sup>1</sup> بلقاسم ميسوم: المرجع السابق، ص70.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، 69



### د - محاربة الدين الإسلامي:

د-1 - **ضرب الأوقاف:** غداة الإحتلال أعلنت فرنسا محاربتها للإسلام وباشرت في نشر المسيحية، فاستولت على الأوقاف مورد المساجد والتعليم الديني، حيث أن الإدارة الاستعمارية نظرت إلى الأوقاف العقارية على أنها إحدى أبرز العوائق التي حالت دون التطور الإستيطان بالجزائر، فالقضاء على مؤسسة الأوقاف، يعني حرمان المؤسسات الدينية والتعليمية من مصدر تمويلها الرئيسي، وهذا ما ترتبت عنه آثارا هامة على الحياة الثقافية في الجزائر يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- تراجع عدد المؤسسات الدينية والتعليمية، هذا مآدى إلى انخفاض عدد التلاميذ والطلبة.
  - انحطاط المستوى العلمي والثقافي: لقد أدت المصادر التي مست الأملاك الوقفية، وما رافقها من نفي لبعض المثقفين وهجرة بعضهم الآخر، إلى انحطاط النشاط الثقافي، وابتداء من 1846/1948، فإن جيلا كاملا قد فاتته التعليم القرآني<sup>(1)</sup>.
- وهكذا تم إفقار المجتمع الجزائري وتجهيله، على يد من كانوا يدعون بأنهم حملة الرسالة الحضارية، والمكلفون بنقلها إلى الشعوب المتخلفة، وهكذا كانت نتيجة الاستعمار الإستيطاني الفرنسي في الجزائر، الذي مازال المجتمع الجزائري يعاني من آثاره إلى يومنا هذا.

د-2 - **محاولة تنصير الجزائريين:** وفتحت أبواب البلاد للهيئات التبشيرية، فلقد سعت الاستيطان جاهدا ومنذ الوهلة الأولى إلى تمسيح الجزائريين، ذلك لأنه جاء لينتقم من الاسلام والمسلمين ولنشر المسيحية من الجزائر إلى كافة إفريقيا<sup>(2)</sup>، فحولت عددا كبيرا من المؤسسات الدينية إلى كنائس، ففي 07 سنوات أي من سنة 1838م إلى سنة 1845م تم انجاز انجاز حوالي 60 كنيسة ومعهدا و 16 مؤسسة دينية وجلب للجزائر 91 قديسا و 140 إطارا من النساء والرجال في الشؤون الدينية والمسيحية<sup>(3)</sup>، وقامت بتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الصادر في فرنسا سنة 1905 والمطبق في الجزائر بموجب مرسوم سنة 1907 على الدين اليهودي والمسيحي فقط<sup>(4)</sup>، ورفضت تطبيقه على الدين الاسلامي حتى يبقى تحت سيطرتها، ولم ينته هذا الوضع إلا بانتهاء الإحتلال.

ولتطبيق سياسة فرق تسد تم فصل المناطق التي يقطنها الأمازيغ لتنصيرهم، وأصرت الإدارة على اعتبار الجزائريين مكونين من جماعتين مختلفتين أصلا وتاريخا وفكرا، الواحدة عربية والثانية بربرية

<sup>1</sup>- الجليلي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 240.

<sup>2</sup>- صالح عوض: معركة الاسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989، ص 15.

<sup>3</sup>- ساعد جهاد: المرجع السابق، ص 86.

<sup>4</sup>- محمد جلال: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر.....، المرجع السابق، ص 213-225.



بعد تطرقنا لموضوع الاستيطان ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائري خلال فترة الإحتلال، تمكنا من إعطاء تقييم للإستيطان الفرنسي في الجزائر والذي لاحظنا بداية على أنه انبت هدفا جوهريا، وهو تحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الفرنسية، ذلك أن الإستيطان قد بنى سياسته في الجزائر على أبعاد شملت الأرض والإنسان معا، كما شمل عناصر الهوية والشخصية الوطنية، وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة عموما.

- فالاستعمار كان يهدف إلى الإستيطان طويل المدى بالجزائر، لتحقيق أطماعه التي برزت وتعاضمت مع الوقت، ونجاح التجربة الاستيطانية هو نجاح للنظام الاستعماري، الذي كان على علم أنه لن يصل إلى مراده، أن لا تكون له دراسة شاملة لبنية وتركيبية المجتمع الجزائري بكل جوانبه، حتى يتمكن من إحداث تمزيق وتخريب في شبكة علاقاته الاجتماعية المتينة التي شد وثاقها الإسلام وقادها التاريخ الطويل الذي عاشه المجتمع الجزائري.

- فقد عرفت بنية المجتمع الجزائري قبل الإحتلال، تميزا بتزايد دور القبيلة باعتبارها وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية، التي كانت تشكل الاطار الأمثل، الذي يضمن للفرد عنصر التضامن والتكافل، ولما كان النموذج القبلي لا يرتكز بالضرورة على رابطة الدم فقط، بل هو نموذج الأرضي كذلك، فقد أصبحت الأرض تمثل اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الجزائري، وهذا ما أدركته فرنسا في الواقع، لذلك نجد بأن سياستها الإستيطانية كانت ترمي إلى تهديم أسس المجتمع الجزائري، قد شكلت محور السياسة الإستعمارية الفرنسية ككل.

- إن ما قبل بشأن السياسة الإستيطانية في الجزائر عبر مختلف مراحلها، لم يكن ليختلف عما سبقها، ولا عما لحقها، بل إن قانون سيناتوس كونسيلت 1863، والذي قيل عنه بأنه كان عربيا أكثر من العرب، كان أخطر القوانين العقارية الإستيطانية التي تم إصدارها طيلة الفترة الإستعمارية، وهذا بالنظر إلى النتائج الوخيمة التي ترتبت عنه، حيث أدى إلى تفتيت أراضي العرش، وهذا ما أدى بدوره إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي للمجتمع الجزائري، وتخطيم النسيج الاجتماعي الذي كان قائما قبل ذلك.

- كل هذا أدى إلى تفتيت وفصل الفرد عن المجتمع القبلي، وعلى البنية الاجتماعية القبلية وظهور الأسرة النووية، أي أصبح الفرد كيان اجتماعي مستقلا اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا "مستلبا من الناحية الإقتصادية ومجردا من الطابع الاجتماعي"، وهذا ناتج عن فقدانه الكلي للقاعدة الاقتصادية (الأرض) التي تشكل هويته وذاته، فأفقدته قيمته ومعايير الثقافة واجتماعية، التي لازمته طيلة حياته، المستمدة من الإرث التاريخي لسيرة البنية الاجتماعية الكبرى التي ينتمي إليها.

كما أحدث المشروع الإستيطاني الفرنسي في الجزائر جروحا عميقة في بناء المجتمع الجزائري، حيث عملت فرنسا على إيقاف النمو الإقتصادي والحضاري للجزائر مائة واثنين وثلاثين سنة، وحاولت طمس هوية الجزائريين

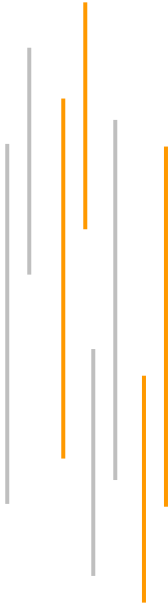


الوطنية بمعاداة العروبة والاسلام، فعملت على محو اللغة العربية، وطمس الثقافة العربية والإسلامية، بحيث كرس الإحتلال الجهل عند الجزائريين بعد تجريدهم من المدارس المحلية والمؤسسات الدينية والثقافية.

وخلاصة القول أن السياسة الإستيطانية قد نجحت في تحقيق أهدافها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بهدم البنية الإقتصادية التقليدية وتحطيم التوازن الاجتماعي الذي كان قائما، في حين أنها قد عرفت فشلا ذريعا فيما يتعلق بالأهداف السياسية ذلك لأن تحطيم أواصر الأخوة والتضامن والتكافل التي كان يعيشها المجتمع الجزائري داخل إطاره الاجتماعي الأساسي المتمثل في القبيلة، لم يؤدي إلى إخضاعه واستسلامه مثلما كانت تريده السلطات الإستعمارية، بل حث العكس من ذلك تماما، لأن إفقار المجتمع الجزائري، وتشثيت شمله، هو الذي زاد في إحساسه بالظلم، ونمى لديه كراهية الاستعمار، ووسع في ضميره المجتمعي، حيث صار لديه حسا وطنيا وقضية واحدة، وهذا الحس الوطني هو الذي كان وراء تفجير الثورة التحريرية الكبرى، التي وضعت حاسا للهيمنة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر



# قائمة المصادر المراجع





### قائمة المصادر:

▪ القرآن الكريم برواية ورش

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. أحمد طالبي إبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية، تر: عيسى حنفي، الشركة و ك، 1982، الجزائر
2. الأزرق مغنية: نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.
3. الأشرف مصطفى: الجزائر (الأمة والمجتمع)، تر: حنفي بن عيسى، القصبه، الجزائر، 2007.
4. أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطيمولي رايح، ديوان م الجامعية، الجزائر، 1984.
5. بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر 1830/1962، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د س).
6. بن خليفة عبد الوهاب: الوجيز في تاريخ الجزائر، طبعة 2، دار بني مزغنة، الجزائر، 2006.
7. بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج 1+2، ط. خاصة وزارة المجاهدين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 م.
8. بوحوش عمار: تاريخ الجزائر السياسي من بداية ولغاية 1962، ط 1، الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م
9. بوزيدة نورة: الاستعمار والإبادة، دار الرائد للكتاب، 2007، الجزائر.
10. بوضرساية بوعزة: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007
11. بوعزيز يحي: السياسة الإستعمارية من خلال المطبوعات "حزب الشعب الجزائري 1830-1954"، دار البصائر، الجزائر، ط 1، 2009.
12. بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
13. جلال يحي: تاريخ المغرب الكبير، ج 3، دار النهضة العربية، لبنان، 1981.
14. الجميل شوقي: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، 1971.
15. الجيلالي بن محمد عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج 4، ط 7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 م.
16. حسين محمد: الاستعمار الفرنسي، الطبعة 4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968.
17. حليمي عبد القادر: تاريخ مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر العربي، د م، ط 1، 1972.
18. حماد مجدي: النظام السياسي الإستيطاني دراسة مقارنة "إسرائيل جنوب إفريقيا"، بيروت، 1981 م.
19. رفلة فيليب: الجزائر، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، ط 2، (د. ت).
20. زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في حركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق، ديوان المطبوعات جامعية، د. ط، م 7، 2010.



21. زوزو عبد الحميد: نصوص ووثائق تاريخية في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 - 1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
22. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.
23. \_\_\_\_\_: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، 1996.
24. سعد الله فوزي: يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، شركة الأمة للطباعة والنشر، د ط، الجزائر، 1996.
25. سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
26. سعيدوني ناصر الدين والشيخ البوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ. العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، د ط، الجزائر، 1984.
27. سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات و أفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000
28. \_\_\_\_\_: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني، ط2، المؤسسة و للكتاب، الجزائر، 1985.
29. \_\_\_\_\_: ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)، ط2، البصائر، الجزائر، 2009.
30. سيدي صالح حياة: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871 - 1895، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
31. شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة "الغزو وبدايات الاستعمار 1871/1827"، تر: المعهد العالي للترجمة، م1، ط1، دار الأمة، الجزائر 2008.
32. شارل روبير آجيريون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1870-1919، تر: حاج مسعود، ج1، الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
33. \_\_\_\_\_: تاريخ الجزائر المعاصرة، م2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
34. شنوف عيسى: يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، د ط، 2008.
35. طرشون ناديسة: الهجرة الأوربية نحو المشرق العربي، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
36. عباد صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830/1930، ديوان المطبوعات الج، قسنطينة، 1999.
37. \_\_\_\_\_: الجزائر خلال الحكم التركي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2005م
38. \_\_\_\_\_: المعمرون والسياسة في الجزائر 1870/1900، ديوان المطبوعات الج، الجزائر، 1984.
39. عبد الفتاح محمد وهيبية: في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
40. عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978.



41. عدى الهوارى: الاستعمار الفرنسي في الجزائر " سياسة التفكير الإقتصادي والإجتماعي **1962/1830**، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1983.
42. العروى عبد الله: مجمل تاريخ المغرب، ج3، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999.
43. العسلي بسام: المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي (1830. 1833)، دار النقايش، بيروت، 1980.
44. \_\_\_\_\_: جهاد الشعب الجزائري، ج1، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، 2009م.
45. عقاب محمد الطيب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، ط1، الجزائر، 2000.
46. عميراي أميعة: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، 2005.
47. \_\_\_\_\_: من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
48. عوض صالح: معركة الاسلام والصليبية في الجزائر، الزيتونة للإعلام والنشر، الجزائر، 1989.
49. غربي الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر "خلفيات وأبعاد"، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 2007.
50. فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، ط. خاصة، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2005.
51. فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر "من ع الفينيقيين إلى خرو الفرنسيين 814 ق م/1962م"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
52. \_\_\_\_\_: تاريخ الجزائر من ما قبل الاحتلال إلى غاية الاستقلال، العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
53. فضلاء محمد الحسن: المسيرة الرائدة للتعليم العربي بالجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1999، ج1، القطاع القسنطيني.
54. قداش محفوظ، الجليلي صاري: الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية 1954/1900"، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
55. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، ج1، الجزائر، 2011.
56. كورين شوفاليه: الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر (1510-1540)، تر: جمال حمارة، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، الجزائر، 2007.
57. لـونيسي رايح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830- 1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
58. محرز أميين: الجزائر في عهد الأغوات (1659/1671)، دار البصائر، دط.
59. محساس أحمد: الحقائق الإستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
60. محياوي رحيـم: دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطن الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
61. المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
62. مياسمي إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.
63. الميلسي مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.



64. نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي، مطبعة البعث، ط2، قسنطينة، 1965م.
65. ولد خليفة محمد العربي: الإحتلال الإستيطاني للجزائر "مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي"، دار تالة، الجزائر، 2005م.

### ثانيا: القواميس والمعاجم:

1. يحي محمد نيهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يفا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

### ثالثا: الرسائل والذكرات:

1. بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر، دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004/2005.
2. بيم كمال: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية "فترة الإحتلال 1840/1954"، دكتوراه تاريخ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2010/2011.
3. حيمر صالح: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830/1930، دكتوراه ت ح وم، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة"، 2013/2014.
4. عميرواي أمحمد: السياسة الفرنسية والمقاومة الوطنية في الشرق الجزائري، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1998/1999م.
5. لبيد عماد: الإستيطان والتوطين ( الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين " دراسة مقارنة")، دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011.
6. وربي جمال: تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن 19م، سوق أهراس نموذجاً (1843-1900)، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010.
1. بختاوي خديجة: التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870/1939)، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2011-2012.
2. بن فرحات عامر: الحقيقة التاريخية لظاهرة الاستعمار الاستيطاني في حوض البحر المتوسط" الجزائر نموذجاً 1830/1962"، ملخص مشروع ماجستير تاريخ، قسم تاريخ، جامعة الجزائر، 2006/2007.
3. بن يوسف محمد الأمين: ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870)، ماجستير تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014.



4. بوطبة عمار: المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح (1919-1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2009-2010.
5. بريم كمال: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006.
6. رواحنة عبد الحكيم: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870/1930، ماجستير ح وم، قسم التاريخ، جامعة "باتنة"، 2013-2014.
7. سعيداني سحنون: الإستييطان في منطقة الونشريس والسرسو ورد فعل المقاومة الجزائرية 1830/1930، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر (غير منشورة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008.
8. عبود علي: الإستييطان والصراع حول ملكية الأرض 1830/1899 "القطاع الوهراني نموذجاً"، رسالة ماجستير في تاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013/2014.
9. العشماوي عبد العزيز: الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، مذكرة لنيل ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1989.
10. كرمي خديجة: أثر الاستعمار الإستييطاني على المجتمع الجزائري...، ماجستير حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2005/2006.
11. وادفلي يسين: التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863/1900، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2010/2011.
1. خشعي نصيرة: النشاط السياسي والإقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر 1830-1914، ماستر تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة "بسكرة"، 2014/2015.
2. رحمون دليلة: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وآثرها على المجتمع الجزائري (1830/1914)، ماستر تاريخ معاصر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2012-2013.
3. ساعد جهاد: السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري (1830/1900)، ماستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2012-2013.
4. العجال نجاة: الطقوس الإحتفالية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، ماستر تاريخ، جامعة الوادي، 2013/2014.
5. كوثر هاشم: الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال مجلة الشهاب الجزائرية 1927/1939، ماستر تاريخ، جامعة الوادي، 2013/2014.

### رابعاً: الجرائد والمجلات:

1. بن عيسى محمد المهدي: المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع1، ورقة، 2010.
2. بوحوش عمار: "الأرض والهجرة"، الأصالة، السنة 02، ع11، الجزائر، 1492م.



3. بوقصاص عبد الحميد: تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية الريفي - الحضري، الأسرى والمجتمع، د. ت.
4. تيتة ليلسى: تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال ق 19 م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، 2014، جامعة "باتنة".
5. جبور جورج: الطبيعة العنصرية للإستعمار الإستيطاني، المجلة المصرية، المجلد 27، 1971.
6. جلال محمد: السياسة التعليمية فر في الجزائر الاصلاحات 1944-1956، المصادر، ع6، جويلية 2005.
7. خليف عبد القادر: سياسة التنصير بالجزائر، مجلة المصادر، العدد 9، 2004.
8. السليمانى أحمد حسين: نزح الملكية العقارية للجزائريين 1830-1871، المصادر، ع6، الجزائر، 2002م.
9. شارل رويبر آجيزون: تنمية الاستيطان في الجزائر 1870/1930، تر: محمد الطاهر العمودي، المصادر، ع2، الجزائر، 1999.
10. غيلوفى الهادي: المشيخة بين فكرة الهوية والمشروعية، منشورات المجلة الثقافية، 2004م.
11. فيلالى عبد السلام: هيكلية المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، مجلة التواصل، ع24، عناية، جوان 2009.
12. معاشو جيلالى كويسي: الممارسات السياسية في الجزائر والتشكيلات الاجتماعية المحلية، مجلة الأدب، العدد 6، الجزائر.
13. مهدي إبراهيم: الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 16م والرأسمالية الإستعمارية، مجلة إنسانيات، ع4، جانفي/أفريل 1998.
14. مؤيد محمود حمد المشهداني: أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518/1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، م5، ع16، جامعة تكريت، 2013.
15. مياسى ابراهيم: "الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، ع5، الجزائر، 2001م.
16. ميسوم بلقاسم: سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930/1954، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جامعة بسكرة، جوان 2013.

### خامسا: المنتقيات والندوات:

1. أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
2. بن داهة عدة: الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830/1873، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرهان
	إهداء
أ، د	مقدمة
	<b>الفصل التمهيدي: الإستيطان في الجزائر</b>
06	01/ الإستيطان الفرنسي وأسبابه:
06	ت. /- مفهوم الاستيطان:
08	ب. /- أسباب الإستيطان:
10	02/- أشكال الاستيطان وأهدافه
10	ب./- أشكال الإستيطان الفرنسي في الجزائر:
12	ث. /- أهداف الاستيطان الفرنسي في الجزائر:
	<b>الفصل الأول: السياسة الإستيطانية في الجزائر</b>
16	01/- مراحل السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر:
16	أ/- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة الحكم العسكري (1830-1870):
16	أولاً: الاستيطان دعامة لتكريس الاستعمار (1830-1848):
20	ثانياً: السياسة الاستيطانية خلال حكم الجمهورية الثانية 1852-1848:
22	ثالثاً: السياسة الاستيطانية خلال حكم الإمبراطورية الثانية 1870-1852:
24	ب/- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني (1870-1900):
24	أولاً: استقدام مهاجري الأزراس واللورين:
25	ثانياً: تدعيم الاستيطان بقوانين جديدة:
27	ج/- السياسة الاستيطانية الفرنسية خلال فترة (1900-1962):
27	أولاً: السياسة الإستيطانية قبل الثورة التحريرية
30	ثانياً: السياسة الإستيطانية خلال الثورة التحريرية
31	02/- تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر:
31	1- التطور الديمغرافي للإستيطان الرسمي:
32	2- التطور الديمغرافي للإستيطان الحر:

## الفصل الثاني: المجتمع الجزائري في ظل سياسة الإستيطان الفرنسي

- 33 01/- البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل 1830:
- 33 أ/ البنية الاجتماعية للمجتمع المدني:
- 35 ب/ البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي:
- 37 ج/ التصنيف الطبقي للمجتمع الجزائري:
- 38 02/- الإستيطان وسياسة تفكيك المجتمع الجزائري:
- 38 أ/- الاستيطان الفرنسي في الجزائر:
- 40 ب/- سياسة تفكيك المجتمع الجزائري
- 41 01/ - تفكيك القبائل وتحويلها إلى دواوير:
- 42 02/- تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري:
- 42 أ/ - تلاشي الأرستقراطية التقليدية:
- 42 ب/- بروز أرستقراطية استعمارية جديدة:
- 42 ج/- تغيير نمط الحياة بالريف الجزائري "من الخيمة إلى الكوخ":
- 43 د/- تحويل الفلاحين إلى خماسين ومزارعين وعمال أجراء:
- 45 03/- إنبهار المجتمع الجزائري جراء السياسة الاستيطانية:
- 45 أ/- إفقار المجتمع الجزائري:
- 47 ب/- هدم البنية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الجزائري:

## الفصل الثالث: إنعكاسات سياسة الإستيطان الفرنسي

- 48 1/- الإنعكاسات الاقتصادية لسياسة الإستيطان:
- 48 أ. انهيار النظام العقاري المحلي:
- 49 ب. تغيير البنية الاقتصادية التقليدية:
- 50 ت. تأثر القطاعات الاقتصادية الثلاث:
- 55 2/- الإنعكاسات الثقافية لسياسة الإستيطان:
- 55 أ- تهديد اللغة العربية:
- 55 ب- محاربة التعليم العربي:
- 56 ج- تحريف وتزيف وإهمال التاريخ الجزائري:
- 57 د- محالابة الدين الإسلامي:

## الخاتمة

- 60 قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات



